الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

الاستراتيجية الأميركية وعقيدة ترامب في الشرق الأوسط

الشباب والنزاعات السياسية

العملات الافتراضية المشفّرة في الحقل الجنائي السيبراني

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد مئة وثمانية – نيسان ٢٠١٩

محاربة التطرف

تلقّت المجموعات الإرهابية في المرحلة الأخيرة سلسلة هزائم أدت إلى تراجع خطرها وانحسار مناطق سيطرتها؛ وقد برز ذلك جليًّا في لبنان، حيث استطاع الجيش وباقي المؤسسات الأمنية القضاء على الوجود الإرهابي من خلال المواجهة العسكرية وتقليص نشاط الخلايا الإرهابية بشكلٍ واضح من خلال المتابعة الأمنية، ما ساهم مباشرة في حفظ الأمن والاستقرار وضبط الحدود وطمأنة المواطنين وإعادة أجزاء واسعة من الأراضي إلى كنف مالكيها في المناطق الحدودية الشرقية.

إلا أنّ هذه الإنجازات رغم أهميتها، لا تكفي للقضاء على الإرهاب بشكلٍ نهائي، لأنّه يستند إلى منظومة أفكار هدّامة تكرّس العنف والكراهية، وتسعى إلى استقطاب النّاس، لا سيما الشباب، بإغراءاتٍ مادية ذات طابع عقائدي، تبيح القتل والتهجير والتعذيب والدمار. وبالتالي، لا بد من اقتلاع هذه الجذور الفكرية كي يقترن النصر العسكري بنصرٍ فكري، وتُمنع التيارات الإرهابية من إعادة إنتاج نفسها في عقول أبناء المجتمع. في هذا السياق، يجب اعتماد استراتيجية تُستَخدم فيها الوسائل المتاحة جميعها لنشر ثقافة تقبُّل الآخر والانفتاح والتسامح.

ولا شك في أنّ دور العائلة أساسيٌّ لنجاح هذا المسعى؛ فالعائلة هي النواة الأولى لنشأة الفرد وتكوينه، والبيئة التي يكتسب فيها الفرد قيم الوطنية والحوار والتلاقي، ويصبح مهيّأً لأداء دور فاعل في بناء المجتمع وتقدّمه، ويدرك خطورة الفكر الإرهابي على مستقبله ومستقبل أسرته ووطنه.

من جهة أخرى، تمثّل المؤسسات التربوية عنصرًا مركزيًا في عملية محاربة التطرّف، لمساهمتها المباشرة في احتضان الأجيال الناشئة وتعزيز الروح الوطنية لديها وتحصينها من التوجهات المنحرفة، وتثقيفها بالعقلية العلمية النيّرة والفنون الراقية، وبمبدأ تقبّل الآخر إنسانيًا بالفكر، وبالسلوك العملي.

يُضاف إلى ما سبق ضرورة تضافر جهود مؤسسات المجتمع كافة، لا سيما المؤسسات الإعلامية والدينية، لغرس مفاهيم المحبة والسلام، وتبصير الشباب بعواقب العقائد الإرهابية الظلامية التي لا تتلاقى مع الأديان السماوية السمحاء. فالمعركة مع الإرهاب لا تزال قائمة، وهي تستلزم الاتحاد والنقاش العلمي والجهد الدؤوب في سبيل إقصاء العقل الإرهابي، والمساعدة في تخليص العالم من شروره.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

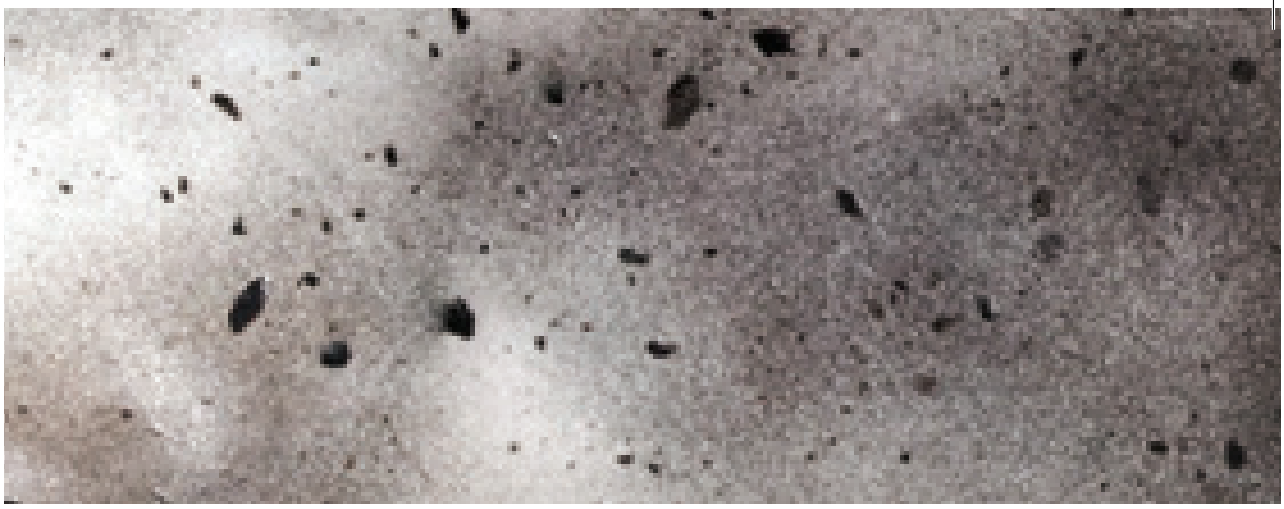

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
أ.د. طارق مجذوب	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر	أ. د. عصام مبارك

رئيس التحرير :أ.د. عصام مبارك سكرتيرة التحرير : الرقيب جيهان جبّور

شـروط النشـر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: *www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb*

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني. مديرية التوجيه. اليرزة. لبنان. هاتف : ١٧٠١
العنوان الالكتروني	:	tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان : ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد مئة وثمانية – نيسان ٢٠١٩

الاستـراتـيـجية الأميركيـة وعـقيدة ترامب في الشـرق الأوسط

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر ٥

الشباب والنزاعات السياسية

د. عدنان الأمين ٤١

العملات الافتراضية المشفّرة في الحقل الجنائي السيبراني

ماريلين أورديكيان ٧٣

ملـخـصـات ..... ١٠٧ – ١١١

الاستراتيجية الأميركية وعقيدة ترامب في الشرق الأوسط

العميد الركن المتقاعد نزار عبد القادر*

*ضابط متقاعد في الجيش اللبناني

المقدّمة

أكّدت الناطقة باسم البيت الأبيض سارة هوكبي ساندرز لوسائل الإعلام قرار سحب القوات الأميركية من سوريا، وكان قد اتّخذه الرئيس دونالد ترامب يوم الثلاثاء في ١٨ كانون الأول ٢٠١٨، وأعلنه في تغريدة له على تويتر صباح الأربعاء في ١٩ كانون الأول[١]. قال ترامب في تغريدته "هزمنا الدولة الإسلامية في سوريا، وهذا هو سبب وجودنا هناك في عهد إدارة ترامب"[٢]. وشكّل قرار الانسحاب تطوّرًا صادمًا، لم يقتصر على أركان الإدارة وأعضاء الكونغرس من الجمهوريين، وامتدت مفاعيل الصدمة لتشمل الحلفاء الأوروبيين وإسرائيل والأكراد في سوريا، الذين رأوا أنّ هذا الانسحاب المفاجئ يشكّل

١- نقلت تأكيدات ساندرز مختلف وكالات الأخبار وعلى رأسها وكالتا "رويترز" و"أ أف ب". يمكن مراجعة ذلك كما نقلته الوكالتان على الإنترنت.

٢- Donald Trump@ real Donald Trump 11/19/2018.

اهتزازًا للاستراتيجية الأميركية المعتمدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، كما يشكّل تراجعًا عن كل التعهّدات الأميركية تجاه الحلفاء الإقليميين.

لم يقتصر في رأي الحلفاء الأوروبيين والإقليميين سبب الوجود الأميركي في سوريا والعراق على محاربة الدولة الإسلامية، بل يشمل وظيفة أساسية أخرى وهي مواجهة التمدّد الإيراني في سوريا والمنطقة.

شرحت الناطقة باسم البيت الأبيض حيثيّات قرار الانسحاب بالقول "قبل خمس سنوات شكّلت الدولة الإسلامية في العراق والشام قوة كبيرة وخطرة في الشرق الأوسط، والآن فقد هزمت الولايات المتحدة دولة الخلافة. واعتبرت ساندرز بأنّ هذه الانتصارات لا تشكّل نهاية التحالف الدولي أو انتهاء عملياته في سوريا. نحن بدأنا بإعادة قواتنا في الوقت الذي ننتقل فيه إلى المرحلة الثانية من هذه الحرب". ولم تحدّد ساندرز مضمون هذا الانتقال لمرحلةٍ جديدة، حيث اكتفت بالقول "نقف على أهبة الاستعداد لمعاودة عملياتنا على كل المستويات للدفاع عن المصالح الأميركية إذا لزم الأمر"[٣].

جاء رد الفعل الروسي على قرار الانسحاب الأميركي على لسان الرئيس فلاديمير بوتين الذي قال بأنّه يوافق نظيره دونالد ترامب على "سحب قواته من سوريا بعد الانتصار على جهاديّي الدولة الإسلامية"، في الواقع قرار أميركا بسحب القوات هو قرار صائب، مكررًا بأنّ الوجود الأميركي في سوريا هو غير قانوني[٤].

٣- نفس المصدر في المرجع رقم ١ في الصفحة ١.

٤- راجع وكالتَي "رويترز" و"أ ف ب" بتاريخ ٢٠ كانون الأول ٢٠١٨.

شرح ترامب في تغريدة لاحقة قرار الانسحاب بالتساؤل "هل تريد الولايات المتحدة أن تكون شُرطي الشرق الأوسط؟ وألا تحصل على شيء غير خسارة أرواح غالية وإنفاق تريليونات الدولارات لحماية أشخاص لا يثمّنون في مطلق الأحوال ما نقوم به؟ هل نريد أن نبقى هناك إلى الأبد؟ حان الوقت أخيرًا لكي يقاتل الآخرون". وكان يعني بالآخرين روسيا وإيران وسوريا، الذين بات عليهم قتال تنظيم داعش وغيره ممّن يكرهونهم.

كان من الطبيعي أن يترك قرار ترامب المفاجئ بسحب كل القوات الأميركية في سوريا مفاعيله على حلفاء أميركا، والذي سيُحدث تغييرًا عميقًا في موازين القوى على مسرح العمليات السوري وفي المنطقة، حيث لروسيا وزن عسكري كبير ولإيران وميليشياتها وجود كثيف على الأرض، في الوقت الذي تحشد فيه تركيا قواتها على الحدود للانقضاض على القوات الكردية المتحالفة مع الولايات المتحدة ضد داعش في شرقي الفرات ومنبج وغيرها من المناطق. أكّدت وزارة الخارجية الفرنسية استمرار التزام فرنسا عسكريًا في سوريا، معترفة بأنّ الحرب على الإرهاب قد "حققت تقدمًا كبيرًا... لكن هذه المعركة مستمرة وسنتابع خوضها". صرّحت وزارة الخارجية البريطانية أنّ تنظيم داعش لم يُهزم بعد في سوريا، وأنّ المملكة "ستبقى مشاركة في التحالف الدولي وحملته لضمان هزيمة داعش الكاملة"[٥].

من جهة ثانية عبّرت إسرائيل عن هواجسها من تداعيات هذا الانسحاب على أمنها، حيث وعد بنيامين نتانياهو بتصعيد معركتها ضد الوجود الإيراني في سوريا والقوى المتحالفة معه بعد انسحاب القوات الأميركية. وناقش نتانياهو هاتفيًا مع ترامب القرار وتداعياته، كما صرّح للتلفزيون

٥- راجع وكالتَي "رويترز" و"أ أف ب" في عدد ٢٠ كانون الأول ٢٠١٨.

الإسرائيلي بالقول "سنواصل التحرك بنشاطٍ قوي ضد مساعي إيران لترسيخ وجودها في سوريا"[٦].

في الواقع، رغم الضجة التي أثارها قرار ترامب بسحب القوات الأميركية من سوريا، والذي أدى بمفاعيله المباشرة إلى استقالة وزير الدفاع الجنرال جيمس ماتيس، وإلى توجيه انتقادات لاذعة لترامب من قِبل قادة جمهوريين في الكونغرس ،ومن قِبل وسائل الإعلام الأميركية التي وصفته بأنّه يعيش في عزلة كاملة عن مجريات الأحداث، لم يكن هذا القرار مفاجئًا لأركان البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية ومختلف وكالات الأمن والاستعلام، والتي تعرّضت لضغوطٍ مباشرة من ترامب حول ضرورة الانسحاب من سوريا وأفغانستان منذ شهر تموز ٢٠١٨.

شهد شهر تموز اجتماعات مكثفة حضر بعضها الرئيس ترامب من أجل بحث مستفيض للوجود العسكري الأميركي في سوريا وأفغانستان، حيث شكك ترامب بجدوى كل الخطط التي قدّمها جنرالاته (ماتيس وماكماستر ودانفورد) وكان لاذعًا في انتقاداته لهم، انطلاقًا من مقولته بأنّ الجنرالات لا يفهمون لغة الأعمال والمال، وحسابات الربح والخسارة. ويبدو أنّ انتقاداته اللاذعة قد أثارت سخط وزير خارجيته ريكس تيلرسون، الذي أزعجه الأسلوب الناقد والساخر لموقف الجنرالات الداعم للبقاء عسكريًا في أفغانستان وسوريا، وعدم التخلي عن التزامات أميركا في منطقة الشرق الأوسط[٧].

بدأ الرئيس ترامب عهده بتوجيه تهديدات متكررة ضد الدولة الإسلامية وإيران، ولكنّها كانت فارغة من أي التزامات لمعالجة الأزمة السورية، إلّا أنّه

٦- راجع صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" في عدد ٢٠ كانون الأول ٢٠١٨.

٧- Bob woodward, "Fear: Trump in the White House: Simon and Schuster", 2018, see all details about opinions and discussions about the withdrawal from Afghanistan and Syria in pages: 229-30, 314-15, 115-16, 120-314.

أرفقها بوعودٍ بدعم الحلفاء الإقليميين كإسرائيل والمملكة العربية السعودية.

وفى ترامب بوعده بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، ولكن من دون إظهار أي رغبة في الدخول في صراع مع الجمهورية الإسلامية في أي من مسارح العمليات التي تنشط فيها بواسطة الحرس الثوري أو الميليشيات التابعة لها. واتّسمت مواقفه من الصراع السوري بالتناقض والاهتزاز، ما زاد من غموض مهمة القوات الأميركية العاملة على دعم وحدات الشعب الكردي، أما عن الحرب في اليمن، فقد اتّبع ترامب نفس المواقف التي اعتمدها الرئيس باراك أوباما بدعم المملكة العربية السعودية، ولكن مع رفض كل الدعوات للمشاركة في الحرب بصورةٍ مباشرة.

عمدت وزارة الدفاع إلى سحب بعض القدرات العسكرية من منطقة الشرق الأوسط من أجل إرسالها لمواجهة التهديدات التي باتت تشكّلها الصين وروسيا، وأثار انسحاب هذه القدرات من الشرق الأوسط تساؤلات حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الخليج حول مدى جديّة الالتزام الأميركي بأمن دولهم، وخصوصًا لجهة مواجهة التهديدات الإيرانية.

على الرغم من تغريدات ترامب النارية وسلوكيته الخارجة عن التقليد المتبع في الإدارة الأميركية وفي البيت الأبيض، إلّا أنّ سياسته تجاه الشرق الأوسط لم تخرج عمّا كان مألوفًا في الإدارة التي سبقته. وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة والحادة في بعض الأحيان التي وجّهها ترامب لأوباما، فإنّه قد التقى مع أوباما في نظرته للشرق الأوسط، حيث رأى أنّ الولايات المتحدة عالقة في أزمات المنطقة وأنّه بات من الضروري أن تخصّص لها أقل قدر من الوقت ومن القدرات العسكرية والمالية.

هذه النظرة الجديدة للدور الأميركي في الأزمات والمتغيرات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط لا تستند إلى رؤية أيديولوجية، بل تنطلق

من قراءة واقعية للمتغيرات الكبرى التي تشهدها المنطقة، ولاعتبارات تتعلق بالمصالح الأميركية في المنطقة. صحيح أنّه ما زالت هناك مصالح أساسية في المنطقة، ولكنّها تراجعت في حيويّتها وأهميتها عمّا كانت عليه في العقود الماضية، وهذا يفرض النظر إليها من ميزان الربح والخسارة.

يبدو من التناقضات التي اتّسمت بها استراتيجية أوباما تجاه المنطقة، أنّ على إدارة ترامب الاختيار بين حزم أمرها وتخصيص الإمكانات الإضافية اللازمة لتصحيح موازين القوى المختلّة منذ الانسحاب الأميركي من العراق في العام ٢٠١١، وبين خفض مستوى تدخّلها في أحداث ومتغيرات المنطقة، وبالتالي تركيز اهتمامها على مواجهة الطموحات الروسية والصينية في آسيا وأوروبا، ومناطق أخرى.

سنحاول من خلال هذه الدراسة عرض أسباب تراجع الاهتمام الأميركي في أزمات المنطقة مع إلقاء الضوء على الأخطار المترتّبة على ذلك، لنصل إلى استعراض البدائل الاستراتيجية الممكنة للسياسات التي اتّبعها أوباما ويتّبعها ترامب، ولكن بأسلوبٍ مثير وصادم. تبقى مسألة المواجهة مع إيران من أهم التحديات التي تواجهها أميركا وحلفاؤها، وخصوصًا إسرائيل والمملكة العربية السعودية. وهنا لا بد من التساؤل عن الخيارات والطرائق التي يمكن أن تُعتمد لضبط سياسة التفلّت الإيرانية، وبالتالي الحد من هيمنتها على العديد من دول المنطقة. ولا بد في نهاية البحث من محاولة تقييم توجّهات ترامب الجديدة مع الاحتفاظ بخيار "إسرائيل أولًا".

تراجع الاهتمام الأميركي بالمنطقة

في رد فعل على النتائج الصادمة للحرب في العراق، كان من الطبيعي أن تقرر الولايات المتحدة مراجعة استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط، وأن

تتوجّه لتخفيض دورها في المنطقة. لقد أظهرت نتائج الحرب والأثمان الباهظة التي تكبّدتها الولايات المتحدة تجاه عدم جدية إدارة جورج دبليو بوش في دراسة عامة للحرب وتقدير تكاليفها قبل دخولها، كما أنّها لم تدرس الصلة التي يفترض أن تربط ما بين القوى والوسائل المستعملة وبين الاستراتيجية المعتمدة، ومدى ملاءمتها للأهداف المنوي تحقيقها في نهاية الحرب. لم تُجرِ الإدارة الأميركية لعدّة عقود أي بحث معمّق حول تكاليف العمليات العسكرية، أو كلفة التعهّدات الأمنية والوجود العسكري اللازم للوفاء بتعهدات أميركا لحماية أمن حلفائها، والتكاليف المرتقب تكبّدها إذا ما دعت التطوّرات إلى الدخول في عمل عسكري فعلي تنفيذًا لهذه التعهّدات.

أهملت الإدارات الأميركية المتعاقبة إعادة النظر في البرامج الخاصة بتقدير نفقات العمليات العسكرية، والتي جرى وضعها في عهدَي الرئيسَين أيزنهاور وكيندي، والتي تعدّاها الزمن. وتقع مسؤولية هذا التقصير على السلطة التنفيذية والكونغرس على حد سواء[٨].

كانت تكاليف الحرب في العراق صادمة للرأي العام الأميركي، حيث قُدّرت بتريليون وسبعمائة مليار دولار، يضاف إليها ٤٩٠ مليار كتعويضاتٍ ومساعدات لقدامى المشاركين في الحرب. وبلغت نفقات الحرب وتكاليفها في العراق وأفغانستان وسوريا مؤخرًا ما يقارب أربعة تريليونات دولار، وفق تقديرات معهد واتسون للدراسات، بالإضافة إلى مقتل ما يزيد على ١٨٩٠٠٠ مواطن عراقي[٩].

لا بدّ في إطار مراجعة نتائج الحرب في العراق، من الحديث عن الخسائر السياسية والاستراتيجية التي نتجت عن الحرب بعد إسقاط نظام

٨- Anthony Cordesman, "U.S Military Spending coast at war". SCIS, July 10,2017. www.csis.org/analysis/U.S military-spending-at-wars.

٩- Report published by reuters about the cost of the wars. March 14,2013. www.reuters.com/article/U.S-iraq/war-annivessary.

صدام حسين، سواء لجهة هيمنة إيران على العراق وتقوية نفوذها في عدّة دول عربية، أو لجهة تقوية التيارات الإسلامية المتطرفة، ونشوء الدولة الإسلامية وسيطرتها على مناطق واسعة من سوريا والعراق، ممّا استدعى الولايات المتحدة وحلفائها الدوليين والإقليميين إلى خوض حرب جديدة لدحر الدولة الإسلامية في سوريا والعراق[١٠].

لا يمكن في معرض تقييم نتائج الحرب في العراق وأفغانستان إهمال عامل الوقت الذي استغرقته الحرب، والتي كان يُعتقد قبل اندلاعها بأنّها ستكون قصيرة ولا تتعدّى السنتين، في الوقت الذي استمرّ فيه وجود القوات في العراق ما يقارب ٩ سنوات، وفي أفغانستان مدة تزيد عن ١٥ سنة، وهي مازالت مستمرة من دون وجود أفق زمني لنهايتها. ويؤكّد مساعد وزير الدفاع ستيفن بوتشي بأنّ الاعتقاد السائد قبل اندلاع الحرب، بأنّها ستكون حربًا قصيرة "لو علمنا مسبقًا طول فترة الحرب ومستوى كلفتها بالأرواح والمال لما ذهبنا إليها". ويضيف مساعد الوزير دونالد رامسفيلد "كان يمكن لعامل الوقت نفسه أن يثنينا عن شن الحرب، لقد اعتقد الجميع بأنّها ستكون حربًا قصيرة"[١١].

أجرى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن مقارنة بين كلفة الحروب في العراق وأفغانستان وسوريا، وبين كلفة الحروب السابقة التي خاضتها الولايات المتحدة في القرن العشرين وجاءت النتيجة كالآتي: ٥ مرات أعلى من كلفة الحرب العالمية الأولى، ٥ مرات أعلى من الحرب الكورية، مرتين ونصف أعلى من كلفة حرب فيتنام، ١٨ مرة أعلى من حرب الخليج الأولى في العام ١٩٩١[١٢].

١٠- Ibid

١١- Ibid

١٢- Anthony cordesman– same reference in annotation on page 5.

هناك مجموعة من الأسباب الجيوستراتيجية التي دفعت الولايات المتحدة إلى خفض مستوى اهتماماتها الاستراتيجية تجاه الشرق الأوسط وهي:

أولًا: تراجع الصراعات والحروب بين دول المنطقة والتي كانت تهدّد المصالح الأميركية، حيث تحوّلت هذه الصراعات إلى تهديدات أمنية داخل الدول نفسها، على غرار ما حدث في دول الربيع العربي.

ثانيًا: نشوء قوى كبرى منافسة للاستراتيجية الأميركية الشاملة في آسيا (الصين)، مع عودة ناشطة لروسيا ممّا استدعى تخصيص كمية من الموارد الأميركية لمواجهة التهديدات الجديدة.

ثالثًا: تنويع المصادر لأسواق الطاقة الدولية، وزيادة الإنتاج الأميركي بالإضافة إلى زيادة الواردات الأميركية من كندا والمكسيك، ما يفتح الباب أمام أميركا لتجاوز أي نقص في واردات النفط الشرق أوسطي. يضاف إلى ذلك، انحسار أخطار تمدّد الشيوعية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتراجع إمكانية حصول حرب إقليمية واسعة بين الدول العربية وإسرائيل، بعد توقيع اتفاقيتَي كامب دافيد ووادي عربة بين إسرائيل وكل من مصر والأردن.

بدا واضحًا في مطلع سبعينيات القرن الماضي أنّ الولايات المتحدة تسعى لفرض هيمنتها شبه الكاملة على الشرق الأوسط، وتبلورت هذه النزعة من خلال العمل على كسر الترابط الاستراتيجي القائم بين مصر والاتحاد السوفياتي، انطلاقًا من إدراكها لأهمية الدور المصري على الصعيدَين العربي والإقليمي. وبالفعل فقد قرّر الرئيس السادات التجاوب مع الرغبة الأميركية، فعمد وبشكلٍ مفاجئ إلى طرد كل الخبراء الروس من مصر. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي رفعتها الثورة الإيرانية في وجه الولايات المتحدة، والتحديات اللاحقة التي فرضها نظام صدام حسين في التسعينيات والتي

بلغت ذروتها باحتلاله دولة الكويت، فقد تراجعت الهيمنة الأميركية على المنطقة. وردّت الولايات المتحدة على التحديات الإيرانية من خلال دعم المجهود العسكري العراقي في الحرب، وواجهت التحديات العراقية بتشكيل تحالف دولي واسع، نجح في تحرير الكويت من خلال هجوم صاعق. ولا بد في هذا السياق من الإشارة إلى نجاح الديبلوماسية الأميركية في احتواء تداعيات حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، والتحضير بعد حرب الكويت لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام.

فتحت الحرب من أجل تحرير الكويت الباب على مصراعَيْه لعقد اتفاقات أمنية أميركية مع دول الخليج، حيث أسهم الانتشار العسكري الأميركي في خنق العديد من الخلافات، وتجاوز كل التناقضات التي كانت قائمة بين دول المنطقة.

من المؤكّد أنّه مع استمرار الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج، تراجعت الخلافات العربية، كما جرى احتواء الخطرَين الإيراني والعراقي على الدول الخليجية. ويمكن الاستنتاج أنّ احتمالات الحرب بين دول الشرق الأوسط قد تراجعت كثيرًا عمّا كانت عليه قبل عقود. يسود الاعتقاد اليوم بأنّ الصراعات بين الدول لم تعُد تشكّل التهديد الفعلي لأمن المنطقة واستقرارها، فالتهديد الآن يتمثّل بالعنف المتفجر داخل الدول، وهو مرشح لعبور الحدود إلى الدول المجاورة، الأمر الذي تصعب معالجته من الخارج. وأسهم ضعف الدول الشرق أوسطية في بنيتها السياسية، والفجوة القائمة بين الحكام وشعوبهم في سرعة اندلاع الحروب الأهلية وسهولتها، وانتشار الحركات الإرهابية. وكانت الحرب على العراق وفشل القوات الأميركية في تأمين الاستقرار وبناء الدولة الجديدة، قد شكّلت

البيئة المناسبة لاندلاع أحداث الربيع العربي ما بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٢، وما رافقها من حروب داخلية[١٣].

تحوّلت الدول التي قرّر فيها النظام مواجهة الشعوب المطالبة بالإصلاح أو التغيير إلى ساحة حرب داخلية مدمّرة، سرعان ما استغلتها القوى الخارجية الإقليمية والدولية للتدخّل في مجريات الحروب الأهلية. وكان من نتيجة ذلك تصعيد العنف وتعقيد الأزمات وتغييب المبادرات الدولية، لإيجاد حل سياسي لإنهائها واستمرار عمليات القتل والتهجير والتجويع. إنّ أسوأ التجارب في هذه الحروب المدمّرة ما يجري في ليبيا وسوريا واليمن.

لم تتدخّل الولايات المتحدة عسكريًا أو تمارس ضغوطًا سياسية فعلية للسيطرة على أي من ثورات الربيع العربي، بل نفضت يدَيْها من كل هذه الأزمات والحروب. ويبدو أنّها قد خافت من الغرق في الرمال المتحركة لهذه النزاعات المعقّدة، وذلك لاعتباراتٍ سياسية اعتمدتها في الأصل إدارة أوباما، وأيضًا انطلاقًا من إدراكها بأنّ الرأي العام الأميركي لم يعُد يرغب في الغرق في مشاكل الشرق الأوسط انطلاقًا من التجربة السيئة في العراق، وتكاليف الحرب الباهظة في العراق وأفغانستان. وهكذا كان الخيار الأميركي بعدم التدخّل، وبذريعةٍ أنّ المنطقة يجب أن تحلّ مشاكلها بوسائلها الذاتية[١٤].

هدّدت الحروب الداخلية وحالة الفوضى التي عمّت المنطقة بعض حلفاء الولايات المتحدة، حيث شكّل لجوء ما يزيد عن خمسة ملايين مواطن سوري إلى الأردن ولبنان وتركيا معضلة أمنية واجتماعية واقتصادية،

١٣- Mara Karlin and Tamara Cofman witts. "America Middle East purgatory: the case for doing less". **Foreign affairs**. January/February 2019.

١٤- Ibid

تطلّبت من أميركا وأوروبا تقديم مساعدات مالية كبيرة للتخفيف عن كاهل الدول والمجتمعات المضيفة. يضاف إلى معضلة النازحين السوريين مخاطر انتشار العمليات الإرهابية عبر الحدود إلى هذه الدول وإلى العراق، وامتدادًا إلى فرنسا وبلجيكا ودول أوروبية أخرى.

لم تقتصر التهديدات على الأخطار العابرة للحدود، بل تعدّتها لتشمل مجموعة من التهديدات الداخلية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية، حيث فشلت معظم هذه الدول في تحقيق ما يصبو الشباب لتحقيقه في إيجاد فرص العمل المناسبة وفي إصلاحات سياسية واجتماعية ملحّة[١٥].

من المؤكّد أنّه لم يكن من المتوقّع أن تضغط الولايات المتحدة على الأنظمة في المنطقة، من أجل دفعها إلى تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، بل كان من المفترض أن تأتي نتيجة مبادرات داخلية تقوم بها حكومات هذه الدول. لا يمكن في الواقع تكرار التجربة الفاشلة التي جرى التسويق لها في زمن رئاسة جورج دبليو بوش من خلال الدعوة إلى قيام شرق أوسط جديد[١٦] حيث أكّدت تلك التجربة بأنّ العملية الإصلاحية يجب أن تأتي بمبادراتٍ داخلية عربية، مع دعوة الولايات المتحدة وأوروبا إلى تقديم الدعم اللازم لإنجاحها.

لكن تعتقد عدة جهات داخل الدول العربية، وفي الغرب، بأنّ الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة قادرة على تقديم مبادرات إصلاحية والضغط على الأنظمة لتنفيذها. صحيح أنّ الولايات المتحدة قد نجحت في قيادة تحالفٍ عسكري لإسقاط نظام صدام حسين، وكَسْب الحرب على الإرهاب، وتفكيك الدولة الإسلامية في سوريا والعراق والمجموعات

١٥- نزار عبد القادر، "الربيع العربي والبركان السوري: نحو سايكس بيكو جديد" دار شمص – بيروت – كانون الأول ٢٠١٢ – المقدمة.

١٦- Condoleezza Rice, **"No higher honor in memoir of my years in Washington"**, New York, croron publishers, P. 374 .2011.

الإرهابية الأخرى، وفي تقديم المساعدات والأموال اللازمة لإعادة البناء، ولكنّها فشلت فشلًا ذريعًا في قيادة بناء أنظمة بديلة سواء في العراق أو سوريا أو ليبيا[١٧].

في الوقت الذي زادت فيه مشاكل الشرق الأوسط سوءًا، حيث لم يعد من السهل القيام بأي مبادرات لاحتوائها من قبل أي قوة خارجية، فإنّ المصالح الأميركية الشاملة كانت قد تغيّرت أيضًا، وخصوصًا في ما يعود للأخطار في آسيا.

كانت الأوساط الديبلوماسية والسياسية في الولايات المتحدة قد ناقشت خلال عدة عقود إمكانية صعود الصين إلى مرتبة القوة الكبرى بطريقةٍ سلمية، حيث ظهرت بوادر لاعتمادها سلوكيات توشّر بأنّها تعدّ العدة لكي تفرض على جيرانها وخصوصًا تايوان واليابان الاعتراف بطموحاتها للتوسع في بحر الصين. واعترف أوباما وترامب بأنّ آسيا قد اكتسبت المزيد من الأهمية في الاستراتيجية الأميركية الكبرى. اقتنع أوباما بأنّ على الولايات المتحدة أن تتحوّل إلى آسيا، والعمل على تصحيح موازين القوى في تلك المنطقة. ضمن خطة تهدف إلى الاستفادة القصوى من المصالح التي توفّرها منطقة آسيا – المحيط الهادئ. في الوقت نفسه، رأى أوباما بأنّ روسيا بدأت تثير الهواجس والمتاعب لدى الولايات المتحدة وأوروبا منذ غزوها لشبه جزيرة القرم في العام ٢٠١٤، وشكّلت الأخطار الناتجة من ضم شبه الجزيرة إلى روسيا مخاوف جديدة حول مستقبل الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية، وفرضت بالتالي تراجعًا في موقع الشرق الأوسط على سلم الأولويات الاستراتيجية الأميركية. لكن رأى عدد من الكتّاب والمعلّقين الأميركيين أنّ المشكلة الحقيقية التي كان يواجهها أوباما في الشرق الأوسط، تعود إلى

١٧- Mara Katrlin and Tamara Cofman witts, "America's Middle East purgatory" cited page 14.

افتقار إدارته إلى اعتماد استراتيجية كبرى متماسكة، وهو الأمر الذي أثار العديد من الهواجس لدى عدد كبير من خبراء صنع السياسة الخارجية[١٨].

جاء التعليق الأقسى حول الخيارات التي اعتمدها أوباما لمواجهة أزمات الشرق الأوسط، وأزمة احتلال شبه جزيرة القرم من قبل روسيا من خلال ما كتبه مايكل هيرش في "ناشيونال جورنال" أنّ العقيدة الحقيقية لدى أوباما هي "أن لا عقيدة لديه البتة، ويبدو أنّ ذلك مرشّح للاستمرار"[١٩].

إذا كان النفط قد شكّل مصلحة حيوية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فإنّه من الطبيعي مع تراجع الحاجة لهذا النفط توقّع تراجع الاهتمام الأميركي باستقرار المنطقة وأمنها، يضاف إلى ذلك عدة مسوّغات لهذا التراجع أبرزها:

- تطوّر في تقنيات استخراج النفط الصخري.
- زيادة الإنتاج الأميركي الداخلي، ومن مصادر قريبة مثل كندا والمكسيك.
- توقّع تراجع الطلب العام على النفط، لمراعاة الاتفاقات المتعلقة بالبيئة، وتخفيض مستوى الغازات المنبعثة من استهلاك النفط والفحم الحجري.

من هنا، فإنّ تراجع أهمية نفط الشرق الأوسط لن يقتصر على الولايات المتحدة، بل سيشمل في المستقبل المنظور الدول الأوروبية والهند والصين.

لكن تراجع أهمية النفط لا يبرّر فعليًا الانسحاب الأميركي من المنطقة، على غرار ما فعله أوباما بانسحابه من العراق، حيث سبّب ذلك إخلالًا كبيرًا في ميزان القوى الإقليمي، يضاف إلى ذلك حاجة الولايات المتحدة إلى حماية الطرق البحرية وخصوصًا الممرات الاستراتيجية، والتي تستوجب حضورًا عسكريًا أميركيًا لمنع قوى معادية من احتلالها أو السيطرة عليها.

١٨- Nial Ferguson, "Why Barak Obama Needs to Go". **Newsweek** www.newsweek.com/mail-fesguson-why barak-obama-needs-to-go/64419.

١٩- Micheal Hersh, "Obama: the No-Doctrine President", www.nationaljournalsecurity/obama-the-no-doctrine-president.

يسجّل أيضًا في هذا السياق، استمرار اهتمام الولايات المتحدة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وخصوصًا لجهة امتلاك التكنولوجيا النووية وإمكانية الحصول على سلاح نووي، وهذا ما يفسّر سعي أوباما لتوقيع الاتفاقية النووية مع إيران، وقبل ذلك العمل على تعطيل البرنامجَيْن النوويَيْن في العراق وليبيا.

وهم الانتصار على الإرهاب

قال القيادي في القاعدة خالد الشيخ محمد، والذي يُتّهم بأنّه العقل المدبّر لهجمات ١١ أيلول في أثناء التحقيق معه من قبل وكالة المخابرات المركزية، يمكن للولايات المتحدة أن تحقّق بعض الانتصارات الميدانية العابرة، ولكن في النهاية "نحن سننتصر في الحرب معكم.. الأميركيون لا يدركون بأنّنا لسنا بحاجةٍ لدحركم عسكريًا، كل ما نحتاجه أن نصمد في القتال إلى حين أن تدحروا أنفسكم وتوقفوا الحرب".

بالفعل صدقت نبوءة خالد الشيخ محمد في عهد أوباما، عندما قرّر الانسحاب كليًا من العراق في العام ٢٠١١، قبل أن تُنهي أميركا المهمة التي انتدبت جيوشها لتحقيقها في العراق وفي منطقة الشرق الأوسط.

كان يُفترض أن يقرأ ترامب هذه النبوءة التي نطق بها قيادي القاعدة قبل إعلان قراره بسحب القوات الأميركية من سوريا، أنّ بإمكان ترامب أن يدرك بسهولةٍ النتائج الدراماتيكية التي يمكن أن يُحدثها انسحاب مفاجئ من سوريا، وذلك قياسًا مع نتائج الانسحاب المفاجئ الذي قرّره أوباما من العراق. لقد ترك الانسحاب المفاجئ من العراق في العام ٢٠١١ فراغًا كبيرًا، كما أحدث خللًا لا يمكن إصلاحه في موازين القوى بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. واللافت أنّ ترامب يكرّر الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبه سلفه على الرغم من الانتقادات التي وجّهها إليه في إحدى المناظرات

الانتخابية التي جرت في العام ٢٠١٦ حيث قال "كان يجب أن لا نذهب أبدًا إلى العراق، لكن طالما أنّنا وُجِدنا هناك، فإنّه كان ينبغي أن لا نخرج كما فعلوا"[٢٠].

مع بدء ولايته الرئاسية، قرّر ترامب رفع الضوابط التي فرضها أوباما على التدخّل عسكريًا في نزاعات الشرق الأوسط، بأن سمح للقيادة العسكرية باستعمال الوسائل اللازمة لدحر الدولة الإسلامية وإخراجها من المناطق التي احتلتها في سوريا والعراق. استحق ترامب الثناء على هذا القرار، ولكنّه يعود اليوم ليرتكب الخطأ نفسه الذي ارتكبه أوباما في العام ٢٠١١ بإعلانه الانتصار على الدولة الإسلامية بعد خسارتها لمعظم أراضي الخلافة، متناسيًا بأنّ ذلك لا يعني الانتصار على الإرهاب بأيٍ من المقاييس. عندما قرّر أوباما سحب القوات الأميركية من العراق لم تكن تحتل القاعدة أو أي من الجماعات الإرهابية مساحات من العراق، ولكنّها سرعان ما نظّمت نفسها وانتقلت للانتشار في سوريا، ومن ثم عادت لتحتل عدة محافظات عراقية بدءًا من مدينة الموصل[٢١].

إنّ الدولة الإسلامية، وعلى الرغم من خسارتها الحرب في سوريا والعراق ما زالت موجودة في عدة دول في الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا، كما توجد خلاياها النائمة في الدول الغربية والآسيوية.

في الواقع وعلى الرغم من تفكيك الخلافة الإسلامية التي أعلنها أبو بكر البغدادي بعد احتلال الموصل، والخسائر والانحسار على الأرض التي مُنيت بها في سوريا، ما زالت داعش أقوى في العراق وسوريا من الوقت الذي قرّر فيه أوباما سحب القوات الأميركية من العراق. تتحدّث بعض الدراسات عن وجود عشرات الآلاف من المقاتلين الموزّعين في المناطق الصحراوية

٢٠- Trump Repeating Obama Mistake in the Middle East. www.bostonherald.com/2018/12/23/trump.repeating...obama.

٢١- Ibid.

على الحدود العراقية - السورية، وهذا يعني بأنّها أقوى أضعاف المرات مما كان عليه تنظيم القاعدة في نهاية ٢٠١١، حيث قُدّرت أعداد خلاياه بـ ٧٠٠ مقاتل[٢٢]. وتؤكّد معلومات وزارة الدفاع الأميركية في تقرير لها في آب ٢٠١٨، بأنّ الدولة الإسلامية ما زالت تمتلك قدرات حتى تاريخه، تتفوّق على ما كانت تمتلكه القاعدة في أوج قوتها في الفترة الممتدة ما بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. ويمكن للدولة الإسلامية مع ما يتوافر لديها من قوى الاستمرار في شن حرب ثورية في سوريا والعراق. وأنّ التنظيم قد اعتمد خطة انتشار جديدة، ووزّع قياداته على عدة مناطق، بما يمكّنه من شن حرب ثورية ضمن معركة لا مركزية تتوزّع بين سوريا والعراق. ويقول مركز دراسات الحرب (ISW) بأنّ داعش قد نجحت في تهريب ٤٠٠ مليون دولار إلى خارج الولايات، من أجل استثمارها في مشاريع قانونية، بالإضافة إلى أنّه ما زال يستفيد ماليًا من عمليات التهريب والسرقة وتبييض الأموال[٢٣].

في الوقت الذي تعلن فيه قوات سوريا الديمقراطية بأنّها ستنهي قريبًا آخر جيب للدولة الإسلامية شرقي دير الزور على مقربة من الحدود العراقية، تركّز القيادة العسكرية الأميركية على مسألة سحب العسكريين الأميركيين بالتنسيق مع تركيا. وأكّد وزير الخارجية التركي أنّ وفدًا تركيًا قد زار واشنطن لبحث مسألة تشكيل قوة مهمات مشتركة لتنسيق الانسحاب الأميركي من سوريا، على أن يبدأ في آذار وينتهي نهاية نيسان ٢٠١٩. ووعدت تركيا الولايات المتحدة بأنّها لن تسمح للإرهابيين أو للموالين للدولة السورية بملء الفراغ الذي سيحدث جرّاء خروج القوات الأميركية من الشمال السوري[٢٤].

٢٢- The second reissuance of ISIS is Syria and Iraq, established Map by the Institute the study of war. For war information see: https:/www.is today, 45/subject-matter-areas/terrorisms-study.

٢٣- Ibid, see also: https://www.chothemhouse.org<expertss>eupestcoutrens.

٢٤- الوكالات الأناضول، أ ف ب، رويترز – ٦ شباط ٢٠١٩.

ستعمل تركيا في نفس الوقت، من خلال تعبئتها الفراغ في الشمال السوري، على تدمير القوات الكردية التي سلّحتها ودرّبتها الولايات المتحدة، واستعملتها في حرب طويلة وقاسية لدحر الدولة الإسلامية .

أخيرًا، عندما يحدث الانسحاب الأميركي من شرق الفرات، من الممكن أن تعمد قوات النظام إلى شن هجوم لاحتلال جزء من منطقة الشمال الشرقي، وسيتسبّب ذلك بموجات نزوح جديدة، بالإضافة إلى إمكانية مقتل عشرات الآلاف من سكان هذه المناطق. إذا كانت قد تسبّبت سلبية أوباما تجاه النزاع السوري ورفضه التدخّل عسكريًا بنزوح ملايين من السوريين، فإنّ قرار ترامب بالانسحاب سيتسبّب بنزوح مئات الآلاف من سكان شمالي– شرقي سوريا.

يتحدّث بعض المحلّلين عن النتائج الكارثية التي نتجت عن اعتماد أميركا استراتيجية سيئة، ويأخذون مثالًا على ذلك، الحرب التي شنّها الرئيس جورج دبليو بوش على العراق. كما يمكن وضع غياب وجود استراتيجية في عهد أوباما لمواجهة تداعيات الأزمة السورية المدمّرة، ومواجهة انتشار الجماعات الإرهابية، وإقامة الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، والتي كان سبقها فتح الباب أمام إيران للسيطرة على العراق بعد انسحاب القوات الأميركية في العام ٢٠١١، في الخانة نفسها للاستراتيجية السيئة التي اعتمدها بوش.

وهنا لا بد من طرح السؤال حول إمكانية نجاح الخيارات التي يعتمدها ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط، وعن النتائج التي يمكن أن يؤدّي لها فشله في احتواء النفوذ الإيراني في سوريا والعراق واليمن ومنطقة الخليج[٢٥]؟ تستدعي الإجابة على هذا السؤال تحليل الاستراتيجية التي

٢٥- نزار عبد القادر، "العصر الإيراني: حكم الجغرافيا والتاريخ" دار شمص-ص٥٠٤.

يعتمدها ترامب، وإمكانية تطوير الخيارات المعتمدة من قبله من خلال النتائج التي سيتمخّض عنها المؤتمر الدولي الذي دعت إليه الولايات المتحدة وبولونيا في وارسو خلال شهر شباط ٢٠١٩.

الشرق الأوسط بين أوباما وترامب

اعتمد أوباما خلال فترة رئاسته استراتيجية جديدة، تركّزت أهدافها على وقف الخسائر الكبيرة التي تسبّبت بها استراتيجية جورج دبليو بوش، والتي اعتمدت على استعمال القدرات العسكرية الأميركية المتفوّقة لمواجهة أعداء أميركا في الشرق الأوسط وجنوبي غربي آسيا. رأى أوباما بأنّ المصلحة الأميركية تقضي بأخذ استراحة بعدما أنهكتها الحرب في العراق وأفغانستان، وبأنّه يمكن للولايات المتحدة أن تستبدل القوة العسكرية بتعبئة قدراتها الديبلوماسية والاقتصادية والعمل على إيجاد الفرصة السياسية المؤاتية لمواجهة التحديات التي تعترض مصالحها في منطقة الشرق الأوسط. قضت هذه الاستراتيجية بتخفيض القوات الأميركية العاملة في العراق، تمهيدًا لسحبها بالكامل في نهاية العام ٢٠١١، وبتجنّب القيام بأي عمليات عسكرية جديدة، بالإضافة إلى الطلب من الحلفاء تحمّل مسؤولياتهم لتحقيق أمنهم والحفاظ على استقرار المنطقة، واعتمد أوباما الديبلوماسية والعقوبات الاقتصادية لدفع إيران للتخلي عن برنامجها النووي، كما سعى إلى فتح مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، لحلّ النزاع بينهما من خلال تحقيق حلّ الدولتَين، مع البحث عن حلول مرنة لحلّ مسألة القدس، مع التشديد على ضرورة وقف بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. وذهب أوباما إلى إغضاب بعض الحلفاء في المنطقة وتشجيعه لهم لاعتماد إصلاحات ديمقراطية في أنظمتهم. وهكذا نرى بأنّ أوباما قد اعتمد استراتيجية جديدة تتناقض كليًا مع استراتيجية

سلَفه، ومع التزامات أميركا حماية حلفائها في الشرق الأوسط. من هنا كان من الطبيعي أن تهتز قاعدة الثقة في العلاقات الأميركية مع دول الخليج وخصوصًا مع المملكة العربية السعودية[٢٦].

في المقابل عمل الرئيس ترامب منذ بداية رئاسته على تنفيذ الوعود التي قطعها في أثناء معركته الانتخابية في العام ٢٠١٦، وسلك بالتالي مسارًا مغايرًا لسلَفه، والذي وجّه إليه انتقادات متكرّرة على السياسات التي اتّبعها في الشرق الأوسط. عمل ترامب على إقناع حلفاء أميركا في المنطقة للقبول بتحمّل المزيد من أعباء تحقيق الأمن الإقليمي، كما قاوم فكرة التدخّل بقوًى عسكرية كبيرة في أزمات المنطقة، وخصوصًا في العراق وسوريا. وتميّزت استراتيجيته بالتعبير عن دعمه الكبير للمملكة العربية وإسرائيل، وهذا ما فتح الباب لتصحيح العلاقات مع هاتَين الدولَتين، وبالتالي تصحيح الخلل الذي كانت قد تسبّبت به سياسات أوباما. وكان اللافت أيضًا التأييد الذي لقيَته السعودية في حربها مع اليمن، وتعهّد ترامب الاستمرار بدعمها ومدّها بكل الأسلحة والذخائر اللازمة[٢٧]. يبدو بوضوح أنّ هناك قاسمًا مشتركًا بين المقاربَتْين، ويتلخّص بوجود توجّه لديهما للانسحاب من أزمات الشرق الأوسط، تماشيًا مع مشاعر الشعب الأميركي على ضوء الخسائر والتكاليف الباهظة للحرب في العراق. أراد كل من أوباما وترامب توجيه رسالة إلى حلفاء أميركا، بأنّه في حال حدوث أزمة أو نزاع في المنطقة، لن يكون بإمكانكم توقّع تدخّل القوات الأميركية لنصرتكم[٢٨].

٢٦- Jack Thompson. "trump's Middle East policy". **CSS. Eth. Zurich**. www.css.ethz.ch/content/dam/ethz/special interest/gess/.../essanalyse233.cn.

٢٧- Ibid.

٢٨- Leon Hadar, "Trump's strategy for the Middle East is Working the National Interest", may 17, 2018 https://nationalinterest. Org/feature/tramps-strategy-the-middle-east.

تتعارض هذه الرسالة في مضمونها ومفاعيلها مع الضغوط التي كانت تشعر بها الإدارة الأميركية في كل مرة تتوتّر فيها الأوضاع في الشرق الأوسط، وخصوصًا عند بداية أي عدوان إسرائيلي على دولة عربية، حيث كانت تجد واشنطن نفسها مجبرة على القيام بتحرّكٍ سريع لمنع تدهور الأوضاع نحو الأسوأ.

لكن يبقى من الأهمية بمكانٍ الخلاف الكبير في استراتيجية كل من أوباما وترامب مع إيران، ففي الوقت الذي سعى فيه أوباما لتحقيق انفراج في العلاقات مع إيران، في محاولة لإيجاد ميزان قوى جديد في المنطقة، من خلال العمل ديبلوماسيًا على وقف برنامج إيران النووي وتغيير سلوكيتها تجاه دول الخليج، من خلال رفع كل العقوبات الاقتصادية عنها؛ فقد رفض ترامب سياسة الانفتاح هذه، وألغى الاتفاقية النووية الموقّعة مع إيران وأعاد فرض نظام عقوبات مشدّد عليها، مع العمل بجدٍّ لإنشاء تحالف إقليمي ودولي لإخراج إيران من سوريا والعراق، وتغيير سلوكيتها تجاه الدول المجاورة[٢٩].

بتاريخ ٦ شباط، دخل مستشار الأمن القومي جون بولتون على خط شرح مضمون قرار ترامب بالانسحاب من سوريا، في مسعى لاحتواء الأزمة التي رافقت استقالة وزير الدفاع. حيث رأى أنّ تنفيذ هذا القرار قد يتأخر لأشهرٍ أو لسنواتٍ. وكان القرار قد ترك تساؤلات حول مدى التطابق بين استراتيجية ترامب مع استراتيجية أوباما في سوريا والمنطقة، إذ تخلّت أميركا عن حلفائها وتركتهم لمصيرهم، يردّدون ما سبق وقاله هنري كيسنجر في تقييمه لعلاقة أميركا بحلفائها "من الخطورة بمكانٍ أن تكون عدوًا للولايات المتحدة، ولكن أن تكون صديقًا لها فإنّه خيار مميت". وتجدر

٢٩- Ibid.

هنا الإشارة إلى أنّ ترامب قد تخلّى عن حلفائه الأكراد في سوريا، كما تخلّى من سبقوه عن حلفائهم في فيتنام، وعن آلاف المترجمين والمخبرين في العراق في العام ٢٠١١[٣٠]. كان قد سبق إعلان ترامب قرار الانسحاب من سوريا إعطاؤه توجيهات إلى وزارة الدفاع لتحضير انسحاب نصف القوات الأميركية من أفغانستان، وهذا ما دفع رئيس مجلس العلاقات الخارجية ريتشارد هاس للقول "يبدو أنّ هناك تواصلًا ما بين ترامب وأوباما وبما يدفع الإدارتين إلى الشعور بالراحة والاستقرار"[٣١].

من أجل احتواء الاتهامات الموجّهة إلى ترامب بأنّه لا يملك استراتيجية في المنطقة، ألقى وزير الخارجية بومبيو بتاريخ ٩ كانون الثاني محاضرة في جامعة القاهرة من أجل التجريح بسياسة أوباما قائلًا بأنّها "مضلّلة ومبنية على رغباته من دون وجود أي علاقة لها بالواقع أو بحقيقة ما يجري".

وأضاف بومبيو بأنّ أوباما قد زرع الفوضى في الشرق الأوسط من خلال عدم مواجهة الدولة الإسلامية بقوةٍ وفعالية، كما تصرّف بسذاجةٍ وجبن تجاه أحداث الربيع العربي. وانتهى بومبيو معلقًا بأنّ "عصر تسبّب أميركا بالعار لنفسها قد انتهى إلى غير رجعة"[٣٢].

هل لدى ترامب استراتيجية للمنطقة؟

اتّهم ترامب بعد ثلاثة أشهر من بداية عهده النظام السوري باستعمال غاز السارين في خان شيخون والتسبّب بموت عشرات المدنيين. التقط ترامب

٣٠- Myron Magnet, "trump's Middle East strategy and the kurds". **National review**, January 17,2019.

٣١- Richard Haas,"a strategy of retreats in Syria, with Echoes' of Obama", **New York Times**, January 10,2019. www.theconrerstation.com/no-trump-is-not-like-Obama

٣٢- Mike Pompeo delivers blistering critique of Barak Obama's middle east policies. http's://www.abcnet.au/news/2019-01-11/mike-Pompeo-blistering

هذه الفرصة الذهبية ليؤكّد بأنّه جاهز للاقتصاص من النظام، وعلى عكس أوباما الذي حنث بوعده الاقتصاص من النظام إذا تجاوز الخطوط الحمر باستعمال السلاح الكيماوي. ليل ٧ نيسان ٢٠١٧ أطلقت البحرية الأميركية ٦٠ صاروخ توماهوك ضد قاعدة الشعيرات الجوية، بعد أن تراجع ترامب عن شنّ غارة سرية لاغتيال الرئيس الأسد[٣٣]. وشنّ ترامب غارة ثانية بعد تعرّض الغوطة لهجوم كيماوي. كانت هذه التجربة الأولى التي قدّم فيها ترامب الدليل على أنّه يختلف في استراتيجيته في سوريا وفي منطقة الشرق الأوسط مع أوباما. أظهرت أجندة ترامب بأنّه يفضّل بناء استراتيجية على مراحل بدل تقديمها كمشروعٍ شامل ومتماسك[٣٤]. وظهر هذا الأمر بصورة لا لبس فيها من خلال اتّخاذه لقراراتٍ مهمة تتعلّق بالإدارة أو بالسياسة الدولية من خلال تغريداته على تويتر أو من خلال مخابرات هاتفية يجريها مع رؤساء دول أو مع آخرين، ومن دون العودة إلى الإدارة، استنادًا إلى تجربته المباشرة كرجل أعمال، أو انطلاقًا من حواسه، أو تنفيذًا لوعدٍ قطعه في أثناء معركته الانتخابية.

كانت هذه هي المقاربة التي اعتمدها ترامب، وغالبًا ما كان يتجاهل أفكار مساعديه من طاقم الأمن القومي، ويهزأ من جنرالاته، وهذا ما أثار احتجاج وزير الخارجية ريكس تيليرسون الذي أقاله ترامب من منصبه من خلال تغريدة على تويتر. في مراجعة سريعة للقرارات المهمة أو المؤثرة التي اتّخذها ترامب منذ وصوله إلى البيت الأبيض نجد أنّها تنطلق من الوعود التي قدّمها في أثناء معركته الانتخابية في العام ٢٠١٦، ومن أبرزها: إلغاء الاتفاقية النووية مع إيران، وهو قرار اتّخذه رغم المعارضة القوية التي واجهه بها الكونغرس والحلفاء وبعض أركان إدارته. وهذا ما

٣٣- Bob Woodward, "Fear: Trump in the white House". **Simon and Schuster New York**. 2018-p.146-149.

٣٤- Jack Thompson, "Trump's Middle East policy" css.eth.zurich.

دفعه إلى إعطاء مهلة ٩٠ يومًا لكي توافق إيران والدول الموقّعة للاتفاقية على ضرورة تعديلها.

من الواضح أيضًا أنّ قرار ترامب نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس والاعتراف بالمدينة كعاصمةٍ لدولة إسرائيل، قد جاء تنفيذًا لوعوده الانتخابية من دون إعارة أي اهتمام للإدارة أو الكونغرس أو الحلفاء وخصوصًا الدول العربية والإسلامية.

كان اللافت أيضًا طريقته المباشرة في المواجهة التي حصلت بينه وبين زعيم كوريا الشمالية كيم أون جونغ، وما رافقها من تهديدات متبادلة باستعمال السلاح النووي، والتي تابعها إلى حين تراجع الزعيم الكوري وقبوله بفتح مفاوضات، وعقد قمة مع الرئيس الأميركي، حيث قام وزير الخارجية بومبيو بالتحضير للمفاوضات والقمة.

درج ترامب على العمل منفردًا، ولم تكن اجتماعاته مع أركان البيت الأبيض أو مع وزيرَي الخارجية والدفاع مثمرة في عملية صنع القرار الرئاسي، وبدا أنّ وزير الخارجية تيليرسون لم ينجح في العمل عن قرب مع الرئيس، ولم يحصل على أذن مصغية لديه. في الوقت الذي بدا أنّه ينصت لآراء وزير الدفاع جايمس ماتيس، إلى أن استقال من منصبه على خلفية تفرّد ترامب في صنع قراراته العسكرية، وكان قرار الانسحاب من سوريا بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير.

يبدو أنّ وزير الخارجية ما يكل بومبيو حظي بثقة ترامب، الكيمياء بينهما تعمل بانتظامٍ، وهذا ما رأيناه من خلال التحرك الديبلوماسي الواسع الذي يقوم به بومبيو، والذي ترجمه مؤخرًا بانعقاد مؤتمر وارسو بحضور ٦٠ دولة، من أجل بحث شؤون الشرق الأوسط والمواجهة مع إيران.

يبدو أنّ ترامب قد استقر رأيه على منح ثقته إلى بومبيو، بعد أن كان قد عُرف بانقلابه على معاونيه في البيت الأبيض وفي الإدارة، ودفعهم للاستقالة أو إقالتهم بشكلٍ مفاجئ، حتى بلغ عدد الخارجين من إدارته ٦٦ ركنًا بارزًا.

هذه الثقة القائمة بين ترامب وبومبيو قد دفعت هذا الأخير على وضع ورقة حول استراتيجية إدارة ترامب، والمواجهة مع إيران والتي نُشرت في مجلة فورين أفير في عدد تشرين الثاني /كانون الأول لعام ٢٠١٨. وتضمّنت فقرة عن التهديدات التي تواجهها أميركا بعد انتهاء الحرب الباردة، والحرب على العراق، وفقرة عن عقيدة ترامب بالإضافة إلى التهديد الإيراني، والمقاربة المعتمدة لمواجهته[٣٥].

يعدّد بومبيو مصادر التهديد التي تواجهها أميركا بأنّها تتمثّل بتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية المتفرّعة عنها، والجرائم السيبرانية، والدول المارقة التي تتحدّى القوانين الدولية وتشجّع الإرهاب وتسعى إلى امتلاك السلاح النووي مثل كوريا الشمالية وإيران، بالإضافة إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية.

في مواجهة كل هذه التهديدات، دخل ترامب البيت الأبيض مع أسلوبه الخاص في التعاطي مع الأمور الدولية، ما زرع الاضطراب في مؤسسات الدولة الأميركية، ومع ديبلوماسيته المباشرة، والتي أربكت الأصدقاء والخصوم[٣٦].

٣٥- Michael Pompeo, "confronting Iran: the trump administration strategy", **Foreign Affairs**, November/December issue. www.state.gov/secretary/remarks/2018/10/286757.htm 2018.

٣٦- Ibid.

عقيدة ترامب

عبّر ترامب في أثناء معركته الانتخابية وبعد استلامه لمقاليد الرئاسة بوضوحٍ وحزم عن حاجة الولايات المتحدة لقيادة جريئة، تضع المصالح الأمنية الأميركية في رأس أولوياتها[٣٧].

يتناقض أسلوب ترامب القائم على المنطق المبسّط والمواجهة المباشرة مع أسلوب أوباما الذي اعتمد مقاربة القيادة من الخلف، والتي تسبّبت بإضعاف نفوذ أميركا وموقعها في العالم، وخصوصًا في ما يعود لمواجهة كل من كوريا الشمالية وإيران وسعيهما لامتلاك قوة نووية.

يعتقد ترامب اليوم أنّ تحذيراته وضغوطه المباشرة على كوريا الشمالية قد شكّلت رسالة واضحة بأنّ الولايات المتحدة يمكن أن تلجأ إلى استعمال القوة للدفاع عن مصالحها إذا اقتضى الأمر، وأدّت هذه المقاربة إلى إيجاد الظروف المؤاتية للحوار، وعقد قمّتَيْن مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في سنغافورة وفيتنام. ما يريده ترامب هو دفع كوريا الشمالية إلى التخلي عن ترسانتها النووية، وبالتالي حلّ مشكلة معقّدة تتعلّق بالأمن الوطني الأميركي من خلال الحوار.

يعدّد بومبيو المنظمات التي يدعمها ويموّلها الحرس الثوري: الميليشيات العراقية، الحوثيون في اليمن، الميليشيات العاملة مع النظام السوري، حماس، وحزب الله، بالإضافة إلى الخلايا المنتشرة حول العالم[٣٨].

يقول بومبيو "إنّ الولايات المتحدة في عهد ترامب لا تسعى إلى الدخول في مغامرة عسكرية طويلة في الشرق الأوسط أو أي منطقة أخرى، ولكن ذلك لن يمنعه من اتّخاذ قرار بالتدخّل عسكريًا ضد داعش أو طالبان أو

٣٧- Ibid.

٣٨- Michael Pompeo – confronting Iran.

النظام السوري إذا دعت الحاجة لذلك. ويؤكّد على حرص ترامب على عدم الانزلاق إلى حرب لا يريدها الشعب الأميركي. ويتميّز ترامب عن غيره من الرؤساء الأميركيين بقدرته على فتح قنوات حوار مع ألدّ خصومه، حيث يؤكّد أنّ الديبلوماسية والحوار هما أفضل من الصراع والعداء، وهذا ما أثبتته قمة سنغافورة مع كيم جونغ أون.

مع توافر الإرادة لدى ترامب للتوصل إلى اتفاق مع خصومه، فإنّ ذلك لا يمنعه من قطع المفاوضات إذا شعر بأنّها لن تحقق المصالح الوطنية، وهذا ما فعله في قمة فيتنام. ويتعارض ترامب كليًا في مقاربته مع أوباما حول المحادثات مع إيران حيث تحوّل الاتفاق النووي لدى أوباما إلى هدف يجب تحقيقه بأي ثمن.

من هنا، إنّ ترامب لا يسعى إلى تحقيق أي اتفاق مع كوريا الشمالية لا يراعي المصالح الحيوية الأميركية، ومع وجود ضوابط صارمة لجهة تنفيذه.

في ظل هذه العقيدة، لا يبدو أنّ لدى ترامب أي نية لتغيير الانتشار العسكري الأميركي في المنطقة، سواء في الخليج أو العراق، والذي يمثّل من وجهة نظره قوة رادعة. وأظهرت زيارته الأولى إلى السعودية مدى الدعم غير المحدود الذي يقدّمه لها ولدولة الإمارات المتحدة، بالإضافة إلى زيادة دعمه لإسرائيل. ويؤيّد ترامب إقامة تحالف عربي (ناتو عربي) يضم إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي، كل من مصر والأردن. ويبدو أنّ المملكة العربية السعودية تؤيّد هذا التوجّه. ويهدف الحلف إلى دعم الأمن في الخليج وإنشاء درع صاروخي إقليمي، والتصدي لجهود إيران للهيمنة على المنطقة، بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي بين الحلفاء[٣٩].

٣٩- Jack Thompson, "Trump's Middle East Policy".

ضمن هذه التوجّهات الاستراتيجية، فإنّ ترامب يعير أهمية خاصة لإزالة كل الشوائب عن العلاقات مع كل من تركيا ومصر، نظرًا لأهمية دورهما في سياسة منطقة الشرق الأوسط وأمنها[٤٠].

اللافت أنّ ترامب مع هذه العقيدة، لا يرى أنّ هناك ضرورة أو مصلحة للولايات المتحدة لتسويق خطط للإصلاح السياسي أو التحوّل نحو الديمقراطية في دول الشرق الأوسط، كما أنّه قد تخلّى عن السياسات الداعية لمواجهة التطرّف الشيعي– السني، واستبدله بتقديم دعم أميركا غير المحدود للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، واستطرادًا رفع مستوى دعمه لإسرائيل في مواجهة الوجود العسكري الإيراني في سوريا.

مواجهة التهديد الإيراني

يرى بومبيو أنّ التزام الرئيس ترامب بأمن الشعب الأميركي، معطوفًا على تفاديه استعمال القوة العسكرية في الحالات غير الضرورية، واستعداده لمحاورة الخصوم، كلها قد أمّنت له إطارًا عمليًا لمواجهة الأنظمة الخارجة على القانون الدولي. والآن لا يوجد أي نظام يعمل خارج إطار القانون الدولي أكثر من إيران[٤١].

ويضيف بومبيو أنّه منذ بداية تشكيل الحرس الثوري، وإنشاء فيلق القدس كوحدة نخبة مكلّفة تصدير الثورة الإسلامية، فقد سخّرت لها القيادة الإيرانية قدراتها الداخلية والخارجية جميعها، وقدّمت هذا الهدف على مصلحة الشعب الإيراني وازدهاره[٤٢].

٤٠- Ibid.

٤١- Micheal Pompeo, "confronting Iran: the trump's administration strategy". **Foreign affairs**.

٤٢- Ibid.

أدّت هذه السياسات الإيرانية خلال أربعة عقود إلى زرع حالة من عدم الاستقرار في عدد من دول الجوار، وإلى حرب طاحنة في اليمن وسوريا. كان اللافت أنّ توقيع الاتفاق النووي مع القوى الدولية (خمسة زائد واحد) لم يغيّر في سلوكية إيران مع دول الجوار، رغم مراهنة الرئيس أوباما والدول الأوروبية على ذلك.

ردًا على استمرار إيران في سلوكيتها تجاه دول المنطقة، وعدائها للولايات المتحدة وإسرائيل، فقد نفّذ ترامب الوعد الذي كان قد قطعه على نفسه في أثناء حملته الانتخابية بانسحاب أميركا من الاتفاقية النووية، على الرغم من معارضة الشركاء الأوروبيين، في أيار ٢٠١٨.

بعد إلغاء الاتفاق النووي، بدأ ترامب حملة ضغوط متنوعة ضد إيران، تأتي في صدارتها العقوبات الاقتصادية، إدراكًا منه لمفاعيل العقوبات الباهظة على النظام في طهران، وتكاليفها المتدنّية على الولايات المتحدة. وقد فرضت مجموعة كبيرة من العقوبات خلال ١٧ جولة وقد استهدفت ١٤٧ كيانًا وشخصًا إيرانيًا[٤٣].

يبدو أنّ ترامب يسعى من خلال هذه العقوبات القاسية لإجبار إيران على تغيير سلوكيتها تجاه دول المنطقة، وإقناعها بالقبول بفتح مفاوضات جديدة تؤدّي إلى اتفاق نووي جديد، يحقّق الرؤية الأميركية لجهة تفكيك البرنامج الإيراني.

وتذهب إدارة ترامب في رؤيتها إلى تأثير عامل العقوبات للعمل على إضعاف تدخّل الحرس الثوري في الاقتصاد الإيراني، من باب وضع اليد على كل المشاريع الكبرى من خلال الزعم بأنّها عملية خصخصة، والتي تضع شركات الاستثمار في حالة من الشك ما بين العمل التجاري ودعم

٤٣- Ibid.

الإرهاب. وتتّهم إدارة ترامب النظام الإيراني باستعمال مليارات الدولارات التي حرّرها بعد توقيع الاتفاق النووي في دعم الثورات والميليشيات التي تزرع الإرهاب والقتل في العراق وسوريا واليمن وغيرها من الدول، بدل استعمالها لدعم الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة الإيرانيين، الذين عبّروا عن سخطهم، بطلب وقف تبذير هذه الأموال من خلال صرفها على جماعات ومنظمات خارجية، تعمل تحت أوامر الحرس الثوري. يشعر الشعب الإيراني بحالةٍ من الإحباط، بعدما اكتشف بأنّ الأموال العامة تُحوَّل إلى حساب شخصيات حكومية ورجال دين، حيث نشرت معلومات في صحيفة "كيان" المعارضة بأنّ ثروة أحد رجال الدين قد بلغت ٣٠٠ مليون دولار[٤٤].

تسعى الاستراتيجية الأميركية إلى تجفيف عائدات النفط الإيراني، ولكنّها تواجه بعض الصعوبات، ما دفعها إلى السماح باستيراد كميات من هذا النفط من بعض الدول بخاصةٍ الصين والهند، كما تعاونت مع دولة الإمارات المتحدة، لمنع تحويل ملايين الدولارات إلى حساب فيلق القدس لاستعمالها في عملياته الخارجية من خلال شبكات الصيرفة الإماراتية.

تعتمد استراتيجية ترامب الجديدة لمواجهة إيران، إلى جانب العقوبات الاقتصادية، على عامل الردع العسكري، حيث تتوعّد الإدارة الأميركية إيران بأنّها ستكون جاهزة للقيام بردّ الفعل المناسب على كل تهديد لأميركا ومصالحها. في هذا السياق وجّه ترامب في تموز ٢٠١٨ تغريدة إلى الرئيس روحاني بعدم اللعب بالنار من خلال تهديد الولايات المتحدة. وبعد الهجوم الذي تعرّضت له القنصلية الأميركية في البصرة في شهر أيلول ٢٠١٨، وجّهت الإدارة الأميركية تهديدًا بالردّ على أي تهديد لحياة مواطنين

٤٤- راجع صحيفة **"كيان"** المعارضة التي تصدر في لندن في تشرين الثاني ٢٠١٨.

أميركيين، وأضافت: "أميركا لا تسعى للحرب"، ولكن يجب أن نوضح بأنّ الجمهورية الإسلامية لا يمكنها مواجهة القوة العسكرية الأميركية[٤٥].

بالفعل تمتلك الولايات المتحدة قواعد عسكرية في العديد من دول الشرق الأوسط، وخصوصًا في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وتركيا، وهي تطوّق إيران من كل الجهات الأخرى. وزاد الانتشار الأميركي بفعل التدخّل ضد الدولة الإسلامية، كما زاد وجود قوات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة للحرب على الإرهاب. ويوجد على الأرض في المنطقة ما يقارب ٥٠ ألف جندي، بالإضافة إلى ٢٠ ألفًا على المراكب. وتتركّز قيادة الأسطول الخامس في البحرين، وتعمل على متن هذا الأسطول حاملتان للطائرات، تُبحر إحداها في بحر العرب، والثانية في الخليج، بالإضافة إلى قوة جوية ضاربة موزعة على ما يزيد على خمس عشرة قاعدة جوية موزّعة بين دول المنطقة[٤٦].

في أيار ٢٠١٨، عدّدت إدارة ترامب ١٢ موضوعًا يفترض بإيران أن تحسّن أداءها فيها إذا كانت ترغب في تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة، في رأس القائمة حلّ موضوع وقف تخصيب اليورانيوم، والكشف بالكامل عن كل برنامجها النووي، مع ضرورة وقف برنامجها لتطوير الصواريخ الباليستية، وإطلاق سراح الأميركيين الموجودين في سجونها، وإنهاء دعمها للإرهاب.

لا يرغب ترامب بأن يخوض هذه المواجهة مع إيران منفردًا، بل يسعى جاهدًا لكي يضم إليها الأصدقاء والحلفاء الإقليميين والدوليين. وعلى

٤٥- Pompeo, and Official spokesperson of the state department, sept 2018.

٤٦- Assessing the Global Operating Environment: Middle East https://heritageiorg/military-strength/assessing the-global.

الرغم من عدم موافقة الشركاء الأوروبيين على الانسحاب من الاتفاق النووي، وبحثهم عن آليات خاصة للإفلات من نظام العقوبات الأميركي، فقد عبّر بعضهم عن هواجسه تجاه المشروع النووي والبرنامج الصاروخي الإيراني. يقول الرئيس ماكرون: "من المهم أن نبقى حازمين مع إيران حول تصرفاتها الإقليمية وحول برنامجها الصاروخي". وتقول رئيسة الوزراء البريطانية ماي: إنّها ستبقى مفتوحة العينين على التهديد الذي تمثّله إيران للخليج والشرق الأوسط".

هناك توافق دولي حول التهديد الذي باتت تمثّله سياسات إيران، وهذا ما شجّع الولايات المتحدة على عقد مؤتمر وارسو في ١٣ و ١٤ شباط ٢٠١٩، والذي لم يخرج عنه بيان ختامي بسبب الخلافات بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين. ولكن يمكن القول أنّ القمة أظهرت إلى حد كبير توافقًا بين ٦٠ دولة شاركت في المؤتمر على ضرورة التصدي للتهديدات الإيرانية. ووصف بومبيو الاجتماع بالتاريخي، وبأنّ العالم لا يستطيع تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط من دون مواجهة إيران، ويضيف بومبيو: "نريد أن يتوحّد العالم في مواجهة العدوان الإيراني في المنطقة، والذي هو خطر حقيقي"[٤٧].

حضر مؤتمر وارسو نائب الرئيس الأميركي مايك بنس إذ اتّهم دولًا أوروبية بارزة بتقويض الحملة الأميركية ضد إيران ومحاولة كسر نظام العقوبات ضدها.

استمر التحريض الأميركي ضد طهران في المؤتمر الأمني السنوي في مدينة ميونيخ، حيث دعا مايك بنس مجددًا لانسحاب الأوروبيين من الاتفاق النووي "ندعو الأوروبيين إلى عدم تقويض العقوبات ضد إيران". كما أكّد

٤٧- **Sky news** – February 15/2019.

نائب الرئيس على أنّ أميركا ستحتفظ بوجودٍ عسكري قوي في منطقة الشرق الأوسط[٤٨].

يحاول ترامب في المواجهة مع إيران، تكرار تجربته مع كوريا الشمالية، بحيث يُبقي الباب مفتوحًا أمام طهران للتراجع عن مواقفها وتغيير سلوكيتها، ودعوتها للحوار وحلّ مشاكلها عن طريق الديبلوماسية، والاهتمام باقتصادها، ومعالجة الأزمات المعيشية ومسألة الحريات التي يطالب بها الشعب الإيراني.

الاستنتاجات

أعطى ترامب بعد الأشهر الأولى من بداية عهده، مؤشرات للتهديدات بأنّه يبحث عن مقاربة استراتيجية جديدة في الشرق الأوسط، تستعيد الولايات المتحدة من خلالها دورها في المنطقة، وتتصدى للتهديدات المتفاقمة، بعد سنوات على غياب كلي عن المسرحَين، الدولي والشرق أوسطي. كان المؤشر الأول للمقاربة قد ظهر من الأهمية التي أعطاها ترامب لزيارته إلى المملكة العربية السعودية، كما أكّد دعمه والتزامه بأمن المملكة ودول الخليج. كما أكدّ دعمه للمملكة ودولة الإمارات المتحدة في حربهما على اليمن، وأعاد التأكيد على ضرورة الانتصار على الإرهاب المتمثّل بالدولة الإسلامية. لكن، تمثّلت الانعطافة الأساسية للسياسة الأميركية في المنطقة بإلغاء ترامب الاتفاق النووي مع إيران، والذي كان قد وقّعه أوباما على أساس أنّه إنجاز تاريخي، يُكتب من خلاله دوره في تاريخ الديبلوماسية الأميركية. وكان ترامب حاسمًا باتخاذه قرارَين بالتدخّل عسكريًا ضد النظام السوري، ردًا على هجومَين بالسلاح الكيماوي ضد

٤٨- Ibid.

المدنيين في خان شيخون والغوطة. ومع إعادة نظام العقوبات ضد إيران، والتشدّد في تنفيذها على الرغم من معارضة حلفائه الأوروبيين، ظهر بما لا يقبل الشك أنّ ترامب يبحث عن استراتيجية متكاملة، يستعيد فيها دور أميركا في الشرق الأوسط، خصوصًا بعد المشاركة العسكرية الفاعلة في الحرب على الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

بالفعل، بدا ذلك واضحًا منذ تعيين مايكل بومبيو وزيرًا للخارجية، فقد ظهر جليًا أنّ ترامب ووزيره يسعيان، لا بل يستعجلان وضع استراتيجية متكاملة لاستعادة الدور الأميركي، ولكن على أسس جديدة تقوم على إنشاء أحلاف، ويتحمّل الحلفاء حصصهم من النفقات.

يبدو أنّ ترامب يحاول تركيز استراتيجيته على نظرية الواقعية السياسية بمبادئها الستة التي تحدّث عنها هانز مورغنتاو، وأبرزها مبدأ تبادل المصالح بين الحلفاء. وينصّ هذا المبدأ على ضرورة أن تشكّل المصالح المتبادلة بين الدول الجوهر الفعلي للسياسة، والذي لا يتأثّر بظروف الزمان والمكان، ويقول ثوسيديدس عنه، انطلاقًا من التجارب اليونانية القديمة، بأنّ تلاقي المصالح يشكّل أفضل وثاق يجمع بين الدول أو الأفراد[٤٩].

يبدو بوضوحٍ أنّ ترامب يعمل على بناء استراتيجية قائمة على تبادل المصالح بينه وبين الحلفاء، الذين يدعوهم إلى المشاركة في المسؤولية وفي تبادل الغرم والغنم، كما يريد ألّا يقتصر العمل على الوجود والقوة الأميركية وحدهما، بل أن يشمل تحالفًا واسعًا لا ينحصر فقط بدول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن، بل أن يتوسّع ليشمل الدول الأوروبية

٤٩- Hans Morgonthau, **"Politics Among NationsT the Struggle for Power and Peace"**. Mcgraw – Hill, Inc New York, 1985. p. 3-17.

والعديد من الدول الأخرى التي يهمّها الحفاظ على استقرار الشرق الأوسط وأمنه، كمصدرٍ أساسي لتأمين تدفّق النفط إليها، كما يهمها المشاركة في منع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الحرب على الإرهاب، ووقف المحاولات الإيرانية للهيمنة على المنطقة وزعزعة استقرارها[٥٠].

وكانت الدعوة التي وجّهتها الخارجية الأميركية لانعقاد مؤتمر وارسو آخر مقاربة اعتمدتها الولايات المتحدة لإنشاء تحالف واسع، يشارك بدورٍ فعّال في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي تعمل على بلورتها، والتي تستند إلى نظام العقوبات ضد إيران، والاحتفاظ بقدراتٍ عسكرية رادعة.

تمارس الولايات المتحدة ضغوطها على الدول الأوروبية لإقناعها بالانضمام إلى نظام العقوبات ضد إيران، من أجل خلق صعوبات حياتية للشعب الإيراني، ودفعه لرفع مستوى الضغوط على قياداته من خلال المزيد من المظاهرات.

يدرك ترامب أهمية أن يُبقي باب الحوار مفتوحًا مع إيران إذا ما اتعبتها العقوبات القاسية، من أجل البحث عن حلول جديدة لبرنامجها النووي، ودفعها للتخلّي عن سلوكيتها المزعزعة لأمن المنطقة، وهو يحاول بذلك الاستفادة من نجاح تجربته مع كوريا الشمالية. في النهاية يبدو بوضوحٍ بأنّ ترامب قد قرّر إخراج الولايات المتحدة من المطهر الذي أدخلها إليه أوباما[٥١]، وأنّه ينطلق في ذلك من اعتماد استراتيجية ترتكز على الواقعية السياسية كبديلٍ لدورها السابق كشرطي العالم.

٥٠- Michael Pompeo, "confronting Iran: the trump administration strategy".

٥١- Mara Karlin and Tamara witts :"America's Middle east purgatory they ended their article" It is time for the U.S. to legion the difficult work of getting out of purgatory".

References – books

1- Hans Morganthau, "**Politics Among Nations: the struggle for power and Peace**" sixth editions. Megraw – Hill. Inc New York. 1985

2- Bob wood ward, **"Fear: Trump in the white house"**, Simon and Schuster New York, 2018.

3- Bob woodward. **"state of denial Bush at war, part III"**. Simon and Schuster New York, 2006.

4- Condoleezza rice, "**No Higher Honor**". Crown polisher New York, 2011.

5- Lawrence freedman, **"a choice of enemies"** public affairs New York, 2008.

6- Henry Kissinger, **"does America need a Foreign policy"**. New York, Simon and Schuster, New York 2001.

7- Zbigniew brezinshi, "**strategic vision: America and the crisis of Global power**", Basic books, New York, 2012

8- Dennis ross, "**Obama II and the Middle East: strategic objective for U.S.** the Washington institute. March 2013.

9- The Brookings institute and the Council of Foreign Affairs, publish book **"Restoring the Balance: A Middle East Strategy for the New President"**.

10- Leon Panetta, **"Worth Fights"**, New York. Penguin press, 2014

11- George w Bush, **"Decision Points"**, Crown publisher New York, 2010.

12- Ronald Reagan, **"Dutch: a memoir of Ronald Reagan"**, Edmond Morris, Random House, New York, 1999.

١٣- العميد الركن نزار عبد القادر، "**العصر الإيراني: حكم الجغرافيا والتاريخ**"، مطبعة شمص، بيروت، ٢٠١٦

الشباب والنزاعات السياسية

د.عدنان الأمين*

المقدّمة

شهدت البلدان العربية تظاهرات عارمة في العام ٢٠١١ من أجل تغيير النظام، وهو ما سُمّي بـ"الربيع العربي". وما لبثت الأمور أن انقلبت إلى حروب أهلية في بعضها، وشكّل الشباب الحشد الأساسي فيها وبخاصةٍ حمَلة السلاح. ونحن في لبنان خبِرنا مثل هذا الانتقال من الحراك المدني للشباب ما بين الستينيات ومنتصف السبعينيات، إلى الحراك العسكري عند اندلا ع الحرب الأهلية، من المواجهة بين الشباب والدولة إلى المواجهة بين الشباب من هنا والشباب من هناك على جهتَي خطوط التماس.

منذ سنوات قليلة، ومع انقلاب الوضع في البلدان العربية المجاورة، لم يعد الشباب اللبناني بمنأى عن النزاعات المسلحة، وعن شعاراتها ومحفّزات الانخراط فيها. وقد تبدّى

*أستاذ في العلوم التربوية في الجامعة اللبنانية

ذلك إمّا من خلال انتقال أفواج من الشباب إلى سوريا للمشاركة في القتال، أو من خلال أحداث شهدتها طرابلس أو مناطق أخرى لم تكن سوى صدًى لما يحصل في سوريا.

إنّ النزاع في سوريا دفع أكثر من مليون سوري للنزوح إلى لبنان، والعيش في ظروف اقتصادية صعبة ومواقف سياسية مكبوتة. علمًا أنّ الشباب من عمر ١٥–٢٥ يشكّلون ١٦٪ من النازحين السوريين[١]. لم تشهد تجمعات النازحين السوريين بعد مرور عدة سنوات على النزوح، نزاعات مسلحة بين بعضهم البعض. لكن هذا لا يعني أنّ احتمالات اندلاع مثل هذه النزاعات وامتدادها إلى المحيط غير قائمة. يتعلّق الأمر بتوافر شروط هذه النزاعات، واستعداد الشباب للانخراط فيها.

قبل ذلك، ومنذ احتلال العدو الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في العام ١٩٤٨ استقبل لبنان اللاجئين الفلسطينيين. وصارت المنظمات الفلسطينية أحد محاور الحرب الأهلية لاحقًا. يضم لبنان اليوم ١٧٤،٤٢٢ فلسطيني، في المخيمات وخارجها. ويشكّل الشباب ٢٠,٦٪ منهم[٢]. وهي نسبة قريبة جدًا من نسبة الشباب اللبناني (١٩,٨٪)[٣]. وما زالت بعض هذه المخيمات مكانًا رحبًا للنزاعات المسلّحة المتنقلة في الزمان والمكان، أبطالها أيضًا شباب تدفعهم ظروف الفقر وصراعات النفوذ بين الفصائل السياسية للانخراط فيها. آخرها كان في مخيم المية ومية في العام ٢٠١٨.

١- UNFPA, UNHCR, UNESCO, UNICEF, SCI (2014). Situation Analysis of Youth in Lebanon Affected by the Syrian Crisis.

٢- لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني (٢٠١٧). التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، النتائج الرئيسية، بيروت، لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني-إدارة الإحصاء المركزي (لبنان)- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

٣- إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (٢٠٠٩)، المسح العنقودي متعدد المؤشرات الدورة الثالثة (الملحق الإحصائي).

ثمة قضيّتان هنا:

١) نزاعات سياسية ذات أبعاد عسكرية على أشدّها في المنطقة العربية عمومًا وفي الجوار خصوصًا، تتشابك مع نزاعات بين الجماعات السياسية اللبنانية.

٢) الشباب هم المخزون الذي تنهل منه النزاعات.

لست هنا بصدد البحث في القضية الأولى، بل في موضوع الشباب، بصفته مخزونًا للتغيير، عن طرق الانخراط في النزاعات السياسية في وجهها العسكري أو عن طريق الإبداع، أو غيرهما من الطرق، ومخزونًا للمستقبل المتطوّر أو المتخلّف. هو بحث عن الشباب وشروط ذهابه في هذا الاتجاه أو ذاك.

أولًا: ملامح الشباب

"الشباب" مفهوم يعبّر عن واقعة اجتماعية حديثة تاريخيًا، هو نتاج الحداثة، رغم أنّ الفئة العمرية التي يمكن أن نعتمدها للشباب اليوم (١٥–٢٤ أو غيرها) كانت دائمًا موجودة، منذ نشوء البشرية.

الشباب بدرجة الصفر

تفيد الدراسات الأتنولوجية أنّ المجتمعات البدائية كانت تجعل من البلوغ حدًا فاصلًا بين الطفولة والرشد عن طريق طقوس التأهيل initiation rites، التي تعني، من جملة ما تعني، أنّ المجتمع يتكوّن من فئتين فقط لا ثالثة لهما: الأطفال والراشدين[٤].

إذا تصفّحنا كتاب دوركهايم حول "التطوّر البيداغوجي في فرنسا"[٥]، الذي يبتدئ فيه باليونان صعودًا حتى عصره (توفي في العام ١٩١٧)

٤- إيرني، بيار (١٩٩٢): أتنولوجيا التربية، ترجمة عدنان الأمين، بيروت، معهد الإنماء العربي.

٥- Durkheim, E. (1969). **L'évolution pédagogique en France**, Paris, P. U. F.

فلن نجد فيه أثرًا لمصطلح الشباب، لا مباشرة ولا مداورة. وكما لدى دوركهايم، كذلك لدى ابن خلدون (توفي في العام ١٤٠٦)، الذي يتابع فيه تطوّر العمران واختلافه بحسب البلدان، فأنت لن تجد في كل مقدمته كلمة شباب.

إنّ مفهوم الطفل والطفولة أيضًا، قد تبلور في الغرب حديثًا منذ القرن السادس عشر، كما كشف ذلك فيليب أرييس في كتابه المعروف "قرون من الطفولة"[٦]. مفهوم الشباب بدأ بالظهور بعد مفهوم الطفولة مع الابتعاد التدريجي بين عمر البلوغ الجسدي وعمر الرشد adulthood الذي يتزوّج فيه المرء ويمارس الأبوّة أو الأمومة ويعمل. ارتبط هذا الابتعاد بانتشار التعليم، وبقاء المزيد من الطلاب في المدرسة وصولًا إلى الجامعة، مع قضاء أوقات أطول فأطول بعيدًا عن الأبوين، بخلاف ما كان عليه الحال سابقًا[٧]. وقد حدث ذلك أيضًا في وقت ارتفعت فيه متطلّبات سوق العمل من المهن القائمة على مزيد من التخصص.

شباب الشغب

إنّ تعبير "المراهقة" هو الذي استُعمل أولًا. فهناك من يدّعي أنّ اختراع مصطلح "المراهقة" تمّ في الوقت نفسه مع اختراع الآلة البخارية، تلك مع روسو (١٧٦٢) وهذه مع واط (١٧٦٥)[٨]، لكنّ الإجماع حاصل على أنّ المراهقة كمفهومٍ هي بنت القرن التاسع عشر، بل بنت نهاية ذلك القرن مع ستانلي هول (توفي في العام ١٩٢٤) الذي وصف المراهقة بأنّها مرحلة عاصفة وقلق Storm and Stress[٩]. وقد حدث ذلك في فترة ظهرت

٦- Aries, P. (1962) Centuries of Childhood: A Social History of Family Life. (Translated from the French by Robert Baldick), New York, Alfred Knopf.

٧- Coleman, J. (1961).**The adolescent society**. Glencoe, IL: Free Press.

٨- Musgrove, F. (1964).**Youth and the Social Order**, London: Routledge and Kegan Paul. P3.

٩- Newcombe, N., (1996). **Child Development, Change Over Time**, New York, Harper Collins College Publishers. P 416.

فيها أشكال من العنف في أوروبا مرتبطة بظروف العالم الصناعي، أخذت أحيانًا شكل عصابات وجرائم، وأُلصقت بأبناء الطبقة العاملة، وهذا ما دفع جيفري بيرسون إلى اعتبار أنّ أول إطلالة للشباب أخذت شكل الشغب troublesome youth، youth–as–trouble[١٠].

بإمكاننا التعرّف إلى شباب الشغب في الكثير من بلدان العالم، اليوم وبالأمس. لكن تُعدّ أحداث شهر أيار من العام ١٩٦٨ في فرنسا أقوى مثال عليه. ابتدأت بإضراباتٍ طالبية عارمة ما لبث أن انضمّ إليها العمال والاشتراكيون والشيوعيون، في أكبر إضراب شهدته فرنسا في تاريخها الحديث. وقد أدّت تلك الأحداث إلى حلّ الجمعية العمومية، وإلى إصلاحات جوهرية في التعليم العالي وغيرها من القطاعات في فرنسا. وقد أطلقت الاحتجاجات حركة فنية، شملت الأغاني والغرافيتي والملصقات والشعارات.

إذا كان تعبير "الشغب" ما زال مستعملًا هنا وهناك، فإنّ تعابير مثل "النضال" (اليساري) و"الاحتجاجات والمظاهرات"(الذي تستعمله وسائل الإعلام)، أو تعبير "الحراك المدني" (الذي بدأ يروَّج عالميًا)، هي تعابير تحمل الدلالة نفسها، دلالة الضغط الذي يمارسه الشباب على الدولة والمجتمع ومحاولة التغيير عن طريق الظهور الجماهيري السلمي في الشارع.

شباب اللهو

بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت أوروبا وأميركا ما يُسمّى بـ"طفرة المواليد" baby boom واستُعمل آنذاك تعبير "العشريون" Teenagers.

١٠- Pearson, G. (1993): Hooligan: **A History of Respectable Fears**, London, Macmillan.

وما لبث أن استُعمل لاحقًا تعبير "الجيل إكس X"[١١]، وهو الذي ساد خلال عقود لوصف هذه النزعة من نزعات الشباب. استُعمل التعبير من قبل علماء سكان وأنتروبولوجيا وروائيين ومصمّمي المعارض وألبومات الصور،... وقد تفاوتت الحدود الزمنية لظهور هذا الجيل، بدءًا من العام ١٩٦١ حتى العام ١٩٨٠[١٢]، وهي الفترة نفسها التي شهدت معدلات طلاق عالية وصلت إلى ذروتها في العام ١٩٨٠في البلدان المعنيّة. كان الحرف X يعني المتغيّر المجهول (كما في معادلات الرياضيات). وتمّ التعبير عن تمرّد شباب هذا الجيل على السلطة التقليدية بواسطة الفن، وبخاصةٍ الرقص والموسيقى والغناء (البانك روك، الروك أند رول، موسيقى الجرونج، الهيب هوب،...). وسُمّيت هذه النزعة بشباب المرح (Youth–as–Fun)[١٣]. كما تجسّد تمرّد الشباب في ما سُمي بالثورة الجنسية (حرية الحب، الحق بالإجهاض، المثلية الجنسية، الحركة الهيبية)، واقترن بحركة تحرير المرأة وحركة المساواة بين الأعراق.

شباب المسؤولية

بعد الجيل إكس (X) استُعمل تعبير الجيل واي(Y) الذي عنى شباب الألفية الجديدة، لكن سرعان ما شاع تعبير الجيل زد (Z)، الذي ظهر من استقصاء أجرته جريدة يو أس إي تودي (USA Today) في العام ٢٠١٢.

أمران أسهما في تميّز الشباب الذين وُلدوا بعد منتصف التسعينيات في الولايات المتحدة، مقارنة بالجيلين السابقين:

الأول هو تكنولوجيا الاتصالات بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي. فقد استُعملت تعابير أخرى لتسمية هذا الجيل، معظمها يُحال إلى هذه

١١- Epstein, Jonathon S. (Editor) (1998): **Youth Culture, Identity in a Postmodern World**, Massachusetts, Black Well Publishers.

١٢- https://en.wikipedia.org/wiki/Generation_X

١٣- Hebdige, D. (1988): Hiding in the Light: On Images and Things, London, **Routledge**, p 29-32.

التكنولوجيا (IGeneration، Gen Tech، Net Gen، Digital Natives، Plurals، Data Generation، Delta etc.)، تمامًا، مثلما أصبح الاسم الشائع للهاتف آي فون (iPhone)، علمًا أنّ تعبير دلتا Delta يشير إلى التغيّر واللايَقين في العلوم والرياضيات.

أما الثاني فهو اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. فمع أنّ هذا الحدث غير موجود في ذاكرة أبناء هذا الجيل المباشرة، لأنّ معظمهم بالكاد كان قد وُلد في هذا التاريخ، إلّا أنّه ترك فيهم بصورةٍ غير مباشرة شعورًا بعدم الأمان. وكذلك الأزمة الاقتصادية التي عزّزت هذا الشعور في أميركا (٢٠٠٨)، ما أدّى إلى الانخراط في نوع من المسؤولية الاجتماعية، بخلاف الجيل إكس (X).

يصف تقرير بعنوان "الجيل زد (Z) يذهب إلى الجامعة" أبناء هذا الجيل بأنّهم "موالون، متعاطفون، مكترثون، منفتحون ذهنيًا، مسؤولون، ومصممون"، فضلًا عن أنّهم "ملتزمون بمن حولهم ومتحمسون لإحداث الفرق"[١٤]. لذلك تصحّ فيهم تسمية "الشباب المسؤول" أو "الشباب الملتزم".

شباب المأساة

تعبير "المأساة" يُحال إلى الشعور العميق بالأسى والخسارة أو الصدمة نتيجة الموت المفاجئ. لا يوصف موت رجل مُسنّ بالمأساة لأنّه متوقّع. لكن المأساة تبلغ أوجها في موت الشباب، لأنّ الشباب مفعم بالحب والحياة. وقد تعلّق الجمهور وبكى مع الأفلام والروايات والمسرحيات التي تنتهي بموت الأبطال في عز سن الحب. موت الشباب مأساوي في الواقع والخيال الأدبي على السواء. والبطل، في الحقيقة أو في الخيال الروائي، يموت وهو يقوم بواجبه أو يُنجز مأثرته. والرحلة التي جوهرها الانتقال إلى مستقبل

١٤- Seemller, C., Grace, M. (2017) **Generation Z Goes to College**, Jossey-Bass. P 8-11, 17.

موجود في مكان آخر، تجسيدًا لفكرةٍ معيّنة يجسّدها البطل أو الشباب[١٥].

لم أجد مفهوم "شباب المأساة" متداولًا في الأدبيات. وأظن أنّه يصحّ إطلاقه واستخدامه ليس لأنّ موت الشباب هو مأساة فحسب، بل لأنّ هذا الموت يتمّ عن طريق قتل يمارسه شباب آخرون. شباب المأساة هو ما بين قاتل ومقتول، بطل وشهيد. هذا، غير الانتحار الفردي الذي يُعزى لأسبابٍ نفسية وينتشر أيضًا عند الشباب أكثر من أي فئة عمرية أخرى. وهو غير إطلاق النار الذي يقوم به أفراد على مجموعة من الناس كطلاب مدارس، جمهور سينما، ومتعبّدين، والمنتشر بكثرةٍ في الولايات المتحدة الأميركية. الفرق بين الاثنين أنّ الحافز أيديولوجي في شباب المأساة وهو فردي – نفسي في الانتحار أو إطلاق النار على الحشد mass shooting.

يمكن متابعة شباب المأساة في ثلاثة أشكال من الحضور. الأول، عندما ظهرت مجموعات شبابية ثورية تستعمل السلاح من أجل تغيير النظام السياسي في سبعينيات القرن الماضي، كما كانت الحال مع التوباماروس في الأوروغواي، والألوية الحمراء في إيطاليا، ومجموعة بادر مينهوف الجيش الأحمر في ألمانيا وغيرها. والشكل الثاني هو القائم على الهوية، كما هي الحال في الصراعات المحلية العرقية في أميركا بين السود والبيض، وأفريقيا أي الصومال، راوندا، بوروندي، الكونغو، والدينية في إيرلندا، والطائفية في لبنان. والشكل الثالث والأحدث تاريخيًا ذو طابع عالمي، انطلق مع اعتداء الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، الذي كان أبطاله ١٩ شابًا، جميعهم غير أميركيين جاؤوا من الدول العربية (١٥ سعوديًا، ومصري ولبناني واثنان من الإمارات العربية المتحدة). وقد ذهب ضحية هذا الاعتداء، الذي أعلن تنظيم القاعدة المسؤولية عنه، حوالى ٣٠٠٠ شخص. ثم أصبح

١٥- Henze, V. (2015).**On the Concept of Youth, Some Reflections on Theory**, inIsabel Schäfer(editor).Youth, Revolt, Recognition. **The Young Generation during and after the "Arab Spring"**, Berlin, Mediterranean Institute Berlin MIB, p 5-16.

الإرهاب والتنظيمات المتطرفة هما التسميتان الشائعتان لهذا الشكل من المأساة التي كان الشباب أبطالها. وظهرت أسماء عدة تنظيمات من هذا النوع أشهرها "داعش"، التي طاولت عملياتها هي والقاعدة مناطق متعددة في العالم كأوروبا وأميركا مع تمركز في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، سوريا، العراق، اليمن، ليبيا والصومال.

ثقافة الشباب

لقد استعملت الأدبيات الأميركية تعبير "جيل" لوصف التطوّر الذي حدث في نزعات الشباب بين الستينيات ونهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي إلى اليوم. لكن هذه التطوّرات لا تعني أنّ نزعة من هذه النزعات حلّت محل الأخرى تمامًا. إنّها تعني أنّ واحدة منها كانت ظاهرة بصورةٍ أقوى مقارنة بالحالات الأخرى.

إنّ هذه النزعات ليست متماثلة القوة والظهور في الحقبة نفسها في عدة بلدان أو في مناطق أخرى من البلد نفسه، فما حدث في أميركا لا يشبه بالضرورة ما حدث في بلدان أخرى. يقول إنّ الأمر يختلف بين البلدان، وبين الطبقات الاجتماعية وما بين المدينة والريف، فيمكن تخيّل استمرار عدم وجود الشباب في مجتمعات كثيرة أخرى، في مناطق ريفية في آسيا وأفريقيا، حيث يتمّ الزواج في سن مبكّر، وتُترك المدرسة باكرًا أو لا يتمّ الالتحاق بها أصلًا. كذلك، فإنّ الانتقال من نزعة إلى أخرى أمر ممكن. مثلما هو حال الانتقال من اللامبالاة إلى المأساة، لأنّ اللامبالاة قد تكون ناتجة عن عنف سياسي[١٦].

فكرة الجيل فكرة خصبة إذا ما نظرنا إلى ما حدث في الماضي من جيل إلى جيل، وهي خصبة أيضًا إذا ما تأمّلنا في أحوال الشباب اليوم، باعتبارهم

١٦- الأمين، عدنان (٢٠٠٨). **"الشباب اللبناني وطيّات السياسة، العلاقات الخطرة"**، في: المشاركة السياسية والشباب في العالم العربي الخيارات المتعثّرة وأفق التغيير. بيروت، المركز اللبناني للدراسات، ص ٤٣-٦٩.

جيل المستقبل. لكن جيل المستقبل يجب النظر إليه من زاوية نظر ما نسميه فئة الشباب ضمن بنية المجتمع ككلٍ. يجب النظر إلى الفئة العمرية الشبابية باعتبار أنّها تضمر وجودًا مستقلًا، كأنّها شريحة اجتماعية لها ثقافتها الفرعية الخاصة بها.

أستعير تعبير الثقافة الفرعية sub–culture من رالف لنتون، الذي ميّز بين الثقافة التي هي روح المجتمع والثقافة الفرعية التي تخص أصحاب المهن. تتكوّن الثقافة والثقافة الفرعية من مجموعة من العناصر: اللغة، القيم والمعتقدات، أنماط السلوك والتقاليد والرموز،...[١٧]. وهذه العناصر تنطبق جميعها على الشباب. من جهته، قدّم تالكوت بارسونز بعض سمات ثقافة الشباب، منها تَشَاركهم في ما هو مختلف عن أهاليهم، ورغبتهم العارمة في الاستقلال عنهم بل رفضهم لثقافة الراشدين، ونَزْعتهم نحو معاداة النشاط الفكري anti–intellectualism[١٨]. ونفهم هذه النزعة مع قول هيبديج بأنّه يمكن النظر إلى الشباب كما يُنظر إلى العلاقة بين التابع والمسيطر، والمسيطر هنا هم الراشدون[١٩].

وقد ذكر المتابعون لموضوع الشباب كثقافةٍ فرعية أنّه مصطلح حديث صاحب ظهور مصطلح شباب المرح. يقول بيتر لويس[٢٠] إنّ ثقافة الشباب ظهرت في مطلع الخمسينيات، مع تطوّر موسيقى الروك أند رول Rock and Roll، وما تلاها من فنون موسيقية شبابية[٢١]. تتكوّن عناصر هذه الثقافة من رموز، وأنماط من اللباس واللغة والفن وأساليب عيش المجموعات.

تشكّل المجموعات المكوَّنة من الأقران، الخلية الصغرى للحياة الشبابية

١٧- لنتون، رالف (١٩٦٤)، **دراسة الإنسان**، بيروت، المكتبة العصرية.

١٨- Parsons, T. (1959): "The School Class as a Social System: Some of its Functions in American Society", **Harvard Education Review**, XXIX (Fall, 1959): 297-318.

١٩- Hebdige, D. (1979). **Subculture: The meaning of style, Menthuen & Co**, London. 1979.

٢٠- Lewis, P. **The Fifties**, Heinemann, London. 1978.

٢١- Hip hop, punks, ravers, Juggalos, metalheads, goths.

والتي تتّصل بباقي الجيل عن طريق الأنماط التي تميّزهم في عدة حقول مثل الموسيقى والرقص واللباس والاحتفالات والفرق الرياضية والمغامرات على أنواعها، والرحلات. ويمكن رصد عناصر هذه الثقافة في المدارس الثانوية والجامعات والحانات الليلية والحفلات العامة والاحتفالات الخاصة والمباريات الرياضية، والمظاهرات على أنواعها.

مع التكنولوجيا، توسّعت المساحات التي ينضمّ إليها الشباب ويمارسون فيها ثقافتهم، لكأنّها صارت ثقافة فرعية عالمية. لقد دخلت المساحة الخارجية بقوةٍ في ثقافة الشباب المحلية. هذه المساحة تضمّ رفاقًا عن طريق الإنترنت من خلال الدردشة والتجمعات الشبابية الإقليمية والدولية، وعن طريق نماذج الاقتداء التي تضمّ أشرارًا أو أبطالًا، جميلات أو عارضات أزياء، علماء أو مهندسين أو رجال دين، ممثّلي سينما أو مطربين، وغيرهم. ولم تعد موسيقى السود في أميركا خاصة بهم ولا بالبيض في ذلك البلد، بل انتشرت عبر العالم، ولم تبقَ لعبة مثل كرة السلة أو الاتحاد الوطني لكرة السلة N.B.A. في أميركا مقتصرة على أميركا... وفي الوقت نفسه يحصل تمرّد الشباب ليس ضد الراشدين والسلطات المحلية فقط، بل ضد جهات خارجية تُعدّ مراكز للسلطة العالمية. فبعض الشباب منخرط في متابعة كرة السلة الأميركية ونجوم الفن فيها، والبعض الآخر منخرط في الحرب على أميركا، كجزءٍ من معاداته لمجمل النظام العالمي. وكل لديه مزاجه وروايته. وأصبحت الحدود بين الثقافة الفرعية والثقافة المضادة counter culture صعبة الرصد أحيانًا.

الميزة الأساسية لثقافة الشباب هي أنّها غير امتثالية، وهي بالتالي منجم للبدائل وإقبال لاحقًا على التغيّر الاجتماعي. بل تجري معاقبة الامتثاليين الملتزمين بالواجبات المدرسية وتنفيذ تعليمات المعلمين والأهل، عن طريق إقصائهم والتهكّم عليهم وإطلاق النعوت عليهم. وبغضّ النظر عن مدى تقدير

خطورة ما يقوم به الشباب من وجهة نظر الراشدين أو وصفهم بالرعاع، فيمكن القول إنّ النزعة إلى التغيير في المجتمع هي إرث شبابي، يمارسها الشباب بطريقةٍ قد تكون مستنكرة من قبل الراشدين، ثم ما يلبث الراشدون اليوم الذين كانوا بالأمس شبابًا أن يمارسوها ضمن النظام أحيانًا، أو ضده أحيانًا أخرى، مستعينين بالجيل الجديد من الشباب في سبيل تحقيق أهدافهم.

ثانيًا: الشباب العربي

لا زالت هناك مناطق جغرافية كبيرة في العالم العربي ترتفع فيها نسبة الأمية إلى ما فوق الـ٥٠٪ ويحصل فيها الزواج في وقت مبكّر، وهي عمومًا مناطق ريفية ومحافِظة. فيها يُستدل على غياب الشباب في حالاته المذكورة، إلّا إذا انضم بعض مَن هم في سن مبكّر (منذ عمر العاشرة أحيانًا إلى شباب المأساة بسبب الفقر). وقد يكون اليمن اليوم حافلًا بالظاهرتين معًا.

يمكن الاستدلال على شباب المرح في البلدان العربية في شكلَيْه: المرح كصدًى للنموذج الغربي، والمرح كإبداعٍ داخل الثقافة الشعبية.

صدى مرح الشباب الغربي لدى الشباب العربي أظهرته أفلام السينما والروايات في المدن العربية. وهو يخص على الأرجح أبناء الطبقات الوسطى والعليا. وهو لم يكن موضوع إشهار ودراسات لأنّه مجرّد صدى، أو تفاعل مع الرقص والموسيقى والغناء والأزياء، وسائر الفنون الشبابية الغربية التي بدت جميلة في أعين أبناء هذه الطبقات تستحق المحاكاة.

أما المرح الشعبي فقصته مختلفة، بل هو مناقض أو معاكس للمرح البرجوازي العربي. تقدّم لنا بيترسون عرضًا غنيًا لمثالٍ عن هذا المرح وهو أغاني المولد في مصر. هناك عدة أمثلة عن شباب يمارسون الرقص

والغناء ارتجالًا ويستخدمون حركات مأخوذة من الرقص الشرقي البلدي، الفنون الحربية، التمثيل الجسدي التعبيري الصامت، البريك دانس break dance، والتحطيب الذي هو أداء حركي صعيدي...، وتصفه بطاقةٍ شبابية مبدعة[٢٢].

الطابع الشعبي لهذا المرح يظهر في أنّه يتمّ في الأفراح (الخطبة، الزواج،...) وبخاصةٍ الحفلات التي تجري في الشارع، حيث الزحمة، وحيث يتجمع أفراد العائلة والشباب والبالغون والصغار. ويظهر في أنّه ينهل من الصوفية واستحضار الولي والسيرة الهلالية والموشّحات الدينية. كما يظهر في أنّ الراقصين–المغنين ذكور فقط. وأخيرًا هو فن معياري أخلاقي، حيث يذهب نص الأغنية إلى غواية الشيطان حول متع الدنيا كالخمرة والجنس ولعب القمار لينتهي بأن يقرّر العبد أن "يزور النبي ويعود للصلاة ويتوب، مخاطبًا هذا الشيطان قائلًا: "وما دام هارجع أصلّي، مش هتعرف توصل لي، والناس بقى تتعلم، من كل اللي حصل لي"[٢٣]. وكلها سمات تتفق مع ما وصفه بورديو بالذوق الشعبي[٢٤]. ومن هذا القبيل تنقل المؤلفة عن شاب آخر يأنف فيه من هذا "الفن البلدي الرخيص...الذي يردّد أي هراء"[٢٥]، تمامًا كما يصف بورديو استنكار أصحاب الذوق البرجوازي للذوق الشعبي. وفي موضوع المرح والفقر يقول محمد صالح بلطي (أحد مغني الراب من المناطق الشعبية في تونس) "عندما تنشأ في منطقة فقيرة كهذه وسط الجريمة والبطالة والكحول والمخدرات لا يبقى أمامك سوى خيارين: إمّا أن تصبح مجرمًا،

٢٢- بيترسون، جنيفر (٢٠٠٩). **"الشباب المصريون وأغاني المولد"**، في: الممارسات الثقافية للشباب العربي، تجمع باحثات لبنانيات، الكتاب الرابع عشر، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ٧٢، ٧٤.

٢٣- بيترسون، جنيفر، المرجع المذكور، ص ٧٩.

٢٤- Bourdieu, P. (1979). Critique sociale du jugement. Paris, **Minuit**.

٢٥- بيترسون، جنيفر، المرجع المذكور، ص ٧٦.

أو تجد مخرجًا من هذه الظروف من خلال الموسيقى أو الرياضة"[٢٦].

أما شباب الشغب فهو أقوى حالات الشباب ظهورًا في المنطقة العربية حتى العام ٢٠١١ ضمنًا. يمكن الاستدلال عليه من المظاهرات الطالبية التي انتشرت فيها خلال ثلاثة عقود من الخمسينيات حتى السبعينيات وهي كانت موجّهة قوميًا، أي تأييدًا لقضايا عربية (قضيتا فلسطين، والجزائر قبل استقلالها). بعد أن شهدت قبلًا مظاهرات وطنية مطالبة بالاستقلال. لاحقًا، تحوّل المشهد إلى مظاهرات صاخبة احتجاجًا على قضايا داخلية مطلبية ونقابية وسياسية. وفي مصر قُدّر مثلًا عدد الذين ساروا في انتفاضة ١٨ و١٩ يناير في العام ١٩٧٧ بما لا يقلّ عن ٧ مليون شخص. وفي هذا البلد شكّل ظهور حركة "كفى" في العام ٢٠٠٤ ظاهرة فريدة. وقد لاقت الحركة صدًى واسعًا بين المثقفين ووسائل الإعلام، مصريًا وعربيًا وعالميًا. وفي كتاب "سِيَر عشر جامعات حكومية عربية"[٢٧] شواهد كثيرة على شباب الشغب والنضال والاحتجاجات بالترتيب نفسه، من تحركات وطنية وقومية إلى تحركات احتجاج ضد الحكومات والأنظمة في بيروت ودمشق والخرطوم وليبيا واليمن وتونس، وغيرها.

كان لا بد من الانتظار حتى العام ٢٠١١، حتى يتحوّل ما يقوم به شباب الشغب في كل من مصر وتونس إلى ظاهرة تفوق الوصف في قوتها وفعاليتها. وقد أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي مساهمة فعّالة في التحريض والتنظيم[٢٨]. وهي أدّت كما هو معروف إلى الإطاحة بالحكام في البلدَين. ثم جاءت المظاهرة المليونية الضخمة في مصر (قيل فوق

٢٦- قرامي، آمال (٢٠١٢). **"التعبير عن التهميش في المجتمع التونسي قبيل الثورة، التدوين و"الراب" أنموذجين"**، في التهميش في المجتمعات العربية كبحًا وإطلاقًا، الكتاب الخامس عشر، بيروت، تجمع باحثات لبنانيات، ص ٢٧٧-٢٩٥.

٢٧- الأمين، عدنان (إعداد) (٢٠١٨). سير عشر جامعات حكومية عربية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٢٨- غنيم، وائل (٢٠١٢). الثورة: إذا الشعب يومًا أراد الحياة، القاهرة، دار الشروق.

العشرين مليون) في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ في الذكرى السنوية الأولى لانتخاب محمد مرسي لتطيح بحكم الإخوان المسلمين في مصر. وعلى منوال حركة "كفى" في مصر ظهرت حركات جنينية تحمل الاسم نفسه أو ما يشبهه "كفى، كفاية، خلاص" في كل من فلسطين وتونس وليبيا واليمن، وكذلك في الأردن "ذبحتونا".

والتواصل بين نزعتَي الشغب والمرح قائم. ففي مصر ذاعت أغاني الشيخ إمام في الستينيات والسبعينيات. وفيها تهكّم على السلطات وإبراز للامساواة الاجتماعية. وفي العام ٢٠١١، تكاثرت في ميدان التحرير الفنون كالغرافيتي والأغاني والاسكتشات والموسيقى[٢٩].

في العام نفسه (٢٠١١)، خرجت مظاهرات سلمية في كل من سوريا وليبيا، رافعة الشعار نفسه الذي رُفع في تونس ومصر "الشعب يريد إسقاط النظام "شباب الشغب". لكن بدل أن يسقط النظام سقط المجتمع في البلدَين وفي اليمن في أتون حرب أهلية، لم تنتهِ حتى اليوم (٢٠١٩). والحرب الأهلية تعني اندراج المتقاتلين في جماعات على أساس الهوية المذهبية والعشائرية. هكذا انتقلنا من شباب الشغب إلى شباب المأساة.

كانت بداية شباب المأساة في تسعينيات القرن الماضي في الجزائر، مع موجة عنف أهلي، ذهب ضحيتها عشرات الألاف. وفي صلب هذا العنف شعارات إسلامية رفعها "الأفغان الجزائريون" العائدون من حرب أفغانستان بقيادة ما لا يقل عن اثني عشر أميرًا بعد تدخّل الجيش لإلغاء نتائج الجولة الأولى من الانتخابات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في يناير ١٩٩٢. وفي تلك الفترة ظهرت منظمة القاعدة.

أما الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التي ظهرت ابتداءً من

٢٩- مغيث، كمال (٢٠١٤). **هتافات الثورة المصرية ونصوصها الكاملة**، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.

العام ٢٠١٤، فتفوّقت على المنظمات السابقة جميعها في استقطاب حشد من الشباب العربي وغير العربي في مدى زمني قصير، ليشاركوا في حمل السلاح وقتل المدنيين وذبحهم داخل سوريا والعراق وخارجهما[٣٠].

لقد كتبت مقالات كثيرة عن سبب إقبال الشباب على الالتحاق بداعش، استخرجتُ منها ثلاثة أسباب رئيسية:

أ- وجود رواية

عنوان الرواية: الخلافة الإسلامية، وهي تقول إنّ العالم المعاصر مليء بالكفر والظلم والعنصرية، والمتهمون هم أميركا وأوروبا واليهود والمسيحيون عمومًا في ظلمهم للمسلمين، والحكام العرب المسلمون في ظلمهم لشعوبهم، وإنّ البديل هو تهديم الدول الحالية وبناء الخلافة الإسلامية على أنقاضها. والطريق إلى ذلك، اعتماد الأسلوب الذي سلكه أبو بكر الصدّيق إثر تسلّمه الخلافة بعد الرسول وبدء الارتداد عن الإسلام، وأسلوب الذبح بالسيف بلا هوادة لبثّ الرعب في نفوس الآخرين. الرواية كاملة وبسيطة، إذ تنتقي من التاريخ الإسلامي والفقه ما يناسبها وتعمّمه على ظروف معاصرة، وتقدّم خطابًا سطحيًا يحوّل الصراع إلى ما يشبه روايات الخيال العلمي الموجّهة إلى الأطفال والشباب، التي يقتل فيها الأبطال المؤمنون الأشرار الكفار. ولكلٍ رموزه وشعاراته. فداعش ليست مؤسسة فقهية تجتهد في شؤون الدين. هذه الرواية استخدمتها منشورات تنظيم داعش الورقية والإلكترونية، كما استخدمها الدعاة في المساجد وأماكن تجمعاتهم لتجنيد الشباب الذين يقومون بدورهم بدعوة بعضهم البعض (الأقران) للانضمام إلى متابعة الرواية، تمهيدًا للانخراط في التنظيم.

٣٠- يوم الأحد في ٢٠ أب/أغسطس ٢٠١٧ نشرت مجلة **الأندبندنت (Independent)** البريطانية مقالًا تساءل فيه المؤلف عن الجامع المشترك بين ثلاثة أحداث إرهابية متتالية في أوروبا (اثنان في برشلونة وواحد في فنلندة) في "هذا الأسبوع" فوجد أنّ المهاجمين جميعًا كانوا شبابًا (بين ١٧ و٢٤ عامًا)، وأنّهم من المفتونين بداعش.
https://www.independent.co.uk/voices/barcelona-spain-terrorism-young-european-muslims-joining-isis-a7903026.html

تقع الرواية بمفاعيلها في باب الصراعات السياسية أو الأيديولوجيا السياسية[٣١]. وهو باب يشمل الروايات الأخرى المتصارعة، بين داعش وغيرها من المنظمات السياسية، السنية والشيعية. فقد تمّ تجييش فئات من الشباب اللبناني للمشاركة في الحرب في سوريا تحت شعارات مثل "حماية المقامات الشيعية في سوريا" أو "لن تسبى زينب مرتين". وأفتى السيستاني المرجع الشيعي العراقي بحمل السلاح والتطوّع في الحرب ضد الإرهاب، معدًا إيّاها حربًا مقدسة، ومن يُقتل فيها فهو شهيد[٣٢].وقد ركّز تنظيم داعش عملياته في سوريا والعراق ضد الدولة والقرى والبلدات والتجمعات الشيعية والعلوية. وفي لبنان استهدف التنظيم، فضلًا عن الجيش اللبناني[٣٣]، التجمعات السكانية الشيعية والسفارة الإيرانية.

ب- الفقر

الفقراء ليسوا قلة في هذا العالم. قد تكون فرضية أنّ الملتحقين بداعش يأتون من بلدان ذات ظروف اقتصادية متفاوتة، قابلة للتصديق[٣٤]، إذا أخذنا بالاعتبار جاذبيتها للشباب المشار إليها أعلاه. لكن التقارير كافة تفيد بأنّ الفقر هو المنجم الأساسي لتجنيد المقاتلين في داعش. وقد تسنّى لها ذلك من خلال الإغراءات المالية التي تقدّمها للشباب في المناطق الفقيرة. كانت قدرات التنظيم المالية كبيرة، وهذا ما ميّزها أيضًا عن القاعدة. يقال إنّ الرواتب التي كان تنظيم داعش يدفعها للمجاهدين الجدد تساوي أكثر من أربعة أضعاف ما يتقاضاه عسكري عادي في دولة فقيرة، وتقدّم حتى ألف دولار أميركي كراتبٍ شهري لتجنيد شباب من بلدان يتقاضى فيها

٣١- Brooks et al (2016). **Political Ideology and Immigrant Acceptance, Sociological Research for a Dynamic World**.Volume 2: 1–12. doi.org/10.1177/2378023116668881

٣٢- http://assabeel.net/news/2014/6/13/

٣٣- من بين هذه الاعتداءات على الجيش اللبناني، في الفترة التي نتحدث عنها، ما حصل في عرسال في العام ٢٠١٤، علمًا بأنّه في العام ٢٠١٧ طرد الجيش اللبناني تنظيمَي النصرة وداعش حتى المناطق الحدودية.

٣٤- https://scholars.huji.ac.il/sites/default/files/eklor/files/isis_february_14_2018.pdf

بعض أقرانهم دولارًا واحدًا في اليوم مثل تشاد ومالي والسودان[٣٥]. ويقال إنّ راتب شهر لامرأة من تونس أو المغرب تشارك في جهاد النكاح في سوريا كان يساوي دخلها في بلدها لمدة سنة.

ج- الغواية الذكورية

من المعروف أنّ التنظيمات المسلحة، بما في ذلك العصابات تجذب الشبان الذكور المهمّشين، لأنّها توفّر لهم هوية فيها قدر من القوة، والانتماء إلى مجموعة، والولاء والإثارة وصورة ذات إيجابية. داعش كانت توفّر كل ذلك إنّما عن طريق الصور وأفلام الفيديو عن العنف الوحشي الذي تمارسه كقطع الرؤوس، حرق الأشخاص وهم أحياء، ... وتنقلها إلى الشباب عن طريق وسائل التواصل الحديثة. كان هذا ابتكارًا داعشيًا تفوّق فيه التنظيم على أي تنظيم إرهابي آخر عرفه التاريخ المعاصر. طبعًا يكون متلقّو هذه الصور كُثرًا، وتسبّب لهم مشاعر متناقضة، لكن الرسالة التي تتلقاها فئة من الشباب المهمّش عبر العالم، هي دعوة صريحة للانضمام إلى التنظيم، لممارسة القوة وتحقيق الذات والبطش بما هو سائد، والانتماء إلى عالم جديد يهدم أركان العالم القائم. وهذا مغرٍ طبعًا لمن كان على استعداد مسبق لتصديق الرواية من المسلمين، ولكنّه مغرٍ أيضًا لغير المسلمين من الشباب الذي كان يبحث عن معنى لحياته لظروف تهميش وفقر يعيشها. وهذا هو مغزى ما نُقل عن داعشي عندما قال: "بالأمس كنت عاملًا في ورشة بناء، اليوم أقوم بأشياء تلفت انتباه رئيس الولايات المتحدة الأميركية"[٣٦]. ثمة غواية مزدوجة للشباب الذكور المهمّشين: التمتع بالقوة والبطش والانتقام من جهة، ومن جهة ثانية التمتع بالنساء اللواتي يتمّ سَبْيُهن بعد كل غزوة، ما استرجع تنظيم داعش من الإسلام

٣٥- https://thehill.com/blogs/pundits-blog/international/303150-why-young-syrians-join-isis-and-how-to-prevent-it

٣٦- https://news.nationalgeographic.com/2017/09/young-europeans-islamic-state

الأول. أما إذا استشهد الواحد منهم فيكون جزاؤه الجنة حيث الحوريات بالعشرات والمئات.

أسباب إقبال الشباب على الالتحاق بداعش هذه أظهرتها أيضًا دراسة المؤشر العربي ٢٠١٧–٢٠١٨ مؤخرًا. وحسب الدراسة، فإنّ ١٧٪ من المستقصين يعتقدون أنّ أهم عناصر قوة داعش هو إعلان الخلافة الإسلامية، و١٦٪ التزام التنظيم المبادئ الإسلامية، مقابل ١٣٪ يعزونه إلى الإنجازات العسكرية و١١٪ إلى استعداد التنظيم لمواجهة الغرب. وفسّر المجيبون التحاق المقاتلين بداعش بالدرجة الأولى (٤٢٪) بالفقر وعدم المساواة والتهميش في بلدانهم، مقابل ١٢٪ نتيجة وسائل الدعاية التي يستخدمها وغسل الأدمغة، و١٦٪ قالوا إنّ الدافع للانضمام هو محاربة جهات خارجية أو أنظمة وميليشيات في سوريا والعراق و٧٪ لأنّهم متطرفون ويريدون المغامرة وإثبات ذاتهم[٣٧].

ثالثًا: الشباب في لبنان

يعدّ الشباب واقعة اجتماعية قوية في المجتمع اللبناني. يُستدل على ذلك من:

– ارتفاع سن الزواج، إذ يتراوح معدل عمر الزواج بين ٢٨ سنة للإناث و٣٣ سنة للذكور[٣٨]. وتتراوح نسبة العازبين والعازبات بين ٩٧,٤٪ و١٠٠٪ في عمر ١٥–١٩، وما بين ٨٢,٧٪ و٩٧,٧٪ في عمر ٢٠–٢٤[٣٩]. بل أصبح الزواج المبكّر أمرًا مستنكرًا في الثقافة اللبنانية. وبحسب اليونسف فقد تمّ

٣٧- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠١٨). المؤشر العربي ٢٠١٧-٢٠١٨.
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Arab-Index-2017-2018-Full-Report.pdf

٣٨- يعقوب، نجوى وبدر، لارا (٢٠١١). خصائص السكان والمساكن في لبنان. بيروت، إدارة الإحصاء المركزي، ص ٦:
http://www.cas.gov.lb/images/PDFs/SIF/CAS_Population_and_Housing%20_In_Lebanon_SIF2_Arabic.pdf

٣٩- إدارة الإحصاء المركزي (٢٠٠٩)، لبنان: المسح العنقودي متعدد المؤشرات، الدورة الثالثة:
http://www.cas.gov.lb/images/Mics3/MISC3_new/Population%20characteristics%20in%202009.pdf, p16

تزويج ٦ في المئة فقط من النساء اللبنانيات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ و٢٤ قبل بلوغهن سن ١٨ (٢٠١٦)[٤٠].

– انخفاض نسبة النشاط الاقتصادي: في حين أنّ ١٨٪ فقط ممّن هم في عمر ١٥–١٩ عامًا ناشطون اقتصاديًا، فإنّ نسبة الناشطين اقتصاديًا بين الرجال ترتفع إلى ٩٠٪ في عمر ٢٥ وما فوق[٤١].

– ارتفاع معدلات الالتحاق الخام إلى ٨٢٪ والصافي إلى ٤٩٪ في المرحلة الثانوية [٤٢] وإلى٤٣٪ في التعليم العالي (بحسب معطيات العام ٢٠٠٧)[٤٣]. وهي من أعلى النسب في العالم العربي.

شباب الشغب

بدأ بالظهور باكرًا. بين خمسينيات وأوائل سبعينيات القرن الماضي، برزت كثافة ملفتة للتحركات الطالبية والشبابية عمومًا في المظاهرات والاعتصامات والإضرابات بصورةٍ مستقلة أو بالتحالف، مع أو تأييدًا لتحركات ومطالبات شعبية متعددة مثل المزارعين، الصيادين، عمال المصانع والعمال الزراعيين وبخاصةٍ عمال التبغ. وفي هذه التحركات كان الخطاب الشائع يساري الهوى، في مواجهة اليمين المحافظ[٤٤].

كانت الأمور متقلبة في البداية، ومتداخلة ما بين الشعارات المطلبية التي تعكس اللامساواة الاجتماعية مع الشعارات القومية التي رفعت في العالم العربي حول الجزائر وفلسطين. لكن في الستينيات، ظهرت علامات التمرّد revolt أو الشغب الفرنسية (أحداث مايو ١٩٦٨) على التحركات الشبابية

٤٠- https://www.hrw.org/ar/news/2017/04/12/302215

٤١- يعقوب، نجوى، وبدر، لارا (٢٠١١) سوق العمل في لبنان، بيروت، إدارة الإحصاء المركزي، العدد رقم ١، تشرين أيلول ٢٠١١: http://www.cas.gov.lb/images/PDFs/SIF/CAS_Labour_Market_In_Lebanon_SIF1_Arabic.pdf

٤٢- إدارة الإحصاء المركزي (٢٠٠٨). الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر-٢٠٠٧، ص ٦٠-٦٥.

٤٣- معدّل محتسب استنادًا إلى إدارة الإحصاء المركزي (المرجع نفسه) والنشرة الإحصائية للمركز التربوي للبحوث والإنماء عن العام نفسه (٢٠٠٧).

٤٤- الأمين، عدنان (٢٠١٨). **الجامعة اللبنانية تحت وطأة التحولات السياسية سير عشر جامعات**، في: الأمين، عدنان (إعداد). سير عشر جامعات حكومية عربية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ١٤٧-٢٠٧.

اللبنانية، من خلال التوسع نحو الاحتجاجات المتكررة ومقارعة رجال الشرطة وتحطيم رموز الدولة والإدارات المدرسية والجامعية. وقد قام الطلاب في لحظة معيّنة بطرد الأساتذة والعمداء واحتلال مكاتبهم[٤٥].

بل يمكن القول إنّ شباب الشغب كان في بعض الأحيان متنوعًا في أصوله الاجتماعية والطائفية. يُستدل على ذلك من مشاركة طلاب من المدارس والجامعات الخاصة الأميركية واليسوعية في المظاهرات والإضرابات إلى جانب طلاب الثانويات الرسمية والجامعة اللبنانية. وفي ذلك اختلاط للطبقات الاجتماعية والطوائف. ومن هذا القبيل ظهور تيار شبابي في بداية السبعينيات يسمى بحركة الوعي، انفصل عن اليمين المسيحي ليضع لنفسه برنامجًا يقوم على التمرّد ضد السلطة والنظام القائم، رافعًا أيضًا شعارات العدالة والإصلاح في مؤسسات الدولة وأولها الجامعة اللبنانية[٤٦].

بدأت الصورة بالتغيّر منذ العام ١٩٦٧، عندما تعرّض لبنان، مثله مثل سائر الدول العربية، لما يسمى نكسة حزيران. ولم يكن هذا التعرض معنويًا فقط، بل عمليًا مع الغارة الإسرائيلية على مطار بيروت في العام ١٩٦٨. فحمّل الشباب الدولة مسؤولية حصول هذا الاعتداء، في سياق تحميل الأنظمة العربية مسؤولية النكسة. وهذا ما أضاف إلى أجندات التحركات الشبابية بنودًا وطنية[٤٧]، وزاد تحركهم حماسة.

خلال الحرب الأهلية انحسر شباب الشغب وغابت الاتحادات الطالبية كليًا عن المسرح. كان لا بد من الانتظار حتى العام ٢٠١٥ مع ظهور تجمعات شبابية سُمّيت لاحقًا بالحراك المدني الذي تنوّعت أسماء منظماته، وقد

٤٥- المرجع نفسه.
٤٦- المرجع نفسه.
٤٧- المرجع نفسه.

عمل بعضها على عقد تحالفات انتخابية إبّان الانتخابات البلدية ٢٠١٦ والانتخابات النيابية ٢٠١٨ [٤٨]. وقد أدى الفشل الذريع لهذه القوى الشبابية في الانتخابات النيابية إلى تراجعها النسبي. لكن الباب يبقى مفتوحًا على استعادة هذا الحراك نشاطه تبعًا لتطوّر الأحوال.

أما شباب المأساة في لبنان فيمكن الكلام عنه ابتداءً من الحرب الأهلية في العام ١٩٧٥.

بدأت علامات الانقسام في تحركات الشغب منذ العام ١٩٧٠، عندما انتقلت المنظمات الفلسطينية المسلحة إلى لبنان بعد أيلول الأسود في الأردن،بين مؤيّد ورافض للوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، تعبيرًا عن شقاق أعمّ على مستوى المجتمع السياسي اللبناني ككلٍ حول هذه النقطة. وسوف يحتاج الأمر إلى خمس سنوات حتى يتحوّل إلى حرب أهلية واسعة النطاق في لبنان استمرت لمدة خمس عشرة سنة (١٩٧٥–١٩٩٠). وكان وقود هذه الحرب الشباب الفقراء، حملة السلاح، من الجانبَين المتصارعَين.

طبعًا، ثمة مستوى يتعلّق باللامساواة الاجتماعية في الصراع اللبناني الذي انفجر في العام ١٩٧٥، مع تحوّل جوهري ما بين لامساواة الستينيات وأوائل السبعينيات من جهة، ولامساواة منتصف السبعينيات وما بعدها من جهة ثانية. فقد انتقلنا مع الحرب الأهلية من الحديث عن مطالب الفئات الشعبية واتهام الطبقة الرأسمالية بالاستغلال إلى الحديث عن مطالب المسلمين، واتهامهم المسيحيين بالتفرّد بالسلطة. وفي كل من النزاعَين قضية cause لها رجالها ونساؤها وشبابها.

الشباب الذي كان يفترض أن يكون فاعلًا في الشغب، أصبح مع المعطيات

٤٨- "بدنا نحاسب"، "طلعت ريحتكم"، "بعلبك مدينتي"، "حزب سبعة"، "لقاء الهوية والدستور"، "حقي"، "لقاء الدولة المدنية"، "حراك المتن الأعلى"،"المرصد الشعبي لمحاربة الفساد"، "متحدون"، "صح"، "البلدي"، "بيروت مدينتي"،...

الجديدة للحرب الأهلية أسير هويته الجماعية، يتمّ تحريضه على أساس الهوية الدينية والمذهبية (مسلمون–مسيحيون) أو الجنسية (لبنانيون–فلسطينيون). مأساة الشباب المنخرط في النزاع الجديد تكمن في أنّه في الأجندة الأهلية لا مخرج له إلّا بالتقاتل، بانتظار التسوية بين زعماء النزاع في العام ١٩٨٩ مع إقرار اتفاق الطائف.

لم ينتهِ عمليًا انخراط الشباب في الحرب في العام ١٩٨٢. تندرج في هذا السياق حرب المخيمات التي استمرت ثلاث سنوات (١٩٨٥–١٩٨٨) في بيروت، بين قوات حركة أمل مدعومة من سوريا وقوات فتح الموالية لياسر عرفات. وامتداد الحرب الأهلية حتى العام ١٩٩٠، أي بعد ثماني سنوات على خروج منظمة التحرير من لبنان.

كما تندرج فيه النزاعات المسلحة في طرابلس بين أحياء الفقر السنية والعلوية. في العام ٢٠٠٨، حصلت اشتباكات على عدة دفعات بين منطقتَي باب التبانة وجبل محسن. وبعد اندلاع النزاع في سوريا، تجدّد الاستقطاب السياسي بين الجماعتين، الأولى معادية للنظام السوري والثانية موالية له. وتجدّدت المعارك بينهما عدة مرات (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٤). وفي كل مرة كان يجري فيها تزويد الشباب بالسلاح من أجل تأديب سواهم في الجهة المقابلة. وعلى غرار أي مأساة – كوميدية، كانت تُنظّم احتفالات إبّان فترات الهدوء تُظهر كم أنّ الطرفَين متسامحان ويحبان بعضهما البعض. ويشارك الشباب في هذه التظاهرات بقوةٍ أيضًا، علامة على الخلطة اللبنانية بين اللهو والمأساة. وبحسب خبر نشرته محطة أل بي سي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ على موقعها الإلكتروني، عن أحد هذه النشاطات أنّه اجتمع أكثر من مئة شاب وشابة من جبل محسن وباب التبانة في طرابلس، لتنظيف الجزر الطرابلسية لمناسبة اليوم العالمي للنظافة، تحت

شعار "هيك لبنان أحلى"... وبحسب المنظمين، يهدف هذا النشاط البيئي إلى إعطاء نموذج عن فعالية دور المواطن في تحسين مجتمعه وبيئته، إضافة إلى توحيد جهود الشباب الطرابلسي وتأكيد وحدتهم بعدما فرّقتهم معارك لا إرادة لهم فيها.

تعبير "لا إرادة لهم فيها" هو تعبير دالّ. فشباب المأساة، حالة تتميز عن غيرها في أنّهم يندرجون فيها تحت وطأة الرباعي الذي توقّفنا فيه مع داعش: رواية وغواية وفقر فحرب ومأساة. في الظاهر هي تمرّد على سلطة الراشدين، وفي الباطن هي خضوع لسلطة راشدين آخرين. وهذا بخلاف ما هي عليه الحال في شباب الشغب وشباب اللهو والشباب المسؤول.

أما شباب اللهو، فكان دائم الحضور في لبنان، بصورتَيه الشعبية والغربية. ويمكن ملاحظة تداخل اللهو مع الشغب مع ظهور زياد الرحباني في ثاني مسرحياته (نزل السرور، ١٩٧٤) التي لاقت إقبالًا لا نظير له من قبل الشباب، وقد استمرت أثار الرحباني الفنية – الاحتجاجية على الشباب ظاهرة حتى فترة طويلة.

من النادر وجود ظاهرة فنية شبابية عربية تعبّر عن تمرّد على السلطة في المجتمع بطريقةٍ إبداعية. ومن هذه النوادر فرقة مشروع ليلي اللبنانية. فهي شبابية بامتيازٍ، فريدة، وهي ليست صدى للموسيقى الغربية، وليست شعبية. هي الوحيدة التي تتصف بالمرح القائم على عدم الامتثال لقيم المحافظين في المجتمع. وقد انتقدها المحافظون بتهمة المثلية الجنسية لأحد أعضائها، وقد مُنعت عروضها في مصر والأردن. وفي كل الأحوال، لم يكن لهذه الفرقة سوى جمهور محدود في لبنان، وهي لا تقترب حتى من بعيد من حجم جمهور نجوم الغناء اللبناني العديدين، الذي يتكوّن من بالغين وشباب وأطفال.

الدولة اللبنانية والشباب

مقابل قوة الانقسامات السياسية في لبنان التي تعيد وضع بعض شرائح الشباب على حافة المأساة، وضعت الدولة اللبنانية وثيقة بعنوان السياسة الشبابية في لبنان[٤٩] (٢٠١٢)، لم ينفّذ منها شيء تقريبًا حتى العام ٢٠١٩[٥٠]، أي بعد سبع سنوات من إقرارها، ولا يتوقّع في المدى المنظور أن ينفّذ منها شيء.

انطلق العمل أساسًا على وضع هذه الاستراتيجية من طلب دولي (قرار صادر عن الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٠ ومؤتمر عقدته منظمات الأمم المتحدة حول الموضوع في لبنان في العام ٢٠٠٥)، وليس من إدراك وتطوّر للتفكير في الموضوع، ولا من ضغوط مجتمعية على غرار تلك التي أفضت إلى سَنّ قانون التعنيف الأسري مثلًا، التي مارستها وقادتها منظمات نسائية.

أهم معالم الاستراتيجية أنّها صُنعت من قبل مجموعات شبابية. وقد تمّ ذلك من خلال اجتماعات ولقاءات كثيرة متلاحقة، قامت بها هذه المجموعات بالتعاون مع مجموعات الأمم المتحدة والوزارات. وقد انتظمت هذه المجموعات في ما يسمى منتدى الشباب حول السياسات الشبابية[٥١]. عند التأمّل في ماهية هذه المجموعات الشبابية التي يبلغ عددها ٣٤ منظمة، نجد أنّ ٢٨ منها هي المصالح الطالبية أو الشبابية للأحزاب السياسية، تقريبًا الأحزاب اللبنانية كلها، الممثّلة منها في الحكومة وغير الممثّلة، الأحزاب النافذة والأحزاب غير النافذة، والمشاركة في النزاع السياسي.

تبدو الأمور وكأنّ اجتماع ممثّلي الأحزاب السياسية قيمته أنّه يوفر غطاء سياسيًا للنشاط (وضع الاستراتيجية)، في سيرورته (المشاركة في صناعة

٤٩- http://www.youthforum-lb.org/ar/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=46&Itemid=90

٥٠- من البرامج التي نفّذت نتيجة هذه الاستراتيجية مشروع المجالس الطالبية في ٢٠ ثانوية رسمية، بتمويل من اليونسيف، وعندما انتهى التمويل انتهى المشروع (٢٠١٥-٢٠١٨). وكان يفترض أن تتحوّل هذه المجالس إلى آلية طبيعية في الحياة المدرسية.

٥١- http://www.youthforum-lb.org/ar/index.php?option=com_content&view=category&id=38&layout=blog&Itemid=109

الاستراتيجية)، وفي توفير الإنفاق عليه عن طريق الجهة الدولية التي رعته اليونيسف، وفي مآله الموافقة عليها من قبل القوى السياسية الممثّلة في مجلس الوزراء.

من جهة ثانية، يفضي جمع أصحاب الخطب السياسية المتضاربة، إلى الحصول على الشكل (اللقاء والتشبيك) وتخفيف التوتر، على حساب المضمون. فالأفكار المطروحة في الاستراتيجية، هي جمعٌ لأفكارٍ بسيطة لا تزعج أحدًا، على غرار ما يجري في الدردشة بين أشخاص أخصام في السياسة فيقرر كل من جهته تجنّب ما يستفز الآخر، فيتحوّل الموضوع إلى حديث عام (أهمية التكنولوجيا مثلًا). هذه الأفكار المتناثرة تجمعت في ١٣٦ توصية.

تتوزّع هذه التوصيات من جهتها على الوزارات جميعها، الاقتصاد والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم العالي والعمل والداخلية، وغيرها، فضلًا عن مجلس النواب. علمًا أنّ الاستراتيجية صدرت عن وزارة واحدة هي وزارة الشباب والرياضة، لا دالة لها على غيرها. بل يُروى أنّ وزير الشباب والرياضة في ذلك الوقت انتبه في اللحظة الأخيرة إلى حفل إطلاق الاستراتيجية الذي سيتمّ برعايته، فأعطى تعليماته باستبعاد الشباب من مسرح الخطابات، وألقى خطبة يؤكد فيها ما بذله من جهود كبيرة لإصدارها وفخره بها. ولم يسمع عن الوزير أنّه ذكر يومًا هذه الاستراتيجية لا بالخير ولا بالسوء.

الطريقة التي صُنعت فيها الاستراتيجية المذكورة والمحتوى الذي تضمنته ينافيان الفكرة الجوهرية حول دور الشباب في التغيّر الاجتماعي، بصفتهم فئة سكانية، أو جيلًا سوف ينتقل لاحقًا إلى تحمّل المسؤولية. مؤدّى هذه الفكرة هو انتظام عمل المجتمع بناء على حكم القانون وثقافته ودولة المؤسسات. في ظل هذا الانتظام يجد الشباب

أنّهم متساوون أمام القانون، ومعيار الاستحقاق أو الكفاءة هو العامل الأساسي في الترقّي الاجتماعي والمهني، والتعبير عن الرأي يحميه القانون، وحقوق الجماعات ترعاها نصوص قابلة للتطوير. وأنّهم ليسوا بحاجةٍ إلى الخوف على الجماعة والارتماء في أحضان الغلاة فيها، أو بحاجةٍ إلى طلب الحماية من الزعماء للحصول على وظيفة وعلى حقوقهم أو لحمايتهم ضد القانون. وإنّ مؤسسات التعليم تفسح الفرص للاختلاط الاجتماعي بين الجماعات والطبقات الاجتماعية وللحراك الاجتماعي. في هذا الانتظام سوف يمارسون الشغب /النضال /الاحتجاج / الحراك المدني، اللهو أو المسؤولية ويسهمون في التغيّر الاجتماعي، كل ذلك تحت سقف القانون الساري المفعول أو القوانين التي يضغطون لتطويرها.

في غياب هذه الفكرة الجوهرية يكون الشباب عرضة للانجذاب إلى وهم التغيير عن طريق العنف المدني، وإلى التحوّل إلى شباب مأساة.

وثيقة السياسة الشبابية في لبنان لا تحاول أن تواجه قضايا الشباب واحتمالات انخراطهم لا في لهوهم أو شغبهم أو مسؤوليتهم ولا حتى في مأساة ما. إنّها أقرب إلى وثيقة كتبها السياسيون بلسان شبابهم، تعبيرًا عن استمرار التفاوض في ما بينهم، أي ليس لها وظيفة توجيهية لعمل الدولة والمؤسسات العامة. وهي في هذه الحالة أقرب إلى أن تكون دلالة على عكسها، على وجود حرب أهلية باردة. ذلك أنّ شباب المرح والشغب والمسؤولية لا يظهر وينمو إلّا مع وجود الدولة.

أسئلة إضافية

حاولت في هذه المقالة أن أتقصّى وضع الشباب عمومًا وصولًا إلى لبنان، من زوايا متعددة، وبخاصةٍ في علاقتهم بالنزاع السياسي، نظرًا لما تفرضه المعطيات المعروفة من أخطار الانزلاق إلى نزعة المأساة، لأنّ

هذا النزاع السياسي هو من النوع المغلق، الذي يرسو على هويات دينية وطائفية وإقليمية. وهذا الانغلاق يجعل من الصعب الانتقال من موقع إلى آخر، بخلاف الحراك الأفقي الذي يحصل بين الأحزاب المتحررة من تلك الهويات.

ومهما يكن، فإنّ النزاع السياسي وحده لا يفسّر كل شيء. قد يكون سببًا ضروريًا، ولكنّه ليس سببًا كافيًا. ثمة أسئلة أو قضايا لم أتطرّق إليها إلّا لِمامًا أو لم أتطرّق إليها مطلقًا، نظرًا لضيق المجال. من هذه الأسئلة ما يتعلق بالفروق في النزعات الشبابية بين الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية. وبجيوب الفقر المركّز الموجودة في الريف والمدينة، وبالشباب الفلسطيني السوري وبالعلاقة بينهما وبين الشباب اللبناني.

ثمة أيضًا سؤال كبير يتعلق بدور بعض مؤسسات الدولة وقيادييها وأفرادها، من ورثة فؤاد شهاب وغيرهم، ومؤسسات المجتمع المدني المختلطة وقيادييها وأفرادها، ومؤسسات المجتمع المهنية والثقافية والتعليمية المختلطة، والتنوع اللغوي والثقافي، وجروح الحروب السابقة، وغيرها في الدفاع عن فكرة الدولة والقضاء المدني العام والقانون، في مواجهة التسييس المبني على الهوية والمفضي إلى التفكك.

المراجع

– إدارة الإحصاء المركزي (٢٠٠٨). الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر–٢٠٠٧.

– إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (٢٠٠٩)، المسح العنقودي متعدد المؤشرات الدورة الثالثة.

– الأمين، عدنان (٢٠٠٨). "**الشباب اللبناني وطيّات السياسة، العلاقات الخطرة**"، في: المشاركة السياسية والشباب في العالم العربي، الخيارات المتعثرة وأفق التغيير، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، ص ٤٣–٦٩.

– الأمين، عدنان (إعداد) (٢٠١٨). سير عشر جامعات حكومية عربية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

– إيرني، بيار (١٩٩٢): **أتنولوجيا التربية**، ترجمة عدنان الأمين، بيروت، معهد الإنماء العربي.

– بيترسون، جنيفر (٢٠٠٩). "**الشباب المصريون وأغاني المولد**"، في: الممارسات الثقافية للشباب العربي، بيروت، تجمع باحثات لبنانيات، الكتاب الرابع عشر، ٢٠٠٩–٢٠١٠، ص ٦٢–٨٠.

– غنيم، وائل (٢٠١٢)، الثورة: إذا الشعب يومًا أراد الحياة، القاهرة، دار الشروق.

– قرامي، آمال (٢٠١٢). **التعبير عن التهميش في المجتمع التونسي قبيل الثورة، التدوين والراب أنموذجين**، في: التهميش في المجتمعات العربية كبحًا وإطلاقًا، بيروت، تجمع باحثات لبنانيات، الكتاب الخامس عشر، ٢٠١١–٢٠١٢، ص ٢٧٧–٢٩٥.

– لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني (٢٠١٧). التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، النتائج الرئيسية، بيروت، لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني–إدارة الإحصاء المركزي (لبنان)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

– لنتون، رالف (١٩٦٤). **دراسة الإنسان**، بيروت، المكتبة العصرية.

– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠١٨). المؤشر العربي ٢٠١٧–٢٠١٨.
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Arab-Index-2017-2018-Full-Report.pdf

– مغيث، كمال (٢٠١٤). **هتافات الثورة المصرية ونصوصها الكاملة**، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.

– يعقوب، نجوى وبدر، لارا (٢٠١١). خصائص السكان والمساكن في لبنان. بيروت، إدارة الإحصاء المركزي:

http://www.cas.gov.lb/images/PDFs/SIF/CAS_Population_and_Housing%20_In_Lebanon_SIF2_Arabic.pdf

– يعقوب، نجوى، وبدر، لارا (٢٠١١) سوق العمل في لبنان، بيروت، إدارة الإحصاء المركزي، العدد رقم ١، تشرين أيلول ٢٠١١:

http://www.cas.gov.lb/images/PDFs/SIF/CAS_Labour_Market_In_Lebanon_SIF1_Arabic.pdf

– وزارة الشباب والرياضة ومنتدى الشباب حول السياسات الشبابية (٢٠١٢). السياسة الشبابية في لبنان.

http://www.youthforum-lb.org/ar/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=46&Itemid=90

– Aries, P. (1962). **Centuries of Childhood: A Social History of Family Life**. (Translated from the French by Robert Baldick), New York, Alfred Knopf

– Bourdieu, P. (1979). Critique sociale du jugement. Paris, **Minuit**

– Brooks et al (2016). **Political Ideology and Immigrant Acceptance**, Sociological Research for a Dynamic World. Volume 2: 1–12. doi.org/10.1177/2378023116668881

– Coleman, J. (1961). **The adolescent society**. Glencoe, IL: Free Press

– Durkheim, E. (1969). **L'évolution pédagogique en France**, Paris, P. U. F.

– Epstein, Jonathon S. (Editor) (1998). **Youth Culture, Identity in a Postmodern World**, Massachusetts, Black Well Publishers.

– Hebdige, D. (1979).Subculture: **The meaning of style, Menthuen & Co**, London. 1979

– Hebdige, D. (1988): **Hiding in the Light: On Images and Things**, London, Routledge,

– Henze, V. (2015).**On the Concept of Youth, Some Reflections on Theory**, inIsabel Schäfer (editor). **Youth, Revolt, Recognition.**

The Young Generation during and after the "Arab Spring", Berlin, Mediterranean Institute Berlin (MIB), pp 5-16

– Lewis, P. (1978). **The Fifties**, London, Heinemann.

– Musgrove, F. (1964). **Youth and the Social Order**, London: Routledge and Kegan Paul.

– Newcombe, N. (1996). **Child Development, Change Over Time**, New York, Harper Collins College Publishers.

– Parsons, T. (1959). "The School Class as a Social System: Some of its Functions in American Society", **Harvard Education Review**, XXIX (Fall, 1959): 297-318

– Pearson, G. (1993). Hooligan: **A History of Respectable Fears**, London, Macmillan.

– Seemller, C., Grace, M. (2017). **Generation Z Goes to College**,Jossey-Bass.

العملات الافتراضية المشفّرة في الحقل الجنائي السيبراني

ماريلين أورديكيان *

المقدّمة

اجتاحت العملات الافتراضية والمشفّرة Cryptocurrencies الأسواق العالمية بعدما تخطّت قيمة عملة البيتكوين Bitcoin الـ١٩٠٠٠ دولار أميركي في نهاية العام ٢٠١٧، في حين بلغت قيمتها بمطلع العام ٢٠١٩ حوالى ٣٥٠٠ دولار أميركي. فنجحت هذه العملات في غزو الاقتصاد العالمي واستقطاب المستثمرين ورجال الأعمال والشركات العابرة للحدود، ولكن بدورها استهوت المجرم السيبراني وأثّرت في سلوكه الجرمي في العالم الرقمي.

* باحثة في الشؤون القانونية

بدأت ظاهرة العملات المشفّرة في العام ٢٠٠٨ مع البيتكوين حين أطلقتها جهة مجهولة تُدعى بـ Satoshi Nakamoto، والتي وصفتها بـ"النظام النقدي الرقمي"[١].

١- Satoshi Nakamoto, "Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System", 2008 -www.bitcoin.org/bitcoin.pdf

ما يُميّز البيتكوين وسائر العملات المشفّرة هي واقعة قيامها بشكلٍ مستقل عن أي مصرف أو دولة، فهذه العملات ليست بحاجةٍ لمصرفٍ مركزي لإصدارها ولا لوسيطٍ لاستكمال معاملاتها. بل ببساطةٍ، تعتمد على تقنية البلوكشاين Blockchain Technology وهي عبارة عن سجل عام موزّع Distributed Ledger، تسمح بتسجيل البيانات ونقلها على الشبكة مستندةً إلى تقنية التشفير Cryptography.

اعتقد البعض أنّ العملات المشفّرة ثورة في عالم المال والاقتصاد والتكنولوجيا، لقدرتها على تهديد المصارف المركزية التي تحتكر سلطة إصدار النقود[٢]. على الرغم من قيامها بمعزلٍ عن أي مصرف ووسيط، فإنّها توفّر السرعة الفائقة في إتمام العمليات التي تُنجز مقابل رسم تحويل بخس، في ظل بيئة رقمية آمنة ومشفّرة مزوّدة بخاصية المَجْهُولِيَّة Anonymity أو على الأقل بشبه المَجْهُولِيَّة Pseudonym.

كانت هذه الخصائص كافلة لتحوّل العملات الافتراضية والمشفّرة إلى بيئة حاضنة للمجرمين السيبرانيين الذين اتّخذوا منها ملجأ لإخفاء محاصيلهم الجرمية، ووسيلة مبتكرة لارتكاب جرائمهم خصوصًا في النطاق الباطني لشبكة الإنترنت DarkWeb بعيدًا عن متناول سلطات إنفاذ القانون. ولطالما كانت المصارف غير محبّبة من قبل المجرم السيبراني، نظرًا لسيادة القوانين والأنظمة التي تُمكّن من تتبّع أي حركة مشبوهة وملاحقتها، وصولًا إلى مصادرة الأموال غير المشروعة كافة. وعليه، كان من المتوقع أن تؤدّي العملات الافتراضية والمشفّرة دورًا محوريًا في عالم الإجرام الإلكتروني، فقد تحوّلت إلى وسيلة الدفع الرئيسية في السوق السوداء المخفية في زوايا الإنترنت، والتي توفّر سوقًا لبيع السلع المحتكرة أو الممنوعة كالمخدرات والأسلحة، والخدمات غير

٢- Grégory Claeys, Maria Demertzis and Konstantinos Efstathiou, "Cryptocurrencies and monetary, policy" ECON Committee of the European Parliament, 2018, p.6. http://www.europarl.europa.eu/portal/en.

المشروعة كالإتجار بالأشخاص والأسلحة والأعضاء البشرية. ناهيك عن استغلالها لتمويل المنظمات الإرهابية وتبييض الأموال وسائر الجرائم الاقتصادية والمنظّمة العابرة للحدود.

ومع انطلاق الحقبة الرابعة من الثورة الصناعية المبنية على ثورة رقمية أفضت إلى ظهور تقنيات متطوّرة جدًا، أحدثت تغييرات جذرية في شتى الأصعدة وبالأخص الأسواق العالمية التجارية والاقتصادية والنقدية، نذكر منها الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence وإنترنت الأشياء Internet of Things والحوسبة الكمية Quantum Computing والبيانات الضخمة Big Data على غرار البيانات الشخصية Personal Data والعملات الرقمية... فسرعان ما حوّل المجرمون السيبرانيون هذه الفسحة المفعمة بالتفاؤل إلى فسحة تشاؤمية، بحيث تضافرت هذه التقنيات والتقت تحت النطاق الجرمي الرقمي، فأضحت إحداها أداة جرمية تسهّل ارتكاب فعل جرمي. ولعلّ البيانات الشخصية والعملات الافتراضية شكّلت الحزمة الأكثر ملاءمة للمجرمين، فيعمد هؤلاء مثلًا إلى خرق الخصوصية للحصول على بيانات شخصية تُستغل لاحقًا لتسهيل سرقة عملات افتراضية، أو على استعباد أجهزة إنترنت الأشياء لابتزاز الضحية وتهديدها بتسريب بياناتها أو محوها فيما لو تمنّعت عن تسديد فدية بالعملات المشفّرة.

بدورها، أسهمت الجهات المشرّعة وأجهزة إنفاذ القانون في تفشّي هذه الظاهرة الجرمية، نظرًا للقصور على المستوى التشريعي من الناحية الموضوعية والإجرائية والتقنية سواء على الصعيد الدولي أم الداخلي، الأمر الذي سمح بإفلات مرتكبي هذه الأفعال من الملاحقة الجزائية من جراء مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

أما في لبنان، وبعد فراغ تشريعي طال أمده، فقد أُقرّ قانون المعاملات

الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم ٢٠١٨/٨١، ودخل حيّز التنفيذ في مطلع العام الجاري. رسّخ هذا القانون الأنظمة والأسس اللازمة للعديد من الميادين كالاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية على غرار توفيره الغطاء التشريعي للحياة الخاصة الرقمية، وتجريمه لعدة أفعال تطال الأنظمة والبيانات المعلوماتية والتزوير الإلكتروني. إلّا أنّ خيبة الأمل كانت كبيرة بدورها، فهذا القانون الذي يفتقر إلى المفاهيم التقنية الدقيقة، بعض نصوصه مقتبسة عن قوانين قديمة تمّ تعديلها، على غرار عدم مجاراته لتكنولوجيا العصر الحالي كما يجب. فلبنان ليس بدولةٍ منعزلة عن العالم، ففي ظل اقتراب موعد إصدار مصرف لبنان عملته الرقمية الخاصة[٣]، من المتوقع أن يتعرّض بوتيرةٍ متزايدة إلى الجرائم السيبرانية وبخاصةٍ تلك المرتبطة بالعملات الافتراضية والمشفّرة والبيانات الشخصية.

وعليه، تبرز إشكالية قانونية موضوعية وإجرائية على الصُعد المحلية والإقليمية والدولية، لا سيما في لبنان، الذي لا يزال يعاني من القصور التشريعي وعدم قدرة قوانينه التقليدية على مكافحة مخاطر الأجيال الحديثة للتكنولوجيا خصوصًا الناتجة عن العملات الافتراضية والمشفّرة.

أولًا: في إطار المفاهيم التقنية

في البداية، لا بد من التطرق إلى بعض التعابير والمفاهيم التقنية.

أ- بالنسبة إلى العملات الرقمية

- يمكن تعريف العملات الرقمية بأنّها الأموال المستخدمة على الإنترنت. وبحسب تقرير مجموعة العمل المالي FATF، فإنّ مصطلح العملات

٣- Brooke Anderson, "Salameh: Central Bank to Launch Digital Currency", **The Daily Star Lebanon**, 27 October -2017, Accessed 19 March 2018..www.dailystar.com.lb/Business/Local/2017/Oct-27/424064-salameh-central bank-to-launch-digital-currency.ashx.

الرقمية يشمل أولًا النقود الإلكترونية أي الـ E–Money، وثانيًا العملات الافتراضية أي الـ Virtual Currency الموجودة فقط بنموذجٍ رقمي[٤].

يجب عدم الخلط بين النقود الإلكترونية التي تشكّل تمثيلًا رقميًا للنقود الورقية FIAT كالدولار والليرة اللبنانية والتي تُستخدم في المعاملات الإلكترونية[٥]، وبين العملات الافتراضية التي تعدّ بحسب التوجيه الأوروبي رقم ٨٤٣/٢٠١٨ الصادر في ٣٠ أيار من العام ٢٠١٨، تمثيلًا رقميًا لقيمةٍ ليست مدعومة ولا تصدر عن مصرف مركزي أو سلطة عامة، وليست بالضرورة متعلقة بعملةٍ ورقية كالدولار واليورو ولا تتمتع قانونًا بصفة النقود، إنّما يقبل الناس بها كوسيلةٍ للدفع أو للتبادلات[٦].

– أما العملة المشفّرة Cryptocurrency كالبيتكوين، فهي بدورها نوع من أنواع العملات الرقمية الافتراضية[٧]، ولكن تستخدم فيها تقنيات التشفير، لتنظيم توليد وحداتها والتحقّق من تحويل الأموال، وهي قائمة بشكلٍ مستقل عن أي مصرف مركزي[٨]. وعلى هذا الأساس، إنّ اعتماد هذه التقنية التي تُدعى "تقنية البلوكشاين" Blockchain تجعل من العملات المشفّرة نظامًا نقديًا إلكترونيًا مستقلًا، يعتمد في المعاملات المالية Transactions على مبدأ "Peer to Peer" وهو مصطلح تقني بحت مفاده التعامل المباشر بين مستخدم وآخر من دون الحاجة إلى وجود أي وسيط كالمصرف.

٤- Financial Action Task Force (Report): "Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", France June 2014, p.4. -http://www.fatf-gafi.org/publications.

٥- هناك العديد من القوانين التي ترعى النقود الإلكترونية وتنظّمها كالتوجيه رقم EC/١١٠/٢٠٠٩ الصادر عن الاتحاد الأوروبي بتاريخ ١٦ أيلول ٢٠٠٩.

٦- Council of Europe: Directive 843/2018 of the European Parliament and of the Council of 30 May 2018 amending Directive 849/2018 on the prevention of the use of financial system for the purpose of money laundering or terrorist financing, and amending Directives 2009/138/EC and 2013/36/EU, **Official Journal of the European Union**, L.156, 19 June 2018, p.54**.**

٧- Robby Houben and Alexander Snyers, "Cryptocurrencies and Blockchain Legal Context and Implications for Financial Crime, Money Laundering and Tax Evasion", TAX3 Committee of the European Parliament, July 2018, p.20. http://www.europarl.europa.eu/supporting-analyses.

٨- Cryptocurrency, English Oxford Living Dictionaries, Oxford https://en.oxforddictionaries.com.

– فما هي تكنولوجيا Blockchain؟

باختصارٍ، هي عبارة عن قاعدة بيانات موزّعة Distributed تعتمد على التشفير، تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرارٍ من السجلات المسماة كتل Blocks. تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة Hash، صُمّمت هذه التقنية للمحافظة على البيانات المخزّنة ضمنها والحؤول دون تعديلها[٩]. من جهة ثانية، بمقدرة كل شخص متصل بالإنترنت استخدامها، فسجلاتها متاحة للعامة Public Ledger. هذا على عكس قواعد البيانات التقليدية Central التي عادة ما تكون سرية ومملوكة من قبل مؤسسات كبيرة. فالبلوكشاين ليست ملكًا لأحد، هي عبارة عن شبكة كاملة علنية تتألف من أشخاص يرصدون كل العمليات الحاصلة، ما يشكّل استحالة لحدوث غش أو تزوير للوثائق والمعاملات[١٠]، وبالتالي يعزّز الشفافية. أما بالنسبة إلى عملية تصديق المعاملات وتوثيقها، فهي تُنجز عن طريق أشخاص يُطلق عليهم تسمية المُعدّنين Miners.

– التعدين Mining هي العملية التي يتمّ بها تصديق المعاملات وتوثيقها وإضافتها إلى السجل العام التابع لشبكة البلوكشاين، وكذلك هي الوسيلة التي يتمّ من خلالها إصدار عملات جديدة[١١]. تحصل هذه العملية عن طريق الحواسيب المتطوّرة وأجهزة إنترنت الأشياء، مستهلكةً بذلك نسبة كبيرة من الطاقة والتيار الكهربائي.

– من جهتها، وفي العام ٢٠١٧، تحوّلت Initial Coin Offering أو ICO، العرض الأولي لعملةٍ مشفّرة أو رمز، إلى الطريقة الرائدة عالميًا للتمويل

٩- European Union-Policy Department for Economic, Scientific and Quality of Life Policies (Study): "Cryptocurrencies and blockchain Legal context and implications for financial crime, money laundering and tax evasion", July 2018, p.15. http://www.europarl.europa.eu/portal/en

١٠- Tom Chitty, "What is blockchain? CNBC explains", CNBC, 2 June 2017, Accessed 24 July 2018 https://www.cnbc.com/2017/06/02/cnbc-explains-what-is-blockchain.html

١١- https://bitcoin.org/en/faq, Accessed 30 December 2018.

الجماعي Crowdfunding للشركات الناشئة[١٢] Startups . فاكتسحت عالم الأعمال والتجارة الدولية، وشكّلت نوعًا جديدًا من الشركات، إذ يتهافت أصحاب رؤوس الأموال على تأسيس شركات تطرح رموزًا Tokens وعملات مشفّرة عن طريق الـ ICO.

- فما هي الـ ICO؟

هي وسيلة غير منظّمة Unregulated تُجمَع من خلالها الأموال من الجمهور لمشروع رمز أو عملة مشفّرة جديدة تتأسّس على البلوكشاين. فهي حملة بيع العملات والرموز، إذ يُصار إلى عرضها للبيع/الاستثمار من قبل الشركات الناشئة التي تلجأ إلى هذه الطريقة لتفادي العراقيل والصعوبات في الحصول على التمويل المناسب لمشاريعها من خلال المصارف وسائر المؤسسات المالية. خلال هذه الحملة إذًا، تطرح العملة أو الرمز المعيّن، كما هو الحال عند طرح أسهم شركة معيّنة للاكتتاب، ليتمّ الشراء من قبل القائمين. نشير إلى أنّه يمكن شراء هذه العملات بالنقود كالدولار أو بعملاتٍ مشفّرة أخرى كالبيتكوين أو الإثيريوم[١٣] (Ethereum)[١٤] .

من هذا المنطلق، يستحوذ المستثمر مباشرة على الـ Token الخاصة بتلك الـ ICO وينقلها إلى محفظته الإلكترونية الخاصة. وعند إطلاق المشروع رسميًا من قبل الشركة التي طرحت رموز الـ ICO الخاصة بها، يحصل المستثمر على نسبة أرباح كما هي حال الأسهم، ويمكنه لاحقًا التداول بها واستعمالها كعملةٍ لشراء السلع والخدمات.

ب- بالنسبة إلى البيانات الرقمية

البيانات الشخصية Personal Data، هي نوع من أنواع البيانات، قد

١٢- How Cryptocurrency is Disrupting the Global Economy", Medium, 10 January 2018, Accessed 11 May 2018". https://medium.com/the-mission/how-cryptocurrency-is-disrupting-the-global-economy-89347581aa93

١٣- الإثيريوم Ethereum هي ثاني أكبر عملة مشفّرة بعد بيتكوين، وهي عبارة عن منصّة عامة مفتوحة المصدر (Open-source Platform) مبنية على البلوكشاين وتتمحور بشكلٍ أساسي حول العقود الذكية Smart Contracts.

١٤- Arjun Kharpal, "Tokenization: The World of ICO's", CNBC, 16 July 2018, Accessed 23 September 2018. https://www.cnbc.com/2018/07/13/initial-coin-offering-ico-what-are-they-how-do-they-work.html

تتّصف بصفة الخصوصية والسرية. وبحسب تعريف تنظيم الـ GDPR[١٥] الصادر عن الاتحاد الأوروبي وبالأخص المادة ٤ منه، فهي بيانات تتعلّق بفردٍ طبيعي معرّف أو قابل للتعريف، الفرد القابل للتعريف هو الذي يعرّف، مباشرة أو غير مباشرة، خصوصًا عن طريق التعرّف عليه بوسائل معيّنة كالاسم ورقم التعريف ومركز البيانات، معرّف عبر الإنترنت، أو واحدة أو أكثر من العوامل الخاصة بالهوية الجسدية والفيزيولوجية أو الجينية أو العقلية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية التابعة لهذا الفرد الطبيعي.

ثانيًا: القيمة الاقتصادية للعملات الافتراضية والبيانات الرقمية

سرعان ما يتأثر الاقتصاد العالمي بالتطوّرات والثورات التقنية، فما دور العملات الافتراضية والبيانات الرقمية؟

أ- القوة الاقتصادية للعملات الافتراضية

توفّر التقنيات الحديثة القائمة عليها هذه العملات السرعة في إنجاز المعاملات والتكلفة المتدنية، ناهيك عن الشفافية وتوفير الأمن والرقابة بشكلٍ مستقل عن المصارف والوسطاء. كل هذه النقاط جعلت منها كتلة اقتصادية هائلة ذات قوة. فبتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠١٩ مثلًا، بلغ عدد هذه العملات في السوق العالمية ٢٠٧٦ عملة وسجّلت قيمتها السوقية ١٣٢،٠١٩،٦٩٦،٢٠٨ دولار أميركي[١٦].

أثارت هذه العملات ولا سيما البيتكوين، جدلًا سياسيًا وماليًا وتشريعيًا

١٥- Council of Europe: Regulation 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data, and repealing Directive 95/46/EC (General Data Protection Regulation), **Official Journal of the European Union,** L.119, 4 May 2016.

١٦- https://coinmarketcap.com/all/views/all/, Accessed 2 January 2019.

لعدم تمكّن أي دولة من فرض السيطرة عليها. فيرى البعض[١٧] أنّ للعملات المشفّرة القدرة بأن تشكّل تحديًا للمصارف المركزية خصوصًا إذا ما بدأت تؤثّر على العرض النقدي وبالتالي على السياسة المالية ككل، بمنأى عمّا إذا كانت تتمتع بمقوّمات النقود، خصوصًا أنّ التوجّه السائد يرفض اعتبارها نقودًا بل فقط مجرد سلع أو أصول.

وعلى هذا الأساس، وبعد أن شرّعت أضخم الشركات وبخاصةٍ المتعددة الجنسية منها قبول هذه العملات كوسيلة دفع، وبعد أن كشفت جهات أمنية دولية كاليوروبول حقيقة استغلال هذه العملات التي أضحت تؤدي دورًا رئيسيًا في ارتكاب الجرائم السيبرانية[١٨]؛ بدأ المجتمع الدولي رويدًا رويدًا برسم خارطة طريق بهدف الاستفادة من هذه التقنيات والسعي لتقليص الأضرار الفادحة الناتجة عنها، بالإضافة إلى تجنّب الأزمات الاقتصادية المرتقبة ولاسيما لو بقيت خارج غطاء القوانين[١٩]، بغضّ النظر عمّا إذا اعتُرِف بها كنقودٍ تقليدية.

ب. البيانات الرقمية نفط العصر

كثُر الحديث في الآونة الأخيرة بأنّ "البيانات أصبحت نفط العصر"[٢٠]، بحيث تحوّلت إلى رأس مال ثمين تتهافت عليه الشركات العابرة للحدود لجمعها وتخزينها واستثمارها بشتى الطرق.

ولعل المثال الأبرز، شركات مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك، والتي

١٧- Antoine Bouveret and Vikram Haksar, "What Are Cryptocurrencies? A Potential New Form of Money Offers Benefits While Posing Risks", Money, Transformed The Future of Currency in a Digital World, International Monetary Fund, June 2018, p.27.
www.imf.org

١٨- Europol (Report): "Internet Organised Crime Threat Assessment", IOCTA, 2018, p. 58.

١٩- FATF (Report): "Report to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors", Paris, July 2018. http://. www.fatf-gafi.org/publications

٢٠- The World's most valuable resource is no longer oil, but data, **The Economist**, 6 May 2017, Accessed 22 July 2018. https://www.economist.com/leaders/2017/05/06/the-worlds-most-valuable-resource-is-no-longer-oil-but-data

على الرغم من "مجانية" خدماتها، إلّا أنّها عن طريق خرق الخصوصية الفردية لمستخدميها[٢١] تربح أموالًا طائلة، بل يتجلّى مدخولها الأساسي في البيانات التي تجمعها من تلك الشركات، وغالبًا ما تبيعها في مرحلة لاحقة إلى شركات إعلانات ثم تُقدِم لاحقًا على إعداد إعلانات مخصصة وطرحها لكل مستخدم حسب بياناته Targeted Ads.

وهنا تبرز الأهمية الاقتصادية للبيانات خصوصًا الشخصية منها. فبعد أن تحوّلت الحروب إلى حروب سيبرانية، وأصبحت الخروقات الأمنية السيبرانية الأخطر، أضحت البيانات الركيزة التي تُبنى عليها أكبر الشركات التي تدير النظام الاقتصادي في زمن الرأسمالية. إنّ هذه الواقعة دفعت بالعديد من الدول إلى اعتبار البيانات الرقمية المجردة من أساسها المادي مالًا قابلًا للتملّك وذات قيمة معنوية واقتصادية، ومن المحتّم أن يتبع لبنان هذا النهج.

ثالثًا: في الحلّة الجديدة لبعض الجرائم

أطلقت البيتكوين والعملات الافتراضية عنان الأسواق السوداء الإلكترونية Dark Markets[٢٢]، فأصبحت الجرائم المنظّمة والاقتصادية والمالية أكثر تعقيدًا، في السنوات الماضية[٢٣].

أصبحت هذه العملات هدفًا وأداةً جرمية في يد المجرمين، فهؤلاء يبتكرون يوميًا وسائل وطرقًا حديثة لتنفيذ مخططاتهم التي تتناول العملات الرقمية الافتراضية. في حين أنّ غياب التشريعات التنظيمية والعقابية يسهم في

٢١- Facebook fined for data breaches in Cambridge Analytica scandal", **The Guardian**, 11 July 2018, Accessed 11" September 2018.
https://www.theguardian.com/technology/2018/jul/11/facebook-fined-for-data-breaches-in-cambridge-analytica-scandal

٢٢- Barbora Nedvědová and Dominik Stroukal, "Bitcoin and Other Cryptocurrency as an Instrument of Crime in Cyberspace", International Institute of Social AND Economic Sciences, Istanbul, November 2016, p.224.
http://www.iises.net/proceedings/4th-business-management-conference-istanbul/table-of-content/detail?article=bitcoin-and-other-cryptocurrency-as-an-instrument-of-crime-in-cyberspace

٢٣- Clare Jones, :"Digital currencies and organised crime update", Financial Regulation International, 2018, p.1. http://eprints.uwe.ac.uk/35541.

إفلات هؤلاء من الملاحقة الجزائية والعقاب. وفي هكذا حال، يقف المتضرر من دون حماية قانونية وغياب أي وسيلة لإعادة أمواله المنهوبة أو حقوقه المهدورة.

تُستغل هذه العملات في جرائم خارج الفضاء السيبراني، ولعل الجرم الأكثر انتشارًا في هذا السياق هو التهرّب الضريبي[٢٤]. ولكن تبقى الجرائم المرتكبة في العالم الافتراضي والمعلوماتي هي الطاغية.

من جهة ثانية، تعمد الشركات المتعددة الجنسيات (خصوصًا شركات التكنولوجيا) والمسيطرة على السوق العالمية على تكديس البيانات الضخمة، فهذه الأخيرة تتضخّم كقوةٍ اقتصادية بالتعدّي على خصوصية الناس وانتهاك حرماتهم ومراقبتهم بوتيرةٍ دائمة، فالبعض أطلق عبارة "التعرّي الرقمي" على هذه الظاهرة التي جعلتنا شفافين كالزجاج[٢٥]. فمعلومة بسيطة حول موضوع معيّن بحوزة هذه الشركاتُ، تتحوّل فورًا إلى سلعة، والباحث في الشبكة العنكبوتية يتحوّل شاء أم أبى، إلى مورد للبيانات والمعلومات.

ومن أكثر الجرائم شيوعًا هنا، والتي أتى قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي على ذكرها، هي:

- جمع البيانات الرقمية بطريقةٍ غير شرعية أو من دون تصريح.
- إساءة استخدامها من قبل الحائز.
- التعدّي على سلامتها.
- الولوج إلى نظام معلوماتي والإقدام على نسخها، تعديلها أو إلغائها.

٢٤- Barbora Nedvědová and Dominik Stroukal, p.223, Ibid

٢٥- محسن المحمدي، "حينما تصبح البيانات الخاصة بترول العصر"، **جريدة الشرق الأوسط**، لندن، ٥ تشرين الأول ٢٠١٧، الدخول ٩ شباط ٢٠١٨. aawsat.com/home/article/1042621/حينما-تصبح-البيانات-الخاصة-بترول-العصر.

• التعدّي على سرّيتها عن طريق نشرها، تسريبها، إفشائها لأشخاصٍ غير مخوّلين الاطّلاع عليها.

أما العلاقة الجوهرية بين هذه البيانات الرقمية والعملات الافتراضية فتتكرّس بالتقائها في العالم الجرمي. فغالبًا، ما تُقترف الأفعال الجرمية ذات الصلة بالعملات الافتراضية عن طريق استغلال البيانات الشخصية الرقمية المسروقة أو المجمّعة من دون تصريح، كأداةٍ جرمية تسهّل اقتراف جرائم هذه العملات.

تبعًا لذلك، سنعرض بعضًا من أكثر الأفعال الجرمية شيوعًا والتي تتناول العملات الافتراضية:

١) جريمة السرقة

لعل جريمة سرقة العملات الافتراضية والمشفّرة هي الأكثر انتشارًا، بحيث إنّ معظم منصات التداول والمحفظات الإلكترونية أو الصلبة التي تخزّن العملات، هي عرضة للسرقة. وفي ظل ارتفاع هائل لعدد هذه المحفظات، فقد تجاوزت المبالغ المسروقة ملايين الدولارات، والوتيرة إلى ارتفاع. ففي شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٨ مثلًا، تمّت سرقة ما يقارب الـ٥٢٣ مليون دولار أميركي من منصة التبادل اليابانية الشهيرة Coincheck بعد تعرّضها للقرصنة من قبل مجهولين[٢٦].

تُقترف عمليات السرقة بشتى الطرق والوسائل كالتصيّد الإلكتروني– Phishing، فمثلًا سُرق ٥٠ مليون دولار أميركي من موقع Blockchain.info ويُعدّ من أبرز المواقع التي توفّر خدمة المحفظات

٢٦- Lydia Smith, "Coincheck: World's largest cryptocurrency theft worth £380m reported in Japan", **Independent**, January 2018, Accessed 29 March 2018 28.
https://www.independent.co.uk/news/world/asia/coincheck-cryptocurrency-nem-digital-theft-japan-tokyo-bitcoin-a8181606.html

الإلكترونية عن طريق إدراج إعلانات خادعة على محرّك غوغل[٢٧].

٢) سرقة طاقة الآلات للتعدين CryptoJacking

إنّ واقعة إصدار عملات مشفّرة جديدة بالتعدين، استقطبت المجرمين الذين سرعان ما أتوا بفعلٍ حديث بطبيعته، أُطلق عليه تسمية الـ Cryptojacking.

يمكن تعريف الـ Cryptojacking أنّه الاستخدام السري وغير المصرّح به للحاسوب أو أي جهاز ينتمي إلى فئة إنترنت الأشياء لتعدين العملات المشفّرة، وتُعدّ نوعًا من أنواع البرمجيات الخبيثة. فبهذه الطريقة، يسرق المجرم السيبراني قوة معالجة الجهاز الخاص بالضحايا، ويستخدم وحدة المعالجة المركزية cloud CPU usage لتعدين هذه العملات.

يشكّل الـ Cryptojacking أو التعدين غير المشروع تهديدًا جدّيًا على المؤسسات والأشخاص. وفي ظل ارتفاع عدد العملات المشفّرة وكثرة اعتمادها في الأسواق، ازدادت وتيرة التعدين غير المشروع حوالى ٤٥٩ نسبةً إلى العام ٢٠١٧[٢٨].

وفي هذا السياق، حذّرت الوكالة الوطنية للأمن السيبراني في بريطانيا (NCSC) من الـ Cryptojacking. ونوّهت في تقريرها بأنّ وتيرة هذه الأفعال ستشهد ارتفاعًا متزايدًا في الأعوام المقبلة[٢٩].

٣) جريمة الاحتيال

جريمة الاحتيال هي من الجرائم الأكثر انتشارًا في العالم الافتراضي، بحيث يبتكر المجرم المعلوماتي وسائل جديدة وفاعلة للإيقاع بالأشخاص.

٢٧- Jeremiah O'Connor and Dave Maynor, "COINHOARDER: Tracking a Ukrainian Bitcoin Phishing Ring DNS Style", Cisco, 14 February 2018, Accessed 2 April 2018. https://blog.talosintelligence.com/2018/02/coinhoarder..html

٢٨- Cyber Threat Alliance, "THE ILLICIT CRYPTOCURRENCY MINING THREAT", p.4, Accessed 14 Oct. 2018. https://www.cyberthreatalliance.org

٢٩- National Cyber Security Centre, and National Crime Agency (Report):"The Cyber Threat to UK Business, London", 2017-2018, P25-26. https://www.ncsc.gov.uk.

بدوره، معدل الاحتيال في عالم العملات الافتراضية ينذر بالخطر، وذلك من جراء ارتكابها بشتى الطرق، سواء عن طريق حسابات تويتر وهمية تدّعي تحويل عملات مجانًا أو بإرسال رسائل بريد إلكترونية وهمية لمستثمري هذه العملات.

نُبرز أدناه إحدى الرسائل عبر موقع تويتر، والتي توهم بالربح الكاذب.

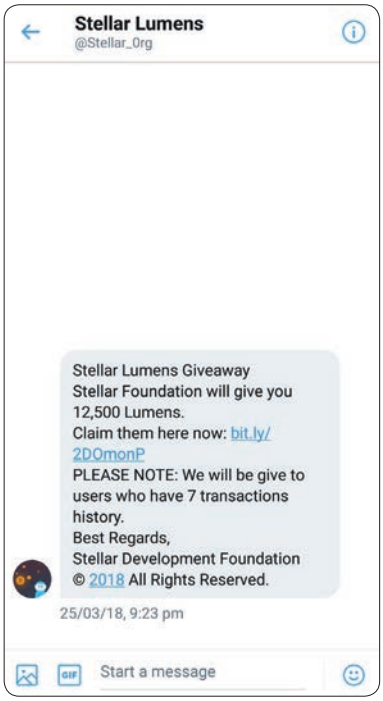

في هذا السياق، رفعت لجنة The Commodity Futures Trading Commission الأميركية، شكاوى ضد شركتين بتهمة الاحتيال في مجال بيع الاستشارة وتقديمها للاستثمارات في العملات الافتراضية. وفي الوقائع، كانت الشركتان تقدمان على إطلاق الوعود الكاذبة والأرباح والعوائد الوهمية[٣٠].

وفي العالم العربي، استعادت الشرطة الإماراتية في إمارة الشارقة أكثر من مليونَي درهم، في أول جريمة احتيال من نوعها ارتُكبت عن طريق بيع البيتكوين. ولقد تمّ الاستيلاء على المبلغ عن طريق النصب والاحتيال من قبل شخصين، نجحا بإيهام الضحية ببيعه عملة البيتكوين التي تعادل قيمتها مليونين وخمسمئة درهم[٣١].

إنّ عمليات الاحتيال في الفضاء السيبراني وعالم العملات المشفّرة عديدة

٣٠- Sylvan Lane, "CFTC files charges in two cryptocurrency fraud cases", The Hill, 19 January 2018, Accessed 2 March 2018. https://thehill.com/policy/finance/369750-cftc-files-charges-in-two-cryptocurrency-fraud-cases

٣١- "أول جريمة من نوعها بالإمارات عملية نصب بالبيتكوين"، الخليج أونلاين، ١٢ شباط ٢٠١٨، الدخول ١٦ نيسان ٢٠١٨. http://alkhaleejonline.net/اقتصاد/أول-جريمة-من-نوعها-بالإمارات-عملية-نصب-بالبيتكوين

ومتنوعة، ولكنّ الجديد في الأمر هو الاحتيال عن طريق الـ Initial Coin Offering، إذ ينجح القائمون بتحصيل ملايين الدولارات بين لحظة وأخرى، ولاحقًا التواري عن الأنظار بين ليلة وضحاها بعد الاستيلاء على هذه الأموال. لذا سنعالج هذه الظاهرة في الفقرة التالية.

٤) الاحتيال عن طريق الـ Initial Coin Offering

طالت الشكوك حول شرعية شركات الـ ICO ومصداقيتها، فتبين أنّ أغلبيتها وهمية تهدف فقط إلى جمع المال عن طريق الاحتيال والنصب، وقد تخطّت تداعياتها الحدود الجغرافية كافةً نظرًا لكونها عابرة للحدود.

أخطر ما في الـ ICO أنّها عبارة عن منصات إلكترونية، تستقطب أموال الجمهور، مقابل إعطائهم رموزًا وعملات رقمية، ذات قيمة وهمية وغير مستقرة ومن دون أي ضمانات. ولقد حذّرت السلطات الأميركية[٣٢] كما الأوروبية[٣٣] من خطر التعامل مع الـ ICO، فهذه الأخيرة تقع خارج النطاق القانوني الشرعي على غرار عدم توفيرها أي حماية قانونية للمستثمرين. ولقد أضافت هذه السلطات أنّ الـ ICO غالبًا ما تُستعمل في عمليات الاحتيال والخداع وتبييض الأموال.

ولعل العام ٢٠١٨ شهد أكبر عمليات نصب وخداع في هذا المجال، فنذكر مثلًا شركة Bitconnect القائمة على الـ ICO، والتي نجحت في استقطاب الملايين من الدولارات، وبلغت قيمتها السوقية ٢,٧ مليار دولار أميركي[٣٤]، ولكن عاجلًا تبين أنّها شركة مخادعة، الأمر الذي أدى إلى هبوط سعر عملتها المشفّرة لحين إعلان إفلاسها في شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٨.

٣٢- U.S. Securities and Exchange Commission. https://www.sec.gov/ICO.

٣٣- The European Securities and Markets Authority-ESMA (Statements): "ESMA HIGHLIGHTS ICO RISKS FOR INVESTORS AND FIRMS", 13 November 2018, Accessed 16 December 2018. https://www.esma.europa.eu/press-news/esma-ne

٣٤- Wang Chun Wei, "Resale Options and Cryptocurrency Mispricing", University of Queensland, Australia, 22 September 2018, p.4, Accessed 2 November 2018. https://papers.ssrn.com.

٥) تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

تصدر النقود الورقية من قبل المصارف المركزية أو من جهات رسمية أخرى، على عكس العملات المشفّرة التي تصدر بالتعدين. هذه الواقعة بحدّ ذاتها كانت مغرية للمجرمين. فبعد أن دخلنا إلى ما سمّاه البعض عصر "تبييض الأموال الرقمي" والإرهاب الإلكتروني، أضحينا في عصر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق العملات الافتراضية.

إن دخلنا إلى ما سمّاه البعض عصر "تبييض الأموال الرقمي"[٣٥] والإرهاب الإلكتروني، أضحينا في عصر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق العملات الافتراضية.

إنّ خاصيّة المَجهُولِيَّة Anonymity التي تتّصف بها العملات الافتراضية تُفسح المجال أمام إمكانية إساءة استخدامها لأهدافٍ إجرامية. هذا ما خَلُص إليه التوجيه الأوروبي الخامس لمكافحة تبييض الأموال AMLD5، والذي على هذا الأساس، عمد إلى إخضاع العملات الافتراضية لقواعده على غرار منصات التداول Virtual Currency Exchanges والجهات التي توفر محافظ إلكترونية خاصة بهذه العملات Custodian Wallet Provider [٣٦].

بدورها، أكدّت مجموعة العمل المالي FATF أنّ هذه العملات تُستعمل لتمويل الإرهابيين وإخفاء محاصيلهم الجرمية[٣٧]. فلقد تمّ الكشف عن عمليات تمويل لتنظيم الدولة الإسلامية ومجموعات إرهابية أخرى، فنبرز

٣٥- Valeriia Dyntu, "CRYPTOCURRENCY AS A MEANS OF MONEY LAUNDERING", Entrepreneurship, **Economy and Law Journal**, Kiev, 2018, p.269, Accessed 25 October 2018. http://pgp-journal.kiev.ua/index..php/2018

٣٦- التوجيه الأوروبي رقم ٢٠١٨/٨٤٣، ص.٤٤، المرجع السابق.=

٣٧- FATF:"Regulation of virtual assets", Paris, October 2018, Accessed 22 October 2018. http://www.fatf-gafi..org/publications/fatfrecommendations

أدناه صورة[٣٨] لحسابٍ تابع لمنظمةٍ إرهابية على موقع تويتر باسم Al Sadaqah تدعم الثوار في سوريا وتتقبل التبرعات بالعملات المشفّرة، ولاحقًا ارتبط هذا الحساب بتنظيم القاعدة[٣٩].

والأخطر استغلال هذه العملات لارتكاب الجرائم المنظمة أيضًا، فعلى سبيل المثال أعلن مكتب الشرطة الأوروبية Europol أنّ الشرطة داهمت شبكة إجرامية مقرها في إسبانيا استخدمت بطاقات الائتمان والعملات المشفّرة لتبييض ٨ مليون يورو حصيلة الإتجار بالمخدرات. وكانت الأموال التي يُصار إلى تبييضها تأتي من عصابات تهريب المخدرات في كولومبيا، ثم تُقسَّم إلى مبالغ صغيرة وتودع في مئات الحسابات المصرفية[٤٠].

٣٨- Twitter.

٣٩- Tom Keating, David Carlisle and Florence Keen, "Virtual currencies and terrorist financing: assessing the risks and evaluating responses", TERR Committee of the European Parliament, 2018, p.34. http://www.europarl.europa.eu/portal/en

٤٠- Europol (Press Release):"ILLEGAL NETWORK USED CRYPTOCURRENCIES AND CREDIT CARDS TO LAUNDER MORE THAN EUR 8 MILLION FROM DRUG TRAFFICKING", 9 April 2018, Accessed 14 April 2018. https://www.europol.europa.eu/newsroom/news/illegal-network-used-cryptocurrencies-and-credit-cards-to-launder-more-eur-8-million-drug-trafficking

أما في لبنان، فقانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٢٠١٥/٤٤ لا يتطرّق إلى هذه العملات، الأمر الذي يسهّل عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خصوصًا في ظل نظام السرية المصرفية. فكل ما لدينا هو تحذير صادر عن حاكم مصرف لبنان، يُنذر باستعمال هذه العملات لنشاطاتٍ إجرامية خاصة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب[٤١].

٦) الفدية الإلكترونية Ransomware

الفدية الإلكترونية Ransomware، هي نوع من البرمجيات الخبيثة التي تمنع المستخدمين من الوصول إلى نظامهم أو ملفاتهم الشخصية، وتطلب تسديد فدية من أجل استعادة الوصول. تُصطحب بالابتزاز والتهديد بتسريب أو محو معلومات وبيانات الضحية في حال تمنّعت عن دفع الفدية المطلوبة.

تُعدّ هجمات الـ Ransomware من الجرائم السيبرانية الأكثر رواجًا في الأعوام الأخيرة. وحاليًا، تشكّل العملات المشفّرة الفدية المطالب بها في أغلبية الهجمات[٤٢] ولعل الهجمة الأخطر كانت الـ WannaCry والتي اكتسحت ١٥٠ دولة[٤٣]، نبرز أدناه نموذجًا[٤٤] عن هجمة الـ WannaCry، بموجبه يتبيّن ابتزاز المجرمين للضحايا وإكراههم على تسديد فدية بعملة البيتكوين مقابل فك التشفير عن ملفاتهم وبياناتهم كافةً التي عمدوا إلى تشفيرها.

٤١- هيئة الأسواق المالية/مصرف لبنان، إعلام رقم ٣٠ تاريخ ٢٠١٨/٢/١٢، **الجريدة الرسمية** العدد٨ تاريخ ٢٠١٨/٢/٢٢، ص.١١٠٥ (موجّه إلى المؤسسات المرخصة والجمهور متعلق بالمخاطر المتعلقة بالنقود الإلكترونية).

٤٢- Europol (Report):"Internet Organised Crime Threat Assessment", IOCTA, 2017, p.61.

٤٣- Russell Goldman, "What We Know and Don't Know About the International Cyberattack", The New York Times, 12 May 2017, Accessed 17 March 2018.
https://www.nytimes.com/2017/05/12/world/europe/international-cyberattack-ransomware.html

٤٤- Google.

رابعًا: الإطار التشريعي اللبناني

كان من الطبيعي أن يتأثر لبنان بهذه الثورة الرقمية ومفرزاتها، ولكن ما موقف المشرّع اللبناني من كل ذلك؟

أ- بالنسبة إلى العملات الافتراضية

دخل لبنان العصر الرقمي عند إقراره قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم ٨١/٢٠١٨، والذي يتمحور حول الكتابة والإثبات بالوسائل والتجارة الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي على غرار مواضيع أخرى في المجال عينه.

ولم تغب "النقود الإلكترونية والرقمية" من بعض نصوص هذا القانون، ولو طُرحت بشكلٍ لربما مبهم وموجز. ولكن من المؤكّد أنّ الصمت التشريعي لا يزال سائدًا في كل ما يتعلق بالعملات الرقمية والافتراضية والمشفّرة خصوصًا من الناحية الجزائية، الأمر الذي يفسح المجال أمام المجرمين باقتراف الجرائم بواسطتها والإفلات من الملاحقة الجزائية نظرًا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات[٤٥].

٤٥- كُرّس هذا المبدأ ضمن المادة الثامنة من الدستور اللبناني: "الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يحبس أو يوقف إلّا وفق أحكام القانون ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون".

فبعد أن تناول رئيس هيئة الأسواق المالية وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة بأكثر من مناسبة هذه العملات وأشار إلى خطورتها، أصدر بمطلع العام ٢٠١٨ حظرًا على المؤسسات المرخّصة فقط من إصدار "النقود الإلكترونية"، كما حظّر تسويق "العملات الإلكترونية" أو التداول بها، لحسابها أو لحساب عملائها، بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة، بما فيها المتداولة في الأسواق المالية المنظمة. في حين حذّر الجمهور من شراء "النقود الافتراضية" ذاكرًا كمثلٍ الـ "Bitcoin"، والتداول بها نظرًا لمنافعها الجرمية[٤٦]. وبالتالي، يقتصر هذا الحظر على المؤسسات المالية المرخصة فقط، ويبقى الأفراد وسائر الشركات والمؤسسات بمنأى عنه.

بدورها تضمنت المادة الأولى من القانون رقم ٨١/٢٠١٨ تعريف عبارة "النقود الإلكترونية والرقمية"، وذلك كالآتي:

"النقود الإلكترونية والرقمية (Monnaie Électronique et numérique/ Digital or Electronic Money): هي وحدات تسمى وحدات نقد إلكتروني يمكن حفظها على دعامة إلكترونية."

نشير إلى التضارب الكبير بين الفقهاء حيال العبارات الواجب استعمالها في عالم العملات الرقمية. ولكن التوجّه السائد يقول إنّ عبارة العملات الرقمية تشمل: النقود الإلكترونية والعملات الافتراضية[٤٧]. فالأولى أي "النقود الإلكترونية" أو الـ Electronic Money، والتي نصت عليها المادة الأولى من قانون ٨١/٢٠١٨، شملتها عدة قوانين ومنها التوجيه الأوروبي رقم EC/١١٠/٢٠٠٩، وتعني النقود الورقية كاليورو والدولار الأميركي والتي تُستعمل في المعاملات والتجارة الإلكترونية، وهذه النقود

٤٦- هيئة الأسواق المالية/مصرف لبنان، إعلام رقم ٣٠ تاريخ ٢٠١٨/٢/١٢، المرجع السابق.

٤٧- FATF, "Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", Ibid.

لا تمتّ بأي صلة بالعملات الافتراضية والمشفّرة. أما العبارة الثانية أي العملات الافتراضية، فتعني بحسب التوجيه الأوروبي رقم ٨٤٩/٢٠١٨ تمثيلًا رقميًا لقيمةٍ معيّنة، فهي الأموال الموجودة فقط بنموذجٍ رقمي ولا تتمتع قانونًا بصفة "النقود" ولا تصدر عن مصرف مركزي أو سلطة عامة[٤٨]، وتدخل العملات المشفّرة بفئة العملات الافتراضية هذه.

وانطلاقًا ممّا تقدم، تكمن الإشكالية في ما إذا كانت هذه العبارة تشمل في شقّها الأول النقود الإلكترونية كما عرفها التوجيه الأوروبي (أي النقود التقليدية المستعملة في المعاملات الإلكترونية)، ولاسيما أنّ التعريف المعطى في المادة الأولى لا يوضح المعنى الحقيقي للنقود الإلكترونية الـ E-Money. وفي الشقّ الثاني أيضًا، عند إدراج عبارة "والرقمية" بهدف الإشارة إلى العملات الافتراضية على أنواعها كافة، فإنّ مصطلح "النقود" ليس محبّذًا نظرًا للتوجه السائد بعدم اعتبار العملات الافتراضية نقودًا، أما التعريف لهذه الجهة فهو مبهم بعض الشيء وغير دقيق لناحية مفهوم العملات الافتراضية.

يمتد هذا الالتباس والتناقض لمصطلحات الإعلام وعباراته رقم ٣٠ الصادر عن حاكم مصرف لبنان، والذي ذكر ثلاث عبارات وهي "النقود الإلكترونية" و"العملات الإلكترونية" و"النقود الافتراضية"، من دون إعطاء أي تعريف أو تفسير يوضح الفرق بينها. فكيف لنا أن نعرف نيّة المشرّع الحقيقية في ظل هذا الغموض كله؟

وعليه، نستنتج أنّ القانون اللبناني أتى مبهمًا وغير دقيقٍ لناحية مفهوم النقود الإلكترونية والعملات الافتراضية. فإذا كان القصد فقط العملات

٤٨- Council of Europe: Directive 843/2018, p.54, Ibid.

الافتراضية كما صُرِّح خلال عدة مؤتمرات من قبل بعض البرلمانيين والقانونيين، فلِمَ استُعملت عبارة "النقود الإلكترونية" التي لا تمسّ بأي صلة بالعملات الافتراضية؟ إنّ هذا الالتباس في المفاهيم والمعاني يؤثّر على نطاق تطبيق القانون بحدّ ذاته، فهل يُطبّق فقط على العملات الافتراضية أم أيضًا على النقود الإلكترونية؟

وفرضًا أنّ المشرّع أراد أن يدلّ بعبارة "النقود الإلكترونية والرقمية" فقط للعملات الرقمية الافتراضية، فلِمَ تمّ لاحقًا التمييز بينهما في الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ١١٦ عندما أورد عبارة "النقود الإلكترونية أو الرقمية"؟

بالإضافة إلى ذلك، وبعد أن أكّد حاكم مصرف لبنان مرارًا على مشروعٍ لإصدار عملة رقمية محلية من قبل المصرف المركزي، فهل ينطبق التعريف المذكور وأحكام القانون على هذه العملة بشكلٍ استباقي؟

في الأحوال جميعها، وضعت المادة ٦١ من هذا القانون مصير "النقود الإلكترونية والرقمية" بيد مصرف لبنان سواء لناحية تحديد ماهيتها وأنظمتها وطرق إصدارها على غرار استعمالها[٤٩].

أما لناحية الشكل، هناك خطأ مادي بسيط في ترجمة المادة الأولى. ففي تعريف عبارة النقود الإلكترونية والرقمية استُبدل حرف العطف الـ"واو" بحرف العطف "أو" فكانت النتيجة "Digital or Electronic Money" بدلًا من "Digital and Electronic Money".

٤٩- المادة ٦١:
تحدد الأنظمة الصادرة عن مصرف لبنان ماهية النقود الإلكترونية والرقمية وكيفية إصدارها واستعمالها والتقنيات والأنظمة التي ترعاها.
نشير إلى أنّ المادة ٦٤ تكرّر بدورها مضمون المادة ٦١ ولو بشكلٍ غير مباشر:...لمصرف لبنان حق إصدار الأنظمة اللازمة المتعلقة بالقواعد المنصوص عليها في هذا الفصل، لا سيما لجهة تنظيم أوامر الدفع والنقود الإلكترونية والرقمية والتحاويل والشيكات الإلكترونية والصورة الرقمية للشيك والتمثيل الرقمي للشيك والشيك الرقمي، وكيفية إصدارها واستعمالها، وأصول حفظ القيود المصرفية ومدة حفظها بالإضافة إلى وسائل الحماية والأمان اللازمة.

ولكن، لعل المادة التي تثير التساؤل الأكبر في هذا القانون هي المادة ١١٦ في الفقرتين ٤ و٥، التي أتت على الشكل الآتي:

"يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة الجناحية من عشرة ملايين إلى مئتي مليون ليرة لبنانية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مَن:

٤- قلّد نقودًا إلكترونية أو رقمية.

٥- استعمل، مع علمه بالأمر، نقودًا إلكترونية أو رقمية مقلَّدة".

فهذه المادة تجرّم وتعاقب فعل تقليد النقود الإلكترونية أو الرقمية وفعل استعمالها مع العلم بحقيقتها.

تكمن الإشكالية باستعمال عبارة "قلّد" وبالأحرى تجريم فعل تقليد "النقود الإلكترونية أو الرقمية". فقد عرّف البعض فعل تقليد العملة المنصوص عنها في قانون العقوبات اللبناني، بأنّها "صناعة عملة على مثال العملة الصحيحة أي عملية اصطناع عملة مزيّفة تقليدًا لعملةٍ صحيحة"[٥٠].

ولكن، وعلى عكس هذه النقود والمعادن، فإنّ العملات الافتراضية المشفّرة المعنية في قانون رقم ٨١/٢٠١٨، والموجودة فقط إلكترونيًا، هي عبارة عن رموز وبيانات رقمية تعتمد على تقنية التشفير والتي تجعل عملية تقليدها إلكترونيًا أمرًا صعبًا للغاية[٥١]، بل إنّ التوجّه السائد يقرّ بوجود استحالة تقنية فيما يتعلّق بتقليد هذه العملات وتزويرها[٥٢].

٥٠- نادر عبد العزيز شافي، "جرائم التزييف والتقليد والترويج النقدي"، مجلة الجيش، العدد ٢٨٥، أذار ٢٠٠٩.
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content-جرائم-التزييف-والتقليد-والترويج-النقدي

٥١- Lyndsey Gilpin, "10 things you should know about Bitcoin and digital currencies", TechRepublic, 21 May 2014, Accessed 18 March 2018.
https://www.techrepublic.com/article/10-things-you-should-know-about-bitcoin-and-digital-currencies

٥٢- Chris Rose, "The Evolution Of Digital Currencies: Bitcoin, A Cryptocurrency Causing A Monetary Revolution", **International Business & Economics Research Journal**, vol.14, no.4, 2015, p.618.
https://www.researchgate.net/directory/publications

فكيف تمّ تجريم فعل تقليد النقود الإلكترونية والرقمية، في حين أنّ هذا الفعل بحدّ ذاته وبحسب الفقهاء هو غير ممكن تقنيًا؟ وعليه، تستوجب الفقرتان ٤ و٥ من المادة ١١٦ التوضيح تبعًا لما تقدّم.

ب- بالنسبة إلى البيانات الرقمية

على الرغم من وجود قانون الحق في الوصول إلى المعلومات رقم ٢٨/٢٠١٧، والذي يُعدّ أول قانون يتناول صراحة البيانات والمعلومات، إنّما ضمن إطار محصور بتلك المتوافرة لدى أجهزة القطاع العام وإداراته كافة (مع وجود الاستثناءات)، كانت الحاجة ملحّة لقانونٍ يختص بالبيانات الرقمية الشخصية كافة. وهنا تكمن أهمية القانون رقم ٨١/٢٠١٨، الذي يضع بدوره الأسس والقواعد التنظيمية من ناحية تجميع البيانات ذات الطابع الشخصي ومعالجتها واستخدامها.

وصحيح أنّ القانون المذكور يشكّل خطوة جيدة ومنتظرة منذ سنوات، ولكنّه يتضمن ثغرات قانونية مرتبطة بالبيانات الرقمية وبعضًا من العبارات المبهمة الواجبة التوضيح، نذكر منها:

- كان من المحبّذ توسيع نطاق القانون ليشمل أكبر عدد ممكن من البيانات عن طريق استعمال عبارة "البيانات الشخصية" بدلًا من "البيانات ذات الطابع الشخصي"، نظرًا لكون النطاق العملي والتقني للعبارة الثانية، مقيّدًا وأضيق بكثيرٍ من عبارة "البيانات الشخصية". بالتالي، مع اعتماد عبارة "البيانات ذات الطابع الشخصي" يكون القانون محصورًا بفئةٍ معيّنة من البيانات فقط.

- بالنسبة إلى تعريف البيانات ذات الطابع الشخصي والوارد في المادة الأولى من القانون على النحو الآتي:

"البيانات ذات الطابع الشخصي (Données à caractère personnel/ Personal Data): هي أنواع المعلومات المتعلقة جميعها بشخصٍ طبيعي،

والتي تمكّن من التعريف به، على نحو مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك عن طريق مقارنة المعلومات المتعددة المصادر أو التقاطع فيما بينها".

من البديهي الإشارة إلى الخطأ المادي في ترجمة عبارة البيانات ذات الطابع الشخصي إلى اللغة الإنكليزية والواردة Personal Data أي البيانات الشخصية. ولعل الترجمة الصحيحة هنا هي Personally Identifiable Information–PII.

وأما لناحية المضمون، فالتعريف يثير بعضًا من الالتباس نظرًا لأنّه ورد بعباراتٍ واسعة جدًا من دون تحديد فئات أو نطاق البيانات المعنية. وانطلاقًا من أول ملاحظة أبديناها في هذه الفقرة، كان من المحبّذ اعتماد تعريف الاتحاد الأوروبي للبيانات الشخصية في تنظيم الـ GDPR، الذي أتى مفصلًا وشاملًا ضمنيًا للبيانات ذات الطابع الشخصي، ما جعل نطاق تطبيقه يتضمّن البيانات الشخصية على غرار ذات الطابع الشخصي. وعليه:

– إنّ اعتماد تعريف[٥٣] الـ GDPR (والذي عدّل القوانين الأوروبية السابقة) يوسّع نطاق تطبيق القانون رقم ٨١/٢٠١٨، ما يجعله شاملًا وغير محصورٍ ببضعة فئات من البيانات فقط. فمن المحتّم أن تكون أنواع البيانات كافة تحت الغطاء القانوني، تجنبًا لنكل أي بيانات وبالتالي تفادي أي عقبات مستقبلية عند تطبيق القانون.

– لصفة المجرم دور بارز في تشديد العقوبات، الأمر الذي يغيب عن هذا القانون والذي كان وجوده محبّذًا. ففي عصرنا هذا، يؤدّي التقني دورًا في شدة الأهمية، فمن الضروري تشديد العقوبة عند استغلاله لصفته ومعرفته المهنية.

٥٣- راجع (أولًا) الفقرة (ب).

– أما بالنسبة للعقوبات المذكورة في هذا القانون، فهي تتأرجح ما بين الحدّين الأدنى والأقصى، من دون وجود أي معايير تسهم في إرشاد القاضي لفرض العقوبة الأنسب تبعًا للفعل الجرمي.

ملاحظة

١– تحصر المادة الأولى من القانون رقم ٨١/٢٠١٨ نطاق تطبيقه ببيانات الفرد الطبيعي فقط، فتُثار الإشكالية الآتية: ما مصير بيانات الهيئات المعنوية وبيانات الموظفين والمستخدمين الشخصية؟ بل ما مصير سائر البيانات التي لا تدخل في نطاق عبارة "البيانات ذات الطابع الشخصي؟".

٢– ينصّ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، على البيانات ذات الطابع الشخصي التابعة للأفراد كما الهيئات المعنوية (المادة ١) الموجودة لدى إدارات الدولة. وبدورها، تنصّ المادة ١٠٤ من قانون المعاملات الإلكترونية على خضوع معالجة هذه البيانات وحق الوصول إليها وتصحيحها لدى هذه الإدارات (خارج أطر النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بها) لأحكام هذا القانون.

إذًا، نستنتج أنّ البيانات ذات الطابع الشخصي الموجودة لدى الإدارات العامة، تدخل ضمن نطاق القانون ٨١/٢٠١٨. ولكن وسندًا إلى ما أبديناه في الملاحظة الأولى، تُثار التساؤلات حول مصير البيانات التابعة للهيئات المعنوية التي نصّ عليها القانون، الحق في الوصول إلى المعلومات. فعند تطبيق المرفق العام لأحكام القانون ٨١/٢٠١٨، هل سيتمّ استبعاد بيانات الهيئات المعنوية الموجودة بحوزتها؟

الخاتمة

مع ظهور التقنيات الحديثة التي جرّت العالم إلى النطاق العلوي والحقل الرقمي، نجحت بدورها العملات الافتراضية والمشفّرة في الارتداد من المجال الافتراضي البحت إلى العالم الواقعي، إذ شكّلت نوعًا من الانقلاب على النظام النقدي والاقتصادي العالمي.

ولكن سرعان ما تبلور الجانب المظلم من هذا "الانقلاب"، فكالمعتاد كان المجرم السيبراني سبّاقًا في إيجاد ما يستغله لمنافعه الجرمية بعيدًا عن متناول سلطات إنفاذ القانون والقضاء. الأمر الذي ولّد طرقًا جديدة لارتكاب الجرائم التقليدية، بل ظهرت أفعال غير مشروعة، حديثة من نوعها، غير قابلة للتكيّف مع النصوص الحالية. ولكن لم يكتفِ المجرم السيبراني باقتراف جرائم العملات الافتراضية والمشفّرة على حدة، بل عمد في الكثير من الأحيان إلى دمجها مع حقول تقنية أخرى أبرزها البيانات الشخصية الرقمية. فهذه البيانات التي تحوّلت إلى الرأسمال الرئيسي في عالم التجارة والاقتصاد الرقمي، غدت أداةً جرمية تسهّل ارتكاب جرائم العملات الافتراضية، أي أضحى هناك ترابط مباشر بين هذه العملات والبيانات الشخصية.

إنّ ارتفاع وتيرة هذه الأفعال والخسائر الفادحة الناتجة عنها دفعت بالمجتمع الدولي إلى اتّخاذ المبادرات التي تمكّنها من تبنّي المواقف السليمة في المستقبل القريب. ومن جهتها، عمدت بعض الدول إلى إنشاء بيئة تشريعية حاضنة للعملات المشفّرة مستفيدة بذلك من توظيفها لخدمتها، في حين اتّخذ البعض الآخر موقفًا سلبيًا عن طريق فرض المنع الكلي على هذه العملات. ولكن يبقى هذا الموقف غير محبّذ نظرًا لعدم فاعليته عند التطبيق.

أما في لبنان، والذي يزمع إلى إصدار عملته الرقمية المركزية، فقد اتّخذ مصرف لبنان موقفًا شبه سلبي عن طريق بعض التصاريح والتعاميم الصادرة عن حاكمه. أما على الصعيد التشريعي، وبعد فترة طال فيه التكييف والتفسير من قبل القضاء نظرًا لغياب القوانين، مرّ قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع مرور الكرام على "النقود الإلكترونية والرقمية" وعلى البيانات ذات الطابع الشخصي. إنّ حصر هذه البيانات والعملات في بضعة نصوص قانونية، لا يجيز ولا يسمح إطلاقًا من حدّ هذه الظاهرة الخطرة والتصدي لها، فنحن بحاجةٍ إلى قوانين مستقلة تتناول الجرائم السيبرانية الأحدث عهدًا، ونصوص تتّصف بالطابع الوقائي والنهج الاستباقي تحسّبًا لغير ما قد يُرتَكب.

المراجع

1. Satoshi Nakamoto, “Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System”, 2008.

-www.bitcoin.org/bitcoin.pdf

2. Grégory Claeys, Maria Demertzis and Konstantinos Efstathiou, “Cryptocurrencies and monetary policy”, ECON Committee of the European Parliament, 2018.

-http://www.europarl.europa.eu/portal/en

3. Brooke Anderson, “Salameh: Central Bank to Launch Digital Currency.” **The Daily Star Lebanon**, 27 October 2017.

-www.dailystar.com

4. Financial Action Task Force (Report): “Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks”, France, June 2014.

-http://www.fatf-gafi.org/publications/

5. Council of Europe: Directive 843/2018 of the European Parliament and of the Council of 30 May 2018 amending Directive 849/2018 on the prevention of the use of financial system for the purpose of money laundering or terrorist financing, and amending Directives 2009/138/EC and 2013/36/EU, **Official Journal of the European Union**, L.156, 19 June 2018.

6. Robby Houben and Alexander Snyers, “Cryptocurrencies and Blockchain Legal Context and Implications for Financial Crime, Money Laundering and Tax Evasion”, TAX3 Committee of the European Parliament, July 2018.

7. “Cryptocurrency”, English Oxford Living Dictionaries, Oxford.

-https://en.oxforddictionaries.com

8. European Union-Policy Department for Economic, Scientific and Quality of Life Policies (Study): “Cryptocurrencies and blockchain Legal context and implications for financial crime, money laundering and tax evasion”, July 2018.

9. Tom Chitty, “What is blockchain? CNBC explains”, CNBC, 2 June 2017.

-https://www.cnbc.com

10. https://bitcoin.org/en/faq

11. “How Cryptocurrency is Disrupting the Global Economy”, Medium, 10 January 2018.

-https://medium.com

12. Arjun Kharpal, “Tokenization: The World of ICO’s”, CNBC, 16 July 2018.

-https://www.cnbc.com

13. Council of Europe: Regulation 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data, and repealing Directive 95/46/EC (General Data Protection Regulation), Official Journal of the European Union, L.119, 4 May 2016.

14. https://coinmarketcap.com

15. Bouveret Antoine and Vikram Haksar, “What Are Cryptocurrencies? A Potential New Form of Money Offers Benefits While Posing Risks”, Money, Transformed The Future of Currency in a Digital World, International Monetary Fund, June 2018.

-www.imf.org

16. Europol (Report): “Internet Organised Crime Threat Assessment”, IOCTA, 2018.

17. FATF (Report): “Report to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors”, Paris, July 2018.

-http://www.fatf-gafi.org

18. “The World’s most valuable resource is no longer oil, but data”, **The Economist**, 6 May 2017.

-https://www.economist.com

19. “Facebook fined for data breaches in Cambridge Analytica scandal”, **The Guardian**, 11 July 2018.

-https://www.theguardian.com

20. Barbora Nedvědová and Dominik Stroukal, “Bitcoin and Other Cryptocurrency as an Instrument of Crime in Cyberspace”, International Institute of Social AND Economic Sciences , Istanbul, November 2016.

-http://www.iises.net

21. Clare Jones, “Digital currencies and organised crime update”, Financial Regulation International, 2018.

-http://eprints.uwe.ac.uk

٢٢. محسن المحمدي، "حينما تصبح البيانات الخاصة بترول العصر"، **جريدة الشرق الأوسط**، لندن، ٥ تشرين الأول ٢٠١٧.

-https://aawsat.com/

23. Lydia Smith, “Coincheck: World’s largest cryptocurrency theft worth £380m reported in Japan”, **Independent**, 28 January 2018.

-https://www.independent.co.uk

24. Jeremiah O'Connor and Dave Maynor, “COINHOARDER: Tracking a Ukrainian Bitcoin Phishing Ring DNS Style”, Cisco, 14 February 2018.

-https://blog.talosintelligence.com

25. Cyber Threat Alliance, “THE ILLICIT CRYPTOCURRENCY MINING THREAT”.

-https://www.cyberthreatalliance.org

26. National Cyber Security Centre, and National Crime Agency (Report): “The Cyber Threat to UK Business”, London, 2017-2018.

-https://www.ncsc.gov.uk

27. Sylvan Lane, “CFTC files charges in two cryptocurrency fraud cases”, The Hill, 19 January 2018.

-https://thehill.com

٢٨. "أول جريمة من نوعها بالإمارات.. عملية نصب بالبيتكوين"، الخليج أونلاين، ١٢ شباط ٢٠١٨.

-http://alkhaleejonline.net

29. U.S. Securities and Exchange Commission.

-https://www.sec.gov

30. The European Securities and Markets Authority-ESMA (Statements): "ESMA HIGHLIGHTS ICO RISKS FOR INVESTORS AND FIRMS', 13 November 2018.

-https://www.esma.europa.eu

31. Wang Chun Wei, "Resale Options and Cryptocurrency Mispricing", University of Queensland, Australia, September 22, 2018.

-https://papers.ssrn.com

32. Valeriia Dyntu, "CRYPTOCURRENCY AS A MEANS OF MONEY LAUNDERING", Entrepreneurship, **Economy and Law Journal**, Kiev, 2018.

-http://pgp-journal.kiev.ua

33. FATF (Recommendations): "Regulation of virtual assets", Paris, October 2018.

34. Tom Keating, David Carlisle and Florence Keen, "Virtual currencies and terrorist financing: assessing the risks and evaluating responses", TERR Committee of the European Parliament, 2018.

35. Twitter

36. Europol (Press Release): "ILLEGAL NETWORK USED CRYPTOCURRENCIES AND CREDIT CARDS TO LAUNDER MORE THAN EUR 8 MILLION FROM DRUG TRAFFICKING", 9 April 2018.

-https://www.europol.europa.eu

٣٧. هيئة الأسواق المالية/مصرف لبنان، إعلام رقم ٣٠ تاريخ ٢٠١٨/٢/١٢، **الجريدة الرسمية العدد ٨**، ٢٠١٨.

38. Europol (Report): "Internet Organised Crime Threat Assessment", IOCTA, 2017.

39. Russell Goldman, “What We Know and Don’t Know About the International Cyberattack”, **The New York Times**, 12 May 2017.

-https://www.nytimes.com

40. Google

٤١. نادر عبد العزيز شافي، "جرائم التزييف والتقليد والترويج النقدي"، **مجلة الجيش**، العدد ٢٨٥، أذار ٢٠٠٩.

-https://www.lebarmy.gov.lb

42. Lyndsey Gilpin, “10 things you should know about Bitcoin and digital currencies”, TechRepublic, 21 May 2014.

-https://www.techrepublic.com

43. Chris Rose, “The Evolution Of Digital Currencies: Bitcoin, A Cryptocurrency Causing A Monetary Revolution” **International Business & Economics Research Journal**, vol.14, no.4, 2015.

-https://www.researchgate.net

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

التأثير الاقتصادي للهجمات الإلكترونية

العميد المهندس روبير منصور ١٠٨

فرنسا: مشهد سياسي في طور إعادة التشكّل

د.فاليري أزهري ١١٠

التأثير الاقتصادي للهجمات الإلكترونية

العميد المهندس روبير منصور

واحدة من أهم المخاطر الإلكترونية تكمن في الاعتقاد بأنّ الهجمات الإلكترونية غير موجودة. أما الخطر الآخر فهو في محاولة معالجة المخاطر المحتملة جميعها.

حاليًا أصبحت الهجمات الإلكترونية أكثر تواترًا، ويمكن أن تستهدف وتؤثّر في أهداف من كل الأحجام حول العالم. ويطرح المجتمع الرقمي أنواع مختلفة من التحديات بأوجهٍ مختلفة ومن بينها الأثر الاقتصادي للهجمات الإلكترونية.

بدأت الدول والشركات والوزارات وغيرها من القطاعات بالاستثمار بشكلٍ كبير في مجال التدابير الأمنية، في محاولة منها لخفض أعداد الهجمات الإلكترونية أو حتى منع حصولها، ولكن هل تُعد كلفة هذه التدابير مقبولة؟

وفقًا إلى تقرير صدر حديثًا عن مؤسسة "Lloyd's" تبيّن أنّه يمكن لهجومٍ إلكتروني شامل أن يتسبب بخسائر اقتصادية، يمكن أن يصل حجمها إلى ٥٣ مليار دولار، وهي كلفة تفوق حجم الخسائر الناجمة عن إعصار "ساندي" الكارثي الذي ضرب الولايات المتحدة في العام ٢٠١٢. وأشار التقرير إلى أنّ الخطر الإلكتروني هو تهديد عالمي يتزايد وطأة. التحوّل الرقمي يُحدث ثورة في مجال النماذج التجارية، كما يتسبب بتحوّلاتٍ تطال حياتنا العادية، ويجعل الاقتصاد العالمي أكثر عرضة للهجمات الإلكترونية.

احتساب الأثر الاقتصادي للهجمات الإلكترونية مسألة في غاية الصعوبة

لأن المعلومات المجموعة غير مكتملة. بعض البلدان يتمتع بأنظمةٍ قوية معتمدة لجمع المعلومات المتعلقة بحوادث الهجمات الإلكترونية، ولكنّنا نجد في بلدان أخرى أنظمة ضعيفة لنقل المعلومات، وأحيانًا أخرى يمكن أن تكون هذه الأنظمة غير موجودة إطلاقًا.

الهدف من هذا المقال هو تقديم مقاربة تحليلية عن تأثير الخروقات التي تطال المعلومات والجرائم الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني من وجهة النظر الاقتصادية. هذا المقال يُبرز أيضًا الأرقام المتعلقة بالكلفة العالمية والنتائج التي تنجم عن مثل هذه الهجمات، ويصف بعض الحلول لمثل هذه التأثيرات.

فرنسا: مشهد سياسي في طور إعادة التشكّل

د.فاليري أزهري

تشكّل المسار الديمقراطي في فرنسا بشكلٍ تدريجي واعتماده جاء بطريقةٍ بطيئة. في معظم دول العالم تأتي الديمقراطية بعد نظام ملكي أو (آخر) سواء عن طريق الثورة أو عبر التسوية. في حالة فرنسا، اقترن إرساء النظام الديمقراطي بالمعاناة، لأنّ المؤرخين أجمعوا على أنّ الثورة الفرنسية التي اندلعت في العام ١٧٨٩ هي التي أدت إلى إرسائها. على الرغم من حدوث ثورة في العام ١٧٨٩ وأخرى في العام ١٨٤٨، إلا أنّ تأسيس الإمبراطورية الثانية أو النظام كان أمرًا صعبًا. حتى أنّ الإمبراطورية الثانية ظهرت على أنّها ردة فعل على الديمقراطية، ما أدى إلى ثورة سكان باريس (العامية)، ولم تأخذ الديمقراطية شكل الجمهورية حتى العام ١٨٧٥. بالفعل تمّ إرساء سياسة لكي تجسّد الجمهورية الأمة، وتعكس بدورها فكرة الجمهورية الديمقراطية. وهكذا تأسست حياة سياسية وفي نفس الوقت كانت تتطوّر الأمة والديمقراطية. الثورة الصناعية، التطور، تعاظم الحريات، كلها عوامل تفسر بشكلٍ جزئي هذا التطور. نتيجة لذلك، شهد البلد بروز حرية الصحافة، الحرية النقابية، تعدّد الجمعيات، خاصة الأحزاب السياسية.

في بداية القرن العشرين، أصبحت الأحزاب بمثابة اللاعبين الأساسيين للحياة السياسية في فرنسا. في الوقت الذي كانت فيه الدولة تتمأسس، كانت الأحزاب السياسية تنظّم نفسها للمشاركة في المنافسة على المراكز والمواقع القيادية. إنّ المنافسة على استلام الحكم تجري في مناخ انتخابي حيث يتمّ تبادل "المنافع السياسية" مقابل الأصوات. في هكذا

نظام، على المرشحين استخدام تقنيات جديدة لحصد الأصوات: برنامج انتخابي، دعاية، تواصل... المنافسة تصبح مسيّسة. الأحزاب السياسية والمواطنون هم أساس حسن سير الديمقراطية.

شيئًا فشيئًا، بدأت الأحزاب السياسية القوية تفرض نفسها في مواجهة الأحزاب الصغيرة، حيث بدأت هذه الأحزاب تتمحور تدريجيًا حول الانقسام الحاصل بين اليمين واليسار. مع مرور الوقت، ترسخت السياسة لدى الفرنسيين الأمر الذي أثّر بشكلٍ مباشر أو غير مباشر على الديمقراطية، وتطوّر النظام على وقع الأزمات أو الحروب. الفترة التي فصلت الحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب العالمية الثانية هزّتا فرنسا ونظامها السياسي، تأرجحت الجمهورية الرابعة ولم تعد تتماشى مع التطوّر الحاصل. وعلى وقع الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية والحروب، تطوّر النظام نحو الجمهورية الخامسة. ابتداء من العام ١٩٥٨، بدأ المشهد السياسي الفرنسي يتّجه نحو الثنائية الحزبية، حيث بدأت الأحزاب السياسية تتجمّع تدريجيًا في معسكرين: اليمين واليسار، مهمّشة بذلك بعض الأحزاب التاريخية.

على الرغم من أنّ الجمهورية الخامسة لا تزال المرجعية في أيامنا هذه، إلا أنّ المشهد السياسي بدأ يتغيّر. فمنذ بضع سنوات، بدأنا نحس بهشاشة الوضع وبدأت عملية إعادة التشكل. الأزمة الاجتماعية التي تعيشها فرنسا اليوم ذاع صيتها.

إلى أي مدى سوف ينشّط اعتماد الديمقراطية في فرنسا نظامها السياسي ويصل به إلى ثنائية حزبية؟ كيف ستعمل أزمات القرن العشرين على زعزعة النظام الموجود؟ هل ستكون الأزمة الاجتماعية السياسية الحالية مقدّمة لتغيير النظام؟

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N° 108 - April 2019

Fighting extremism

In the recent phase, terrorist groups have suffered a series of defeats that have led to the decrease of their danger and their zones of control. This fact was clearly embodied in Lebanon, as the LAF and the other security agencies were able to defeat the terrorists through military confrontations and halting the activities of terrorist cells in a clear way through security follow up, thus directly contributing to preserving security and stability at the borders and reassuring citizens as well as returning vast parts of land to their owners in the eastern border regions.

However, these accomplishments, despite their importance, are not sufficient to completely eradicate terrorism, because it is based on destructive mentalities that idolize violence and hatred and aim to lure people, particularly the youth, with material temptations and confessional nuances that allow murder, displacement, torture and destruction. Therefore, it is inevitable to eradicate these mentalities so that the military victory may be fused with an intellectual victory and terrorist currents become prohibited from reproducing themselves in the minds of society.

In this context, a strategy should be adopted in which all available means are invested to spread the culture of tolerance, openness and forgiveness.

Undoubtedly, the role of the family is key for the success of this goal, as family is the first core for the establishment of an individual and the environment in which one gains the values of patriotism and dialogue and becomes prepared to perform an active role in building and developing a society and aware of the danger of the terrorist mentality on his future and that of his family and nation.

Moreover, cultural institutions represent a main factor in fighting extremism, for their direct contribution in upbringing new generations and enhancing their patriotic spirits as well as immunizing them from extremist mentalities and educating them with bright scientific insight and artistic works in addition to the principle of tolerance, at the mental and the practical levels.

Furthermore, we shed light on the importance of joining all efforts in society institutions, particularly media and religious institutions in order to enroot the concepts of peace and enlighten the youth regarding the consequences of dark terrorist doctrines that do not comply with the values of monotheistic religions. The battle against terrorism still remains and it requires unity and scientific dialogue as well as extensive efforts with the aim of eradicating terrorist mentalities and contribute in ridding the world of their evil impact.

Brigadier General Ali Kanso
Director of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader
Prof. Issam MOUBARAK

Editor in Chief: Prof. Issam Moubarak
Editorial Secretary: SGT. Jihane Jabbour

Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.*

7- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

8- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb

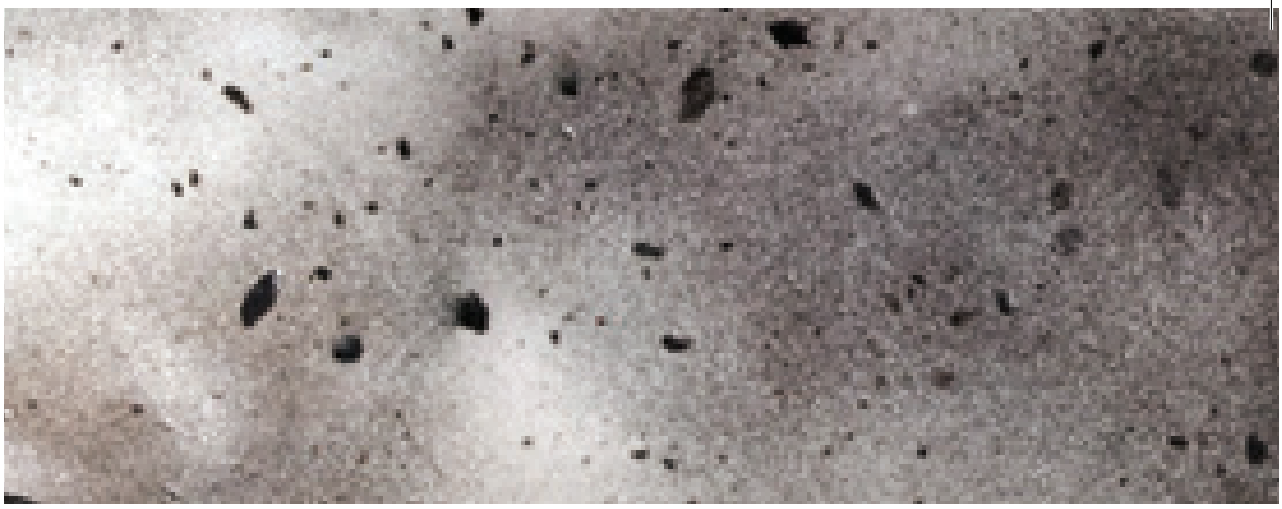

Contents

N° 108 - April 2019

The Economic Impact of Cyber-Attacks

B. Gen. Eng. Robert Mansour ***5***

La France: un Paysage Politique en Recomposition

Dr. Valérie Azhari ***31***

Abstracts. ***54***

Résumés. ***59***

The Economic Impact of Cyber-Attacks

B. Gen. Eng. Robert Mansour*

Introduction

The increased use and integration of IT systems and networks in business and commercial entities bring both opportunity and danger. As more companies integrate and incorporate cloud-based systems into their infrastructure to move processes online, the threat of cyber-security breach increases, and the damage it can cause is growing dramatically. Today, all companies are reliant on information technology to a certain extent. Due to this, companies need to make security as a top priority since the threat of such a system being down directly injures the internal work of the company or any agency. Conversely, many organizations count on network infrastructures that are formed of older, out-of-date components that run the vulnerable software, and thus lack cyber resilience.

* *Officer in the Lebanese Army*

Cyber-criminal activity is one of the major challenges that humanity will face in the next two decades.

Cyber-terrorism and data breaches are the greatest threat to every individual and any company in the world, and one of the biggest problems with mankind. The impact on society is reflected in the numbers[1].

The World Wide Web, "www", was invented in 1989. The first-ever website went live in 1991. Today, there are more than 1.2 billion websites. There are around 3.8 billion internet users in 2017 (i.e. 51% of the world's population of 7 billion), up from 2 billion in 2015. Cyber-security Ventures predicts that there will be more than 6 billion internet users by 2022, and more than 7.5 billion internet users by 2030.

Microsoft estimates that digital growth, with its evaluation of online data volumes, will be 50 times greater in 2020 than they were in 2016.

"The Big Data Bang" is an IoT[2] (Internet of Things) world that will explode from 2 billion objects (smart devices that communicate wirelessly) in 2006 to a projected 200 billion by 2020, according to Intel.

Gartner[3] estimates that more than half a billion wearable devices will be sold worldwide in 2021, up from roughly 310 million in 2017. Wearables include smartwatches, head-mounted displays, body-worn cameras, Bluetooth headsets and fitness monitors.

Despite the promises from biometrics developers predicting a future with no more passwords, which may, in fact, come to pass at one point in the far out future, a 2017 report mentions

1- https://cybersecurityventures.com/hackerpocalypse-cybercrime-report-2016/, access date: 02/05/2018.

2- https://internetofthingsagenda.techtarget.com/definition/Internet-of-Things-IoT, access date: 03/05/2018.

3- Gartner is the world's leading research and advisory company.

that the world will need to cyber protect 300 billion passwords globally by 2020.

Each year, there are 111 billion lines of new software code being produced that introduces a massive number of vulnerabilities that can be exploited.

The world's digital content is expected to grow tremendously. It is doubling in size every two years, and by 2020 the digital universe, the data that is created and copied annually, will reach 44 zettabytes (ZB), or 44 trillion gigabytes (GB). (This is how big a zettabyte is[4]).

The far corners of the Deep Web, known as the Dark Web, are intentionally hidden, and used to conceal and promote terrible criminal activities. Some estimates put the size of the Deep Web (which isn't indexed or accessible by search engines) at as much as 5,000 times larger than the surface web and growing rapidly at a rate that defies quantification, according to one report[5].

ABI, a technology market intelligence company, has forecasted that more than 20 million connected cars will ship with built-in software-based security technology by 2020, and Spanish telecom provider Telefonica states by 2020, 90% of cars will be online, compared with just 2% in 2012[6].

Hundreds of thousands, and possibly millions, of people can be hacked now via their wirelessly connected and digitally monitored Implantable Medical Devices (IMDs), which include Implantable Cardioverter Defibrillators (ICD), deep brain neurostimulators, pacemakers, insulin pumps, ear tubes and more.

4- One zettabyte equals 270 bytes

5- https://www.csoonline.com/article/3241816/security/cyber-attack-surface-facts-figures-and-statistics-for-2017-to-2022.html, access date: 04/05/2018.

6- Ibid

The impact on countries is just as important when it comes to international relations. Just look at the hack of the Democratic Party and the publication of confidential emails during the 2016 US presidential election, which elevated cyber security in the context of international affairs to a new level around the world.

Hackers will target any industry they can profit from, and this is highlighted by the wide range of nations and industries impacted by the ransomware attack last month. Aside from any financial loss the biggest impact can be on reputation and share price.

Right now, cyber-criminals and bad actors are busy stealing data from within corporate networks and listing it for sale on the dark web. Most organizations neither know about it nor are they equipped to detect or do anything about it. Employee names, addresses, logins, and corporate credit card information is readily available, and companies carry on completely unaware of any illegal activity.

Most companies are not doing enough to secure the assets they're creating. Large organizations can have incredibly complex networks and 'border-control' issues as they can struggle to secure their IT infrastructure & supply chain. Smaller organizations find it easier to understand where their system borders are, but may lack resource and expertise to secure them[7].

However, analysis shows that some sectors are potentially more at risk than others. For example, according to Price water house Coopers' 2014 "Global Economic Crime Survey", 39% of financial sector respondents said they had been victims of

7- https://www.finance-monthly.com/2017/07/your-thoughts-how-are-cyber-threats-damaging-the-global-economy-markets/

cyber-crime, compared with only 17% in other industries. Other research from Trend Micro assessed breaches that took place between 2005 and 2015 and showed health care as the most highly targeted industry for data breaches[8].

The vice president of MEMS and Sensing Solutions at Fairchild Semiconductor, Dr. Janusz Bryzek, predicts that there will be 45 trillion networked sensors 20 years from now. This will be driven by smart systems, including IoT, mobile and wearable market growth, digital health, context computing, global environmental monitoring, and IBM Research's "5 in 5", Artificial Intelligence (AI), hyper-imaging, macroscopes, medical "labs on a chip," and silicon photonics[9].

Ultimately, businesses need to consider the cost/benefit of investing in better security systems and changes in practice, to reduce the impact on their business-critical processes. Investment in these approaches may be seen as disproportionately high given the likely impact of an attack; but as we've seen successful attacks can, and do, negatively impact reputation in significant means, and it is these intangibles that are hard to regain. Rather than an expense, improving security should be viewed as an investment, and insurance against brand damage to help ensure future longevity.

Consequently we came to the big question, are detection and security measures worth the investments?

Body

Seldom a day passes without a new media story about hacking schemes, data breaches, or cyber-attacks impacting individuals, companies, and even governmental agencies.

8- https://www.pwc.com/crimesurvey

9- Ibid.

Threats and attacks could be against any sector; healthcare, defense, military, communications, ports, banks, power-plants and grids, critical infrastructures, financial, food and agriculture, transportation, and any database. Consequently, the internet is being weaponized, and cyber-security companies could be considered part of our defense industry.

As a matter of fact and illustration, on February 4th, 2016, due to the cyber-attacks on the Central Bank of Bangladesh, the losses were estimated not less than $81m, in addition to the prevention of another $850 million in transactions from being processed. The Yahoo breach resulted in more than 500 million users having their data stolen. The type, scale, and malicious nature of attacks are becoming more deep and profound. Even with the well documented confrontational or adversarial effects of an attack or hack, many companies have neither sufficient policy in place to be protected against this threat, nor do they possess an adequate response plan for an attack [10].

Fundamentally, companies don't have full control over the motivations or capabilities of their attackers, but they can make it harder to access their classified information and networks. Attackers include cyber criminals, hacktivists (who are politically motivated to cause damage), and even industry competitors and foreign intelligence services, attempting to gain economic advantage, uncover strategies, or damage reputations.

The consequences or outcomes of an attack have different effects as well, ranging from data theft, data deterioration or damage (deleting or wiping files), and exploring and interrupting systems or services. The information collected can include any number of objects or articles, for example concerning e-commerce platforms, security question answers, which are

10- https://themarketmogul.com/cyber-security-attacks-effects-role-law/, access date: 29/04/2018.

used by platforms to protect users when resetting passwords and authorizing accounts. Such answers, containing a mother's maiden name for example, could be the same across multiple services, and are widely used by an extensive variety of other platforms including Apple's iTunes and Amazon Prime, which can be exploited to access other data. Though companies are becoming more sophisticated in coding and encrypting moving data (i.e., data transmitted between entities) data at rest is often left unsecured and unsafe. Hence, this is therefore not unlike a criminal syndicate following a heavily secured truck to an unsecured warehouse where the cargo is unloaded.

Furthermore, attackers can use ransomware to hold data hostage in return for a massive acquisition. Ransomware provides cyber attackers with an easy method to extract more money directly from users, and Cisco noted, in their 2016 Annual Security Report, that the use of such software is on the rise.

In May, 2017, after the WannaCry attack[11], cyber-security became a top priority in organizations of every type throughout the world. The young cyber-security industry also became a hot topic on Wall Street, and many stocks soared in price. As a result, WannaCry held the title as the most unprecedented cyber-attack of the year because of the incredibly broad impact and how fast the attack spread. Once WannaCry was activated to unleash devastation, it quickly spread to reportedly more than 100 countries in less than 24 hours. And while the Ransomware attackers only received over $140,000 in bitcoin from the operation, a report by CBS News said that the losses due to the ransomware attack were estimated to reach around $4 billion[12]!

11- https://www.symantec.com/blogs/threat-intelligence/wannacry-ransomware-attack, access date: 10/05/2018.

12- https://www.lbmcinformationsecurity.com/blog/4-of-the-most-expensive-cyber-attacks-of-2017-and-how-they-could-have-been-prevented, access date: 22/07/2018.

A. Domains of Impact

Market Research Media, for instance, reports that the cyber spending at the federal level in US rose from $7.5 billion in 2007, and would have to grow at 12% a year just to hit $22 billion in 2022.[13] Even at that level, "the annual cyber-security spending of the U.S. federal government is larger than entire national cyber-security spending of most countries in the world," the analysts note, adding that the government sector "is under constant pressure to boost investments in cyber-security technologies"[14]. Accordingly, the major domains are:

i- Data Breaches

A data breach is a security incident or event in which confidential, sensitive, protected data is copied, transmitted, viewed, stolen, or used by an individual unauthorized to do so. One of the biggest phishing incidents in recent history affected Google and Facebook, which both were scammed out of over $100 million in a sophisticated attack[15]. This is concerning because it affects the supply chain and trade relationships. Trade is driven by trust, and if you can't trust who you are trading with, it undermines the relationship.

a. Average Cost of a Data Breach

• Globally: $3.62 million average cost of a data breach, up 17% since 2013[16].

• In the U.S. only: $7.35 million average cost of a data breach, up 25% since 2013, as cleared in figures 1 & 2 below.[17]

13- https://www.fifthdomain.com/civilian/2017/09/01/how-much-does-federal-government-spend-on-cybersecurity/, access date: 08/05/2018.

14- Ibid

15- https://www.theguardian.com/technology/2017/apr/28/facebook-google-conned-100m-phishing-scheme

16- https://www.ibm.com/security/data-breach, access date: 01/10/2018.

17- https://www.statista.com/chart/9918/the-price-tag-attached-to-data-breaches/, access date: 01/10/2018.

b. Average Cost per Record Breached

- Globally: $141 average cost per record breached[18].
- In the U.S. only: $225 average cost per record breached[19].

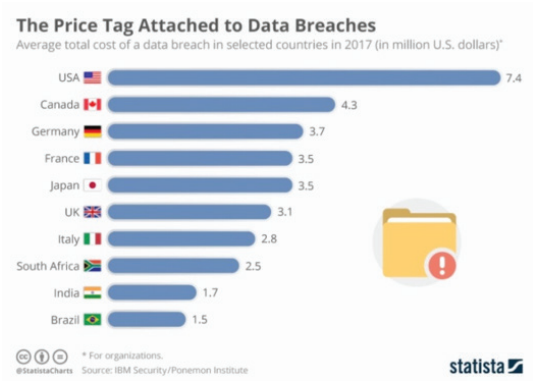

fig1[20]

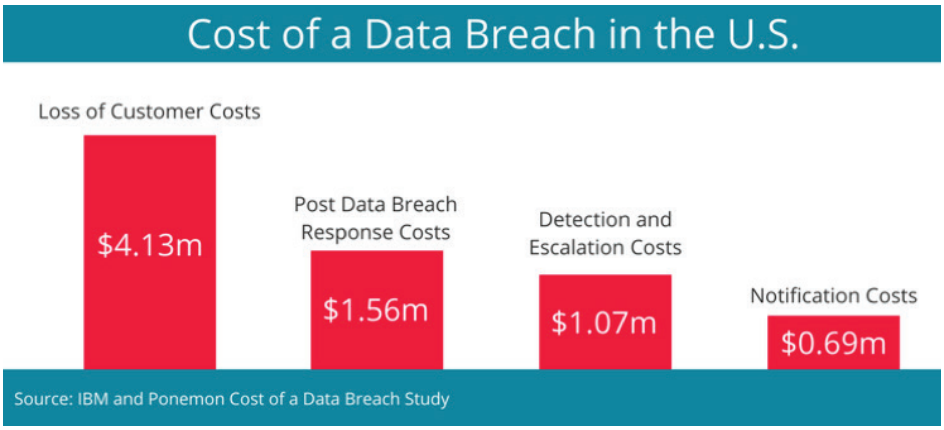

fig2

ii- Social Sites

Through online social media, many other competitive organizations attempt to decrease the reputation, regarding the brand, source, field of job, etc. They post or tweet negative propagations against an organization so that it reduces the trust among the people.

18- Ibid.

19- https://blog.dashlane.com/data-breach-statistics-2018-forecast-everything-you-need-to-know/, access date: 27/05/2018.

20- https://www.statista.com/chart/9918/the-price-tag-attached-to-data-breaches/, access date: 28/04/2018.

iii- Cyber-crime

As crimes with global impact go, a cyber-crime is becoming a world scale issue regarding economy and it ranks third, behind government corruption and narcotics as a global economic scourge[21]. Cyber-crime is harsh, relentless, undiminished, and unlikely to stop. It is just too easy and too rewarding, and the chances of being caught and punished are perceived as being too low. Cyber-criminals, at the high end, are as technologically sophisticated as the most advanced Information Technology (IT) companies, and, similarly, have moved quickly to adopt cloud computing, artificial intelligence, Software-as-a-Service, and encryption. Cyber-crime continues to remain far too easy, as many technology users miss or fail to take the most basic protective actions or measures, and many technology products lack sufficient and suitable defenses, while cyber-criminals use both simple and advanced technology to identify targets, automate software creation and delivery, and legalizing what they steal, converting them into a legal tender[22].

Cyber-crime costs include damage and destruction of data, stolen money, lost productivity, theft of intellectual property, theft of personal and financial data, embezzlement, fraud, post-attack disruption to the normal course of business, forensic investigation, restoration, deletion of hacked data and systems, and reputational harm.

In 2014, taking into account the full range of costs, cyber-crime costed the world between $345 billion and $445 billion.

As a percentage of global GDP, cyber-crime costed the global economy 0.62% of GDP in 2014. Figure 3 below[23], shows some values of this field.

21- Op. cit., p.5

22- Center for Strategic and International Studies, https://www.csis.org/analysis/economic-impact-cybercrime, access date: 8/5/2018.

23- https://www.financialsense.com/contributors/guild/cybercrime-s-global-costs, access date: 05/05/2018.

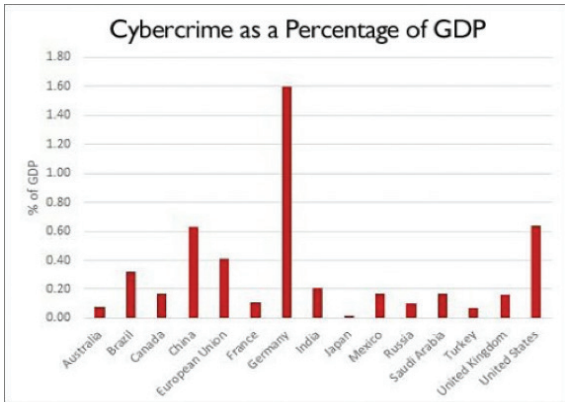

fig3 (2014)

Using the same analytical methods, the range is now between $445 billion and $600 billion. Our second effort at a global estimate suggests that as a percentage of global GDP, cyber-crime cost the global economy 0.8% in 2016[24]. The global cost of cyber-crime continues to increase; this isn't a surprise due to the intensification of this kind of illegal practice. According to an analysis conducted by Cyber-security Ventures, the cost of cyber-crime could reach $6 trillion by 2021[25].

Cyber-crime is no longer driven by the individual acts of basement-dwelling loners. It has grown to become an industry in itself, with vast amounts of money there for the taking for any attacker willing and able to exploit organizations' weaknesses. As attackers become more ingenious, all major fields of interest to those attackers will become more vulnerable. The growth of the cyber-crime activities will force an increase in the global spending on cyber security products and services. Global spending is expected to exceed $1 trillion cumulatively over the next five years, from 2017 to 2021[26]. The fields of cyber-crime include:

- Financial
- Ransomware

24- Op. cit., p.5

25- https://securityaffairs.co/wordpress/50680/cyber-crime/global-cost-of-cybercrime.html, access date: 09/05/2018.

26- Ibid

- Tor[27] and Bitcoin
- Intellectual Property Theft
- Identity Theft

At the same time, more stringent regulations are being put in place, such as the EU's General Data Protection Regulation, GDPR, that will increase the penalty for companies that fail to protect European data from cyber threats.

When this comes into force in 2018, the courts will be able to fine companies up to EUR 20m or 4% of global turnover, whichever is higher, if they fail to comply with the new rules.

The cost of cyber-crime is distributed among all the countries of the world, no one is immune. Table 1 below shows variations by region that are linked to income levels and level of cyber-security maturity, the countries with greater losses are the richest ones[28].

Region (World Bank)	**Region GDP (USD, trillions)**	**Cybercrime Cost (USD, trillions)**	**Cybercrime Loss (%GDP)**
North America	20.2	140 to 175	0.69 to 0.87%
Europe & Central Asia	20.3	160 to 180	0.79 to 0.89 %
East Asia & the Pacific	22.5	120 to 200	0.53 to 0.89 %
South Asia	2.9	7 to 15	0.24 to 0.52 %
Latin America and Caribbean	5.3	15 to 30	0.28 to 0.57 %
Sub-Saharan Africa	1.5	1 to 3	0.07 to 0.20 %
MENA	3.1	2 to 5	0.06 to 0.16%
World	75.8 $	445$ to 608 $	0.59 to 0.80 %

Table1: Regional Distribution of Cybercrime 2017

27- Tor is free software and an open network that helps you defend against traffic analysis, a form of network surveillance that threatens personal freedom and privacy

28- https://securityaffairs.co/wordpress/69401/cyber-crime/cybercrime-cost-2017.html, access date: 24/7/2018.

iv- Cyber-Terrorism

The most dangerous cyber-terrorism attacks are those that affect national infrastructure or business systems. Although cyber-terrorism may not be able to generate the same effect as a physical explosion, cyber-terrorism can lead to extensive monetary loss. If cyber terrorists shut down the Amazon.com website, potential customers would buy goods from other online sellers. In this case, only Amazon.com would lose the sale, however other online sellers would benefit from this incident.

However, if the intrusion resulted in the creation of fake or spurious transactions, especially to key financial institutions, such as the national/federal banks, then this could create a panic amongst businesses, which would, in turn, impact the national economy adversely.

Compared with other terrorism approaches, cyber-terrorism requires fewer people and fewer inputs. Cyber-terrorism does not require the cyber terrorists to be physically present. Cyber terrorists can remotely launch attacks, and remain anonymous by using proxy servers and IP-change methods to hide their real addresses. Because cyber terrorists can easily hide their identity, it is difficult for government agents to trace and capture them[29].

v- Social Engineering

It is a method to get the critical information of authentication and identity by social interaction with the intended person. An outside hacker uses socio-psychological tricks on important employee in context to an organization to gain access to their system. So in this technique the needed information is obtained directly from the person rather than breaking into the system without even realizing that they have been manipulated.

29- Journal of Strategic Information Systems, https://www.researchgate.net/profile/Jian_Hua3/publication/261860155_The_economic_impact_of_cyber_terrorism/links/5a9dc896a6fdccff6d1a19b3/The-economic-impact-of-cyber-terrorism.pdf, access date: 08/05/2018.

vi- Phishing

Phishing is an attempt to acquire vital information such as username, password, credit card details, pin code, account number, unique id through deceiving as trust worthy entity. It can be done by SMS, e-mail, telecommunication etc. As RSA Anti-Fraud Command Center reported the total number of fishing attacks was 59% higher than 2011 in 2012.The global losses estimated at $ 1.5 billion in 2012 was 22% higher than 2011[30].

vii- Malware

The malicious software installed in a system is a malware. Dramatically, it has abilities, and it can communicate to its originator in background without the knowledge of the system administrator. It is the most powerful tool to harm an organization. It can be installed by e-mail, downloading attachment, and sometime by USB or other external devices. In public sector, one e-mail out of 72 in public sector, 163 in education, 218 in finance, 235 in marketing, and 236 in accommodation industry contains a malware[31].

viii- DDoS- Distributed Denial of Service

In distributed denial of service attacks, the attackers makes the resources unavailable to the legitimate users. The attacker creates botnets and malware in the networks and create zombie machines that are remotely controlled by the attacker and constantly send request to the server then the server gets so busy to avail the services or resources to the intended users. According to Neustar[32] survey over 300 businesses were targeted by DDoS attacks. Mostly web based industries such as financial services, telecom services, retail, travel, IT were victimized often. When a website goes down it costs up to $10K per hour[33].

30- https://www.ripublication.com/irph/ijict_spl/ijictv4n9spl_11.pdf, access date: 21/07/2018.

31- Ibid.

32- Neustar, Inc. is an American technology company that provides real-time information and analytics for the Internet, telecommunications, entertainment, and marketing industries.

33- http://www. irphouse.com, access date: 21/07/2018.

B. Cyber Economic Facts/Stats/Results

i- Facts

The cyber security industry is rapidly growing every day. As more specialists join the ranks, more malware is being launched than ever before; 230,000 new malware samples/day. Although more resources are being deployed to counter cyber-attacks, the nature of the industry still has a long way to go before we can, as a whole, catch up with these threats. It's important for us to define what the current information security and cyber security industry looks like with these alarming cyber security facts and stats[34]:

a. There is a hacker attack every 39 seconds, affecting one in three Americans each year.

b. 95% of breached records came from three industries in 2016: Government, retail, and technology.

c. 43% of cyber-attacks target small business. 64% of companies have experienced web-based attacks. 62% experienced phishing & social engineering attacks. 59% of companies experienced malicious code and botnets and 51% experienced denial of service attacks.

d. The average cost of a data breach in 2020 will exceed $150 million, as more business infrastructure gets connected[35].

e. Since 2013 there are 3,809,448 records stolen from breaches every day, 158,727 per hour, 2,645 per minute and 44 every second of every day[36].

f. Over 75% of health care industry has been infected with malware over last year[37].

g.Large-scale DDoS attacks up 140 percent in 2016's fourth quarter[38].

34- https://www.cybintsolutions.com/cyber-security-facts-stats/, access date: 21/07/2018.

35- https://www.juniperresearch.com/press/press-releases/cybercrime-cost-businesses-over-2trillion

36- Op.cit.

37- https://cdn2.hubspot.net/hubfs/533449/SecurityScorecard_2016_Healthcare_Report_Final.pdf

38- Ibid.

h. Approximately $1 trillion is expected to be spent globally on cyber-security from 2017 to 2021[39].

i. Unfilled cyber-security jobs worldwide will reach 3.5 million by 2021. More than 209,000 cyber-security jobs in the U.S. are unfilled, and postings are up 74% over the past five years[40].

j. By 2020 there will be roughly 200 billion connected devices. The risk is real with "Internet of Things"-IoT and its growing. According to figures compiled within a recent Symantec Internet Security Threat Report, there are 25 connected devices per 100 inhabitants in the US[41].

k. Only 38% of global organizations claim they are prepared to handle a sophisticated cyber-attack[42].

l. Total cost for cyber-crime committed globally has added up to 100 billion dollars. Don't think that all that money comes from hackers targeting corporations, banks or wealthy celebrities. Individual users like you and me are also targets. As long as you're connected to the Internet, you can become a victim of cyber-attacks. What does it all mean? Last year, Ginni Rometty[43], said: "Cyber-crime is the greatest threat to every company in the world." And she was right. During the next five years, cyber-crime might become the greatest threat to every person, place and thing in the world.

ii- Concerns

The last years experienced some of the biggest cyber-threats in recent history, with millions of consumers and thousands of businesses affected by everything from major attacks, such as "WannaCry", to the "Equifax", and "Uber" data breaches. Gartner reports that worldwide, information security spending

39- https://cybersecurityventures.com/cybersecurity-market-report/

40- https://www.threatadvice.com/blog/FaceTheFacts

41- https://www.symantec.com/content/dam/symantec/docs/reports/istr-22-2017-en.pdf

42- https://www.tektonikamag.com/wp-content/uploads/2017/05/HP-White-Hat-AI-e-book-04-24.pdf

43- IBM's chairman, president and CEO

will increase tremendously, and the 2017 Cybercrime Report anticipates cyber-crime damages to cost the world trillions annually by 2021[44].

So, how can businesses and governments protect themselves from falling victim to next year's most anticipated security attacks?

a. Sophisticated cyber-attacks are the biggest technology concern in 2018. Breaches and cyber- attacks are becoming a daily occurrence. Targeted attacks, by skilled and persistent cyber criminals, are now a business reality. Cyber-attacks have become more sophisticated and attackers use a variety of tactics, such as:

• Social Engineering by manipulation through "SMiShing", phishing, vishing (voice or VOIP) phishing, etc.

• Malware by malicious software that damages your computer network or information.

• Ransomware, including Petva, WannaCry and NotPetya[45].

b. In the age of Blockchain and Cryptocurrencies, the crypto-jacking "gold rush" will be the top priority for cybercriminals. Crypto-jacking activity began exploding toward the end of 2017, and it's suspected that there will be far more activity in 2018, particularly as the value of cryptocurrencies escalates. What makes this kind of activity interesting is how it has created a blurry line between the everyday Internet user and the cybercriminal. An individual mining cryptocurrency could very well be mining for their own wallet, based on visitors to their own web properties. There is also a very likely chance within those circumstances that disclosed crypto-jacking activity could replace advertising on sites to become an entirely new revenue stream. However, the largest portion of crypto-jacking is likely to occur from legitimate websites compromised to mine currency for the criminal wallet.

44- https://www.csoonline.com/article/3241766/cyber-attacks-espionage/top-5-cybersecurity-concerns-for-2018.html

45- https://www.itgovernance.co.uk/blog/sophisticated-cyber-attacks-are-biggest-technology-concern-in-2018/

c. Malicious script-based attacks, specifically PowerShell-based attacks, are incredibly difficult to identify. They can easily evade antivirus engines, making it that much more appealing to cybercriminals. PowerShell is an attacker's tool of choice for conducting file-less malware attacks.

d. The cybercriminal underground will continue to evolve and grow. While it may seem like we are already overwhelmed by the amount of cyber-attacks occurring daily, this will not slow down in the coming future. In fact, with a recent increase in cybercriminal tools and a lower threshold of knowledge required to carry out attacks, the pool of cybercriminals will only increase. This growth is a likely response to news media and pop culture publicizing the profitability and success that cybercrime has become. Ransomware alone was a $1 billion industry last year. Joining the world of cybercrime is no longer taboo, as the stigma of these activities diminishes in parts of the world. To many, it's simply a "good" business decision. At the same time, those already established as "top-players" in cybercrime will increase their aggressive defense of their criminal territories, areas of operations and revenue streams[46].

e. Security software will have a target on its back. By targeting trusted programs, and the software and hardware supply chain, attackers can control devices, and totally manipulate users. Hackers will leverage and exploit security products, either directly subverting the agent on the endpoint, or intercepting and redirecting cloud traffic to achieve their means.

f. Investing in cyber security fields, training and digital skills will be critical and crucial for business leaders if they want investors to increase confidence in their companies[47].

46- Ibid.

47- https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-02-26/cyber-threats-top-concerns-for-u-k-investors-business-leaders

iii- Results

A successful cyber-attack can cause major damage to any business. It can affect your bottom line, as well as your business' standing and consumer trust. What cyber economic numbers can be resulted, gathered, or collected from the massively expanding cyber-attack surface?

a. Cyber-crime damages will cost the world $6 trillion annually by 2021[48].

b. Global spending on cyber-security will exceed $1 trillion cumulatively from 2017 to 2021[49].

c. The cyber-security unemployment rate is 0%.

d. There will be 3.5 million unfilled cyber-security positions by 2021[50].

e. The demand for cyber-security professionals will increase to approximately 6 million globally by 2019, according to some industry experts cited by the Palo Alto Networks Research Center[51].

f. Billions of dollars are being pumped into cyber-security startups by Venture Capitals -VCs and corporate investors[52]. Moreover, countries of superpower capabilities are spending tremendously in cyber-security domain with high percentage value of GDP that exceeds some budgets of small countries as in the case of USA, presented figure 4 below.

48- https://cybersecurityventures.com/hackerpocalypse-cybercrime-report-2016/, access date: 02/10/2018.

49- https://cybersecurityventures.com/cybersecurity-market-report/, access date: 02/10/2018.

50- https://cybersecurityventures.com/jobs/, access date: 02/10/2018.

51- https://cybersecurityventures.com/2015-wp/wp-content/uploads/2017/10/2017-Cybercrime-Report.pdf, access date: 22/07/2018.

52- https://www.csoonline.com/article/3241816/security/cyber-attack-surface-facts-figures-and-statistics-for-2017-to-2022.html, access date: 06/05/2018.

Figure 4 : Cybersecurity spending in the U.S., percent of GDP and USD billions, 2009-2017

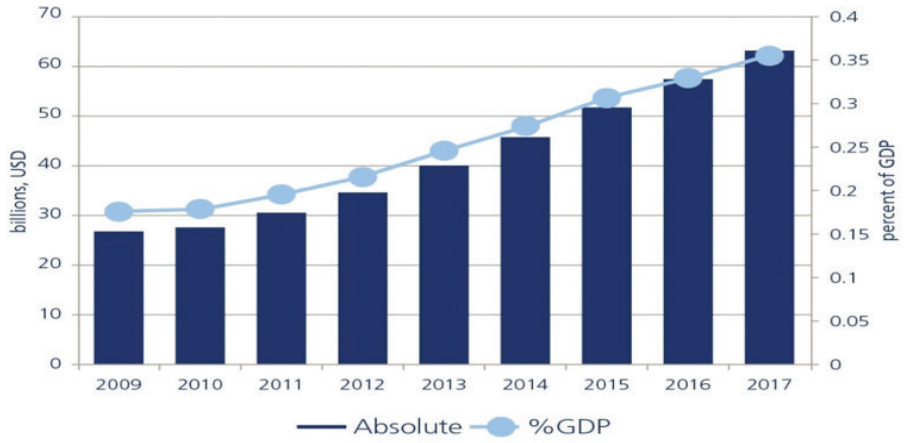

Source: TIA's 2010-2017 ICT Market Review and Forecast, available at: http://test.tiaonline.org/resources/market-forecast

fig4

g. Reputational damage: Cyber-attacks can damage the targeted business reputation, and erode the trust of customers. Potentially, this could lead to:

- Loss of customers
- Loss of sales
- Reduction in profits

h. Legal consequences: Data protection privacy laws require proper management of personal information of costumers, and any breach could result in fines and regulatory sanctions.

i. Loss of IP: Sometimes the Intellectual Property of an organization like patent, copyright trade secret is stolen which causes a huge loss.

j. Loss of sensitive business information: The data that has value in worth of money should be preserved, but loss of such data causes harm to the organization as it can be used by the competitors.

k. Lack of Trust: Once an organization faces a cyber-attack then customers do not feel safe with that organization anymore. It compels its customers to move on to other services.

l. Business Disruption/ Lost Sales: Due do different types of attacks business or sales also affected. In denial of service attack customers cannot get the services and this results in losses to the organization in a very short period of time.

m. Equipment Loss: Sometimes the malwares destroy the whole networking equipment, and this forces organizations to spend a lot of money to reinstall them.

n. Stock Prices: The attacker may interpret the stock prices of the organization to reduce the value and image of the particular organization by using malwares.

C. What can be done?

However, there are contests to be overcome:

i- Contribute to a stronger security posture, identify critical security tasks, allocate the responsibility for those tasks, and implement successful cyber security programs.

ii- More cyber-security is better cyber security. Governments, companies, and different sectors only really understand the importance of security when they do not have it and something happens.

iii- Invest in capacity building and develop resources, through building knowledge, understanding, and awareness. This can allow for a maximal utilization of the Internet and secure its users against threats and attacks.

iv- Human Resource of an organization should be trained time to time to raise awareness about the latest attacking technique.

v- Develop cooperation between the private and public sector, as this will be indicated as vital to protect digital assets and improve cybersecurity.

vi- Develop effective information sharing channels to ensure that software vulnerabilities are addressed before hackers can exploit them.

vii- Establish a cyber-security strategy, with proper action plans.

viii- Implement cyber security standards like ISO 27001, BS 7799, etc. to confirm the security.

ix. Data Loss Prevention (DLP) tools can also be used to monitor the data flow.

x- Conduct regular risk assessments and define vulnerabilities. Organizations must now be information security conscious and must develop and implement proper security controls based on the results of their internal risk assessment and vulnerability assessment.

xi- Concentration on better technology provides better security.

xii. Know your security risks, requirements and capabilities, putting in mind that in this asymmetric battle an attacker only needs to be right once, while organizations need to be successful every time, so can we afford security that's just "good enough"?

xiii. Detection and prevention are the primary measures of success for security, even though detection rates are only one piece of the puzzle, the better measures of success ought to include:

- Number of incidents resolved.
- Speed of incident resolution.
- Potential business impact of the incident.

xiv- Identify the true costs of ineffective security.

xv- Invest in Cyber-security for the following reasons:

- Detection and analyzing type and frequency of attacks.
- Cost of attacks, direct and indirect consequences.
- Cyber-crime focuses on Small to Medium Enterprises (SMEs) as attack targets.

• The number of bad players is expanding rapidly.

• Bad guys are looking for low-hanging fruit, i.e. the employees.

• Better ROI (revenue on investment) on the long term, as shown in figure 5 below[53].

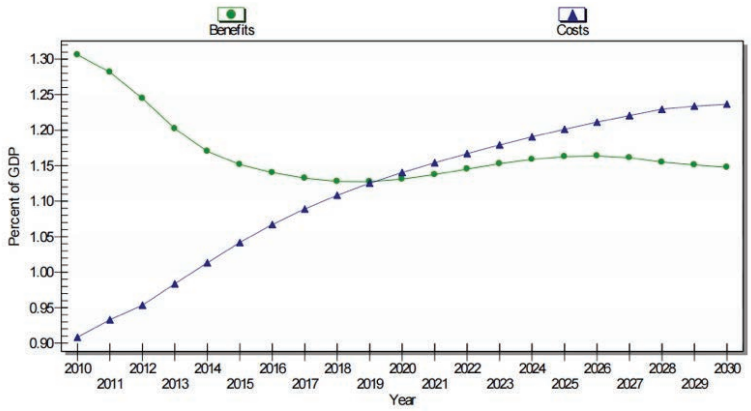

fig5

Comparing the information in both figures, Fig.4 and Fig.5 illustrated earlier, it's clear that on the long term the investments paid in building security capacities will turn to be an increase on revenues through minimizing the risks and mitigating the threats, though the costs required for an acceptable level of security measures won't be cheap.

Moreover, there are some countries such as Israel that is ranked among top countries in cyber industry, and as the state is either the owner or the strategic partner in the cyber-security powerhouse; its revenues are increasing tremendously[54].

Not to forget that as the number of cyber-attacks increases, more growth appeared in the market size of security equipment, thus an increase of sales, deals, and development of measures with additional pouring of money in the cyber-security industry as illustrated in figure 6 below[55].

53- https://www.bankinfosecurity.com/assessing-cost-cybersecurity-a-8529, access date: 6/05/2018.

54- https://www.economist.com/business/2015/07/30/cyber-boom-or-cyber-bubble, access date: 01/06/2018.

55- https://www.nasdaq.com/article/the-best-type-of-cybersecurity-companies-to-invest-in-now-cm449507, access date: 06/05/2018.

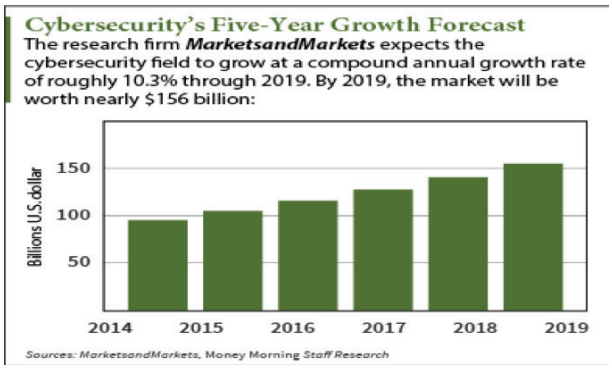

fig 6

Conclusion

The Cyber-attacks through the Internet is a new thing, and new things can appear more alarming and frightening than they really are. Businesses need to take the economic impact of cyber-threats more seriously, as the cost of cyber-attacks is increasing tremendously and massively.

Cyber-attacks posture a very real risk in their potential for crime, and for driving and imposing economic costs far out of proportion compared to the price of launching the attack. When research shows that the number of detected security incidents increased by 38% from 2014-2015, and the cost per breach increased by nearly 20% to $15 million in the same time frame, then it's necessary to take notice(56).

Both nations and organizations can take several steps as a way to reduce losses and focuse on the costs of cyber-threats through consistent implementation of key security measures, increase international law enforcement cooperation among nations and the private sector, boost the level of awareness among different generations and types of users, apply different tracks of training and educations of such aspects, investing in more resources for investigation, especially among developing nations.

56- https://www.fireeye.com/current-threats/what-a-ceo-needs-to-know-about-cyber-security/executive-playbook.html, access date: 07/05/2018.

The costs associated with cyber-attacks, in most cases, are neither clear nor transparent, due to the concern that most of the companies or governmental agencies are often aware and guarded about the extent of their losses from cyber-attacks for fear of reputational damage or legal action.

Moreover, it's important to focus on the organization risk, but how to manage this risk? How do you identify critical security tasks, allocate the responsibility for those tasks, and implement successful cyber-security programs? We don't need to wait to be breached; we have to start planning now.

In light of these issues, Cyber connectivity is an important driver of productivity, innovation, and growth for every nation's economy, but it comes at a cost. Companies, individuals, and governments are vulnerable to malicious cyber activity. Effective public and private-sectors efforts to combat this malicious activity would contribute to domestic GDP growth. However, the ever-evolving nature and scope of cyber threats suggest that additional and continued efforts are critical and necessary, and the cooperation between public and private sectors is the efficient key.

To mitigate the risk of future cyber-attacks, nations, governments, individuals, and corporations need to maintain up-to-date technology, training, and improve information sharing of technical vulnerabilities.

Given the amount of economic damage involved, policymakers and companies need to take proactive measures to prevent cyber-attacks.

References

- Anderson, R. (2001), "Why Information Security is Hard- an Economic Perspective", Proceedings of the 17th Annual Computer Security Applications Conference.

- Grady, M. (2005), "The Law and Economics of Cybersecurity", Cambridge University Press, 2005.

- Bank Info Security, https://www.bankinfosecurity.com/, "Assessing the Cost of Cybersecurity", 2015.

- Bloomberg, https://www.bloomberg.com/middleeast, "Cyber Threats Top Concerns for U.K. Investors, Business Leaders", 2018.

- Center for Strategic and International Studies (2016), "Significant Cyber Incidents since 2006".

- CSO, from IDG, https://www.csoonline.com/, 2017.

- Cyber Security Ventures, https://cybersecurityventures.com/.

- FireEye, https://www.fireeye.com/, 2017.

- Gartner, https://www.gartner.com/en.

- International Journal of Information & Computation Technology, http://www. irphouse.com, 2014.

- McAfee, "The Economic Impact of Cybercrime and Cyber Espionage", Jul.,2013

- IMF, "Cyber Risk, Market Failures, and Financial Stability", Aug., 2017.

- Juniper Research, https://www.juniperresearch.com/home, 2015.

- NASDAQ, "The Best Type of Cybersecurity Companies to Invest in Now", Feb., 2015.

- PwC Global, www.pwc.com, "Pulling fraud out of the Shadows", 2018.

- Research Gate, https://www.researchgate.net/publication/, The Journal of Cyber Terrorist Attack, "The Economic Impact of Cyber Terrorism", 2013.

- Security Affairs, https://securityaffairs.co/wordpress/, "The Global cost of cybercrime jumped up to $600 Billion", Paganini, 2018.

- Statista, The Statistics Portal, https://www.statista.com/, "The Price Tag Attached to Data Breaches", Martin Armstrong, 2017.

- The Economist, https://www.economist.com/, "Cyber-boom or cyber-bubble?" 2015.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

La France: un paysage politique en recomposition

Dr. Valérie Azhari*

Introduction

La démocratie vient du mot grec «démos» qui signifie peuple et du mot «kratos» qui veut dire pouvoir, en somme c'est le pouvoir du peuple. Bien qu'il existe dans l'antiquité une forme de démocratie directe chez les Grecs(1), en réalité cette pratique est biaisée, car un peuple ne peut gouverner, il a besoin de représentants. En outre, il existe deux formes de démocraties, la démocratie représentative(2) et la démocratie semi-représentative(3). Contrairement au régimes autoritaires(4) ou totalitaires(5) les régimes démocratiques assument leur caractère politique

* *Docteur en sciences politiques*

1- Dans la démocratie athénienne 40 000 citoyens participent à l'Assemblée. Les femmes, les esclaves, les mineurs et les étrangers ne sont pas des citoyens athéniens, ils sont donc exclus de l'Ecclésia.

2- Forme de démocratie où les citoyens sont représentés par une délégation.

3- Régime politique dans lequel le peuple peut exercer son pouvoir indirectement via des représentants, soit directement par référendum.

4- «Régime politique caractérisé par le refus de tolérer l'expression publique de désaccords politiques importants» (Dictionnaire de Science politique, voir http://www.cours-de-droit.net/les-regimes-autoritaires-a131873384

5- Régime à parti unique, n'admettant aucune opposition organisée. L'État a recours à la terreur et à l'embrigadement du peuple.

où seul le consentement du peuple peut fonder la légitimité du pouvoir (bien entendu celui-ci est donné pour un temps déterminé). Ainsi la démocratie repose sur la délégation mais celle-ci représente des caractères spécifiques qui font de ce régime un État de droit, avec des libertés et du pluripartisme. Personne n'a droit au pouvoir et il faut être élu (pour une durée limitée). De plus, la démocratie comporte des limites juridiques que constitue le droit constitutionnel et administratif. Par ailleurs, il n'y a pas de pouvoir absolu mais séparation des pouvoirs. Si les représentants assument un caractère politique, il est donc limité par les Lois[6]. Selon Joseph Alois Schumpeter, la démocratie «signifie seulement que le peuple est à même d'accepter ou d'écarter les hommes appelés à le gouverner (…)»[7]. Dans ce sens le peuple ne devrait pas «prendre de telles décisions en appliquant des procédés parfaitement antidémocratiques mais il faut un critère supplémentaire à savoir la libre concurrence entre les candidats aux postes de commandement pour les votes électeurs. (…)»[8]. D'après cet auteur, il existe ce qu'il appelle «la méthode démocratique». Le politique est comparable à un système économique, voire un marché politique concurrentiel fondé sur la rencontre entre offre et demande politique où les élites jouent un rôle essentiel. La quête du pouvoir s'explique comme un marché économique: l'électeur est un consommateur, le politicien est un entrepreneur, les partis politiques sont des entreprises et le profit est le pouvoir. Cette notion de marché permet de comprendre la dynamique de l'élection.

Dans cette logique, l'on comprend qu'il existe une réelle corrélation entre démocratie, évolution de la démocratie, marché politique et professionnels de la politique: «La méthode

6- Dans la démocratie, le droit procède normalement de la volonté majoritaire. La garantie du droit des minorités n'existe pas dans le principe démocratique, mais cette garantie dépend de la culture politique qui considère la tolérance.

7- Joseph Schumpeter, Capitalisme, Socialisme et Démocratie, Ed. Payot, 1942. p.335.

8- Ibid, p.335.

démocratique ne sélectionne pas les politiciens entre tous les citoyens mais seulement parmi les éléments de la population qui sont disponibles pour la carrière politique (…)»[9].

En somme, le champ politique est comparable à un système économique voire un système capitaliste. Toujours selon cet auteur, la «démocratie a grandi en même temps que le capitalisme et en relation causale avec lui (…)»[10], bien qu'il considère que la «méthode démocratique» fonctionne dans certaines sociétés non capitalistes il démontre surtout que la démocratie moderne fonctionne à l'instar d'une économie de marché. Non seulement le capitalisme permet le développement de la démocratie mais influe même sur l'évolution de la société.

Cependant, la démocratie ne peut prétendre à la perfection, elle n'a pas vocation à satisfaire tout le monde et ne remplit jamais ses promesses. De ce fait, il existe un écart entre «utopie démocratique» et «démocratie réelle». De plus, on trouve dans les démocraties des tendances oligarchiques[11].

Peut-on, pour autant, établir une typologie des régimes démocratiques? En théorie toutes les démocraties remplissent les critères mais toutes ne se ressemblent pas. Si l'on compare la démocratie en Grande-Bretagne et en France, l'on constate qu'elles sont différentes l'une de l'autre. Les critères qui ont leur importance résident dans leurs histoires et dans leurs institutions. En premier lieu, la démocratie est conditionnée par l'histoire puisqu'elle n'est pas une création ex nihilo et qu'elle est constamment en gestation. En général, elle succède à un ancien système, soit par le compromis, soit suite à une révolution. Ce dernier est le critère qui fonde la démocratie en France car c'est suite à la révolution française de 1789 que le processus de

9- Ibid, p.341.

10- Ibid.

11- Forme de gouvernement dont le pouvoir est réservé à un petit groupe de personnes formant une classe dominante. La plupart des sociétés contemporaines d'aujourd'hui, sont concernées par une oligarchie de fait.

démocratisation est enclenché. En second lieu c'est la forme du régime qui détermine le fonctionnement de la démocratie et c'est surtout son effectivité qui est très importante. Il existe plusieurs formes de régimes: régime présidentiel, régime parlementaire, régime mixte ou semi-présidentiel. La France est un régime semi-présidentiel, car le président a un important pouvoir qu'il partage avec le Gouvernement. Pour saisir l'essence de la démocratie il faut s'attacher à son analyse comme forme de compétition politique pluraliste.

L'on peut donc dire que la démocratie s'invente où se construit. Les outils qui l'accompagnent sont les partis politiques[12] et les citoyens[13] qui doivent se politiser.

En France, c'est à partir du XIXe siècle que les partis politiques deviennent des acteurs centraux de la vie politique. En même temps que l'État s'institutionnalise, les partis politiques s'organisent afin de participer à la compétition pour les postes et les positions de pouvoirs. Comme déjà dit, la conquête du pouvoir, s'organise dans un marché électoral où des «biens politiques» sont échangés contre des votes. Dans un tel système, les candidats doivent utiliser des nouvelles techniques pour recueillir des voix: programme, publicité, communication… La compétition devient de plus en plus forte. Les partis politiques puissants s'imposent face aux petits. Avec le temps, les Français se politisent, et, par ce biais, ils influencent directement ou indirectement le pouvoir. Au gré des crises économiques ou sociales, des guerres, le système évolue jusqu'à la Cinquième République. À partir de 1958, une marche vers la bipolarisation se met en place dans le paysage politique français. Les partis politiques se sont progressivement regroupés en deux camps, la droite et la gauche, marginalisant certains

12- Un parti politique est une organisation participant directement à la compétition pour les postes et positions de pouvoirs. Joseph La Palombara et Myron Weiner, ont élaboré quatre critères pour identifier les partis politiques: organisation durable, échelons locaux, volonté explicite d'accéder au pouvoir et volonté délibérée de trouver un soutien populaire.

13- C'est un ensemble de prérogatives et d'obligations reconnues aux membres d'une collectivité politique. Le citoyen participe directement ou indirectement à l'exercice du pouvoir.

partis historiques. Bien que la Cinquième République demeure le cadre institutionnel de la scène politique française, l'élan qui la caractérise semble s'essouffler. Depuis quelques années, le clivage droite/gauche vacille, et la recomposition est amorcée. Nonobstant, les fortes institutions françaises semblent maintenir le pays et garantir la stabilité de la démocratie.

L'on peut donc se demander dans quelles mesures l'invention de la démocratie en France va dynamiser son marché politique aboutissant à une bipolarisation? Quels sont les facteurs qui vont bousculer l'ordre établi? Enfin, peut-on oser dire que la stagnation n'est pas le propre de la démocratie?

1. L'invention de la démocratie en France

Il est important de souligner que la nation se construit historiquement. Elle est d'abord un groupe c'est-à-dire une communauté nationale qui s'incarne dans le monarque. Trois sources fondent cette nation: le roi, le pouvoir de l'État[14] et l'appartenance commune.

1.1. De la monarchie absolue à la démocratie

La monarchie absolue ne sera pas en mesure d'empêcher la révolution française d'éclater. En 1789, les députés élus aux États généraux vont mettre en place des principes nouveaux. En quelques mois un ordre se substitue à un autre. En juin, les États généraux s'autoproclament Assemblée nationale (représentant du peuple). Celle-ci décide de doter la France d'une Constitution. En août, la Déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen voit le jour. La société française n'est plus fondée sur un groupe mais sur le citoyen. Le contrat social fait entrer l'Homme dans la société avec des droits: liberté, égalité, fraternité.

14- Au début du XVIIIe siècle, le système monarchique se transforme: le roi est la seule incarnation de l'État établit par la loi. Mise en place sous Louis XIV, le roi est représenté par des agents dans toutes les villes de France. Le roi est celui que Dieu a désigné pour le représenter auprès des hommes. Son sacre lui donne une mission de Dieu, qui est de protéger son peuple (se révolter contre le roi c'est se révolter contre Dieu).

La souveraineté de la nation prend du temps à se mettre en place tout comme la démocratie. En 1870, Napoléon III est défait à Sedan entrainant l'effondrement du régime. Le lendemain, la Troisième République est proclamée mais son installation n'est pas acquise d'emblée. Un gouvernement provisoire est mis en place, cependant il est divisé entre royalistes et républicains libéraux. Il faut attendre 1875 pour que la République soit réellement proclamée. Entre 1876 et 1879 la pratique des nouvelles institutions va déterminer la nature des régimes. Le président de la République est élu par les deux Chambres et un président du Conseil doit former un Gouvernement. Une dualité des fonctions qui va être au centre des débats dès le début de la Troisième République. Pour le président de la République la ligne politique dépend des deux Assemblées: Sénat et Chambre des députés. Entre 1876 et 1877 suite à une crise du régime, la France se tourne vers un système libéral de démocratie. La société se modifie (évolution liée à la modernité) et va influencer ce changement. Le point de départ de la démocratisation est l'irruption des groupes sociaux qui participent de plus en plus au débat politique. Bien que le suffrage universel se soit démocratisé depuis 1848 il ne devient réellement important qu'à partir de la fin du XIXe siècle. Les Français participent en votant à la vie politique, ils font des choix politiques. Le modèle français devient une force, le peuple «peut faire et défaire ce qui est» et les républicains veulent ancrer le régime sur cette conscience de ce peuple français. Ainsi, «l'idée républicaine n'a pu s'imposer que parce qu'elle a peu à peu pénétrée la société française et ses représentations sociales et parce que les républicains ont développé des politiques volontaristes pour l'enraciner»[15]. Dans ce modèle les symboles républicains se développent: la Marseillaise est adoptée comme hymne national, le 14 juillet est choisi comme jour de fête nationale, la Révolution française devient un référent

15- Lefebvre Rémi, Leçon d'introduction à la Science politique, ellipses, 2e édition, Paris, 2013. p.110.

historique célébré et l'école est centrale dans la République. Lieu de l'éducation, l'école forme les citoyens et représente, en quelque sorte, un symbole hostile au pouvoir social de l'Église; l'école de la République est laïque (et citoyenne).

La révolution industrielle va aussi bouleverser la société française: les ouvriers deviennent de plus en plus nombreux créant un groupe homogène, et une classe intermédiaire s'impose. Une conscience d'appartenir à cette catégorie et le désir de promotion social se met en place. La France commence à trouver son équilibre et va proposer une culture républicaine qui correspond aux aspirations de la société. Ce qui donnera naissance à une morale laïque républicaine.

Selon l'historien américain Eugen Weber c'est La Fin des terroirs, l'identité nationale prend le dessus sur les identités locales. Sous la Troisième République les ruraux prennent conscience d'appartenir à la société française grâce notamment au désenclavement. La politisation suppose donc la nationalisation de la société. Celle-ci est tributaire de plusieurs facteurs concordant avec la modernité comme le développement des communications, les progrès, le développement de l'éducation, la diffusion d'idées politiques, le suffrage universel etc…

Bien que le suffrage universel soit un facteur important dans le développement de la pratique politique, jusqu'au XXe siècle les habitudes clientélistes restent tenaces. L'apprentissage de la pratique électorale est donc long. À partir du XXe siècle on passe d'un marché de biens matériels à un marché de biens idéologiques.

1.2. De la démocratie à la nationalisation des arènes électorales

C'est au début du XXe siècle que les partis deviennent des acteurs centraux de la compétition politique. Les partis politiques et les citoyens sont les vecteurs du bon fonctionnement de la

démocratie. Une typologie pionnière, celle du politologue Maurice Duverger, revient sur l'enracinement historique des partis politiques et distinguent deux grands types de partis historiques, les partis de cadre[16] et les partis de masse[17]. Le principe de la liberté de vote au parlement est déterminant dans la vie politique de l'époque. En France, les partis conçus comme une organisation structurée n'ont pas droit de cité au XIXe siècle, pourtant, des groupes politiques existent[18]. Le fait nouveau est la multiplication des structures proto-partisanes[19] dans la société. Une série d'organisation non politique qui partage des idées politiques occupent le devant de la scène. À la fin du XIXe siècle, on parle de fièvre d'associations. C'est la loi de 1901 sur les associations qui va réguler le système. Avec cette législation, les partis politiques vont s'organiser. La politisation de la société française entraîne la démocratisation de celle-ci. En juin 1901, le premier parti politique français, le parti radical se créé, dans une tentative de rassembler tous les républicains à savoir le parti républicain radical et le radical socialiste[20]. Dans les années qui suivent, la plupart des courants politique se façonnent en partis (parti socialiste, parti catholique, parti ouvrier, la SFIO[21]…). Un nouveau cap historique est franchi, les partis politiques se structurent, ils communiquent et se diffusent. Ils vont se construire progressivement autour d'un clivage droite/

16- Premiers partis politiques modernes, ils sont tenus par des notables, et sont faiblement structurés. L'autorité qui s'exerce au sein de ces partis est à la fois personnelle et décentralisée.

17- Les partis de masse ont été le produit d'une volonté consciente afin de s'opposer aux partis de cadres tout en étant un instrument de lutte politique. Sa permanence, son organisation structurée, lui permettent de mener une action politique méthodique. Ils apparaissent au XIXe siècle et les premiers d'entre eux sont des partis socialistes.

18- Ces groupements manquent d'organisation, ce ne sont pas encore des partis, mais, ils en comportent tous les éléments sauf l'organisation et la structure.

19- Pour plus de détails cf les travaux de Maurice Agulhon, La République au village, Paris, Plon, 1970. Réédition avec une préface, Seuil, 1979.

20- Après les élections de 1876, une partie des élus républicains forment un groupe d'extrême gauche que l'on appelle les radicaux. Par la suite, ils deviennent le groupe radical socialiste. Suite aux élections de 1881, une scission apparait dans groupe: entre la gauche radicale et la gauche modérée.

21- La Section française de l'Internationale ouvrière (SFIO) est un parti politique français qui a été fondé en 1905 et qui a existé jusqu'en 1969.

gauche dès la fin du XIXe siècle. Plusieurs enjeux révèlent cet état de fait, le clivage autour de l'anticléricalisme, un clivage sur la question sociale et un dernier sur la question internationale.

1.3. Les clivages en France: enjeux et explications

Seymour Lipset et Stein Rokkan[22], se sont interrogés sur le modèle des clivages, c'est-à-dire sur l'opposition entre les différents partis en compétition, pour le pouvoir et surtout sur les fondements sociaux-culturels de ces clivages. Deux facteurs historiques sont à l'origine de ces clivages:

- La construction nationale de l'État est à l'origine du clivage État/Église (Laïcité/Religion) et du clivage Centre/Périphérie (entre l'État central et les régions).

- La révolution industrielle a pour conséquence le clivage Capital/Travail et le clivage Urbain/Rural

La France n'échappe pas à ce processus puisque les partis politiques français se sont positionnés et définis par rapport à ces grands clivages.

Le premier enjeu est clérical. Entre 1875 et 1900 les catholiques se rangent du côté des républicains et les anticléricaux se positionnent du côté des partis de gauches. Après les élections de 1902, cet enjeu occupe le centre de la vie politique au point même qu'en 1904 le Saint-Siège et la France rompent leurs relations. En 1905, la loi sur la séparation de l'Église de l'État instaure la laïcité. En conséquence, la République assure la liberté de conscience et le libre exercice des cultes; la religion est une affaire privée. Cette loi est mal accueillie par les catholiques et comme par le pape. Les partis politiques français héritent du clivage État/Église.

Le deuxième enjeu est social et détermine la frontière nette entre la droite et la gauche. Le syndicalisme s'impose face à l'économie de marché et au système capitalisme qui est pour

22- Stein Rokkan, Seymour Lipset, Party systems and voters alignments, New York Free Press, 1967.

les adhérents un obstacle au progrès. La révolution industrielle a donc donné naissance en France au clivage Capital/Travail. Les partis politiques les ont exploités, investit, travaillés politiquement et par la même, ont contribué à les entretenir et à les renforcer.

Les années 1911-1914 modifient l'équilibre politique et les questions internationales (les tensions en Europe) divisent les politiciens. Entre 1898 et 1914, la France est clivée entre la droite et la gauche (même si les radicaux seront au pouvoir jusqu'en 1914), et la gauche elle-même connait des divisions entre les centristes et les plus à gauche. Les contours de la vie politique s'orientent entre une droite (libérale, catholique, urbain), un centre (laïc et libéral) et une gauche (syndicaliste, radical socialiste). Ce clivage tend à devenir permanent. Les comportements des électeurs français se manifestent autour du clivage droite/gauche.

La crise économique internationale qui touche la France au début des années trente fragilise la République. La France est le théâtre d'une crise politique. En février 1934 une manifestation antiparlementaire d'extrême droite tourne à l'émeute causant la démission du gouvernement. Suite à ces manifestations, des partis de gauche se rassemblent au sein du Front populaire. Ils manifestent en 1936 et obtiennent du gouvernement des Convention sur la limite de la durée du travail et des congés payés. Cette période bouleverse les rapports sociaux. Mais l'année 1939 marque le début de la Deuxième Guerre mondiale et dans la foulée Paris est occupée en 1940. La reddition met fin à la Troisième République.

Suite aux turpitudes causées par la Deuxième Guerre mondiale, la Quatrième République est instaurée en 1946 sous la présidence du Général de Gaulle (mais sans son accord). Ce régime ressemble à peu près au modèle républicain parlementaire qui s'est imposé en France depuis 1875, avec une Assemblée nationale qui ne dégage pas de majorité claire. Il va rencontrer des difficultés

politiques et subir les divergences liées aux guerres d'Indochine[23] et d'Algérie[24] dont il ne survivra pas.

À la veille de l'instauration de la Cinquième République[25] qui marque un tournant dans le paysage politique français, il y a déjà en France une tendance à la nationalisation avec les mêmes partis, les mêmes alliances, les mêmes clivages, les mêmes thèmes de campagne, aussi bien dans les élections nationales que locales. Les enjeux nationaux structurent les campagnes locales. Une stratégie adoptée de longue date par les partis de gauche. Les partis de droite unifient leurs rangs à partir des années soixante et l'évolution est identique pour les élections locales à partir du début des années soixante-dix. Cette mutation marque le début de la bipolarisation de la vie politique en France.

1.4. La bipolarisation sous la Cinquième République

À partir de 1958, les partis vont progressivement se regrouper en deux «camps» autour de la droite et de la gauche. Le système devient plus équilibré et plus gouvernable que sous le régime précédent. En conséquence, il va entraîner la disparition de certains partis historiquement importants du paysage politique (comme le parti radical). Le mouvement de bipolarisation commence en 1962 entre les Gaullistes (UNR) et les Républicains indépendants (RI). C'est d'abord à droite, à partir de 1962, que commence le mouvement de bipolarisation autour de l'UNR (Union Nationale des Républicains, gaullistes) et des RI (Républicains Indépendants, non gaulliste). À droite le camp se met en place rapidement mais à gauche les accrocs entre

23- La guerre d'Indochine (1946-1954) aboutit à la dissolution de cette fédération (Vietnam, Laos et Cambodge) entraînant la fin de la présence française dans cette région. La défaite française aura des conséquences profondes sur la politique française.

24- La guerre d'indépendance algérienne est un conflit armé qui s'est déroulée de 1954 à 1962 en Algérie, colonie française depuis 1830. Elle aboutit à la reconnaissance de son indépendance en 1962. En France cette guerre entraine l'avènement de la Cinquième République.

25- Le président de la république élu au suffrage universel direct se place au centre du système. Il est le garant des institutions et l'arbitre du jeu politique. Il nomme le Premier ministre et le gouvernement. Le pouvoir législatif s'organise quant à lui est autour de deux chambres. Le conseil constitutionnel nommé est chargé notamment de contrôler la conformité des lois.

socialistes et communistes ralentissent la structuration du camp. Elle se concrétise en 1971 avec la naissance du parti socialiste (et la signature du programme commun PS-PC en 1972) entraînant une bipolarisation symétrique. Le paysage politique français est scindé en deux grands camps. Le centre décide de rejoindre la droite qui l'emporte en 1976. Cette bipolarisation permet à l'Assemblée de devenir majoritaire et de former des groupes parlementaires qui peuvent influencer sur le pouvoir décisionnel. Certains qualifient cette structure de «quadrille bipolaire opposant deux pôles composés chacun de deux parties de taille à peu près égale heures (PS/PC d'un côté, UDF/RPR de l'autre) et monopolisant espace électoral»[26]. La bipolarisation structure donc progressivement le champ politique, y compris au niveau local à partir des années 1970. L'effondrement du parti communiste dans les années 1980, la hausse de l'abstentionnisme, l'apparition de clivages liés à la construction de l'Europe, l'environnement… vont entraîner l'émergence de nouveaux partis hors système (parti écologique, partis extrêmes…).

La bipolarisation produit aussi un effet sur la personnification d'une élection et sur la collectivisation de la vie publique[27]. Les campagnes politiques sont centrées autour d'un duel entre deux candidats. Les élections législatives deviennent scénarisées comme un duel entre deux prétendants. On peut se demander si un Parlement ainsi élu peut jouer encore son rôle d'intermédiaire entre le peuple et le gouvernement. L'utilisation accrue des produits de campagnes (sondages, marketing politique, communication, matraquage des médias…) serait-elle responsable d'une dérive politique? La bipolarisation ne limiterait-elle pas la représentativité?

26- Jean-Yves Dormagen, Daniel Mouchard, Introduction à la sociologie politique, de boeck, 3e édition, Bruxelles, 2010. p.53.

27- Pour être candidat il faut être soutenu et financé par un parti politique. Personnification et collectivisation se renforcent mutuellement. Dépendance vis-à-vis des partis (image, message…). Mise en place d'un phénomène d'intériorisation bipolaire de l'univers politique rendant les dissidences improbables.

Depuis les années 2000 la France se trouve dans un bipartisme imparfait.

L'alternative serait-elle en place?

2. La fin de l'ordre établi?

Les dernières élections présidentielles (2017) en France ont bousculé les traditions au point de remettre en question le clivage traditionnel droite/gauche.

2.1. L'apparition des nouveaux clivages

Plusieurs facteurs peuvent expliquer le revirement politique que connaît la France depuis le début du XXIe siècle. L'intensification de la compétition électorale, la personnification des activités politiques et la collectivisation de la vie publique ont modifié le rapport des citoyens à la politique mais ne remettent en aucune cause les cadres normatifs du régime démocratique. Comme démontré plus haut, les clivages ont structuré les partis politiques lors de leur genèse mais en France certains clivages sont presque devenus obsolètes. Le clivage Église/État pèse moins dans la politique même si l'électorat de droite déclare à 80% appartenir à une religion. Avec l'évolution de la société la classe moyenne a augmenté en nombre, les partis communistes ont décliné et depuis les années 1990 les partis socialistes sont moins socialistes. À cause de l'érosion des clivages socio-traditionnels, du développement des mass-médias, de la généralisation de l'État-providence et de la tendance des électeurs à se comporter comme des consommateurs, les partis politiques ont tendance à se transformer en «Catch-all party»[28]. Ils se structurent autour des problèmes de société et l'idéologie est moins forte. Les programmes que proposent ces partis ont tendance à se ressembler. En France, le parti

28- Otto Kirchheimer, The Transformation of the West European Party System, montre que les grands partis politiques ont tendance à se transformer en Catch-all Party (Parti attrape-tout): le rôle des leaders est valorisé au détriment du peuple (ce qui crée la crise actuelle en France). Cette transformation entraine l'émergence de nouveaux partis politiques.

d'extrême droite (FN) a longtemps été qualifié de parti «attrape-tout». Ce parti a séduit à la fois les électeurs de gauche (volet social) comme les électeurs de droite (volet identitaire). Il surfe sur les problèmes de société du moment. Malgré la faiblesse de l'organisation partisane, le leadership très marqué a permis à ce parti de s'imposer. Plus récemment c'est le parti La République en Marche (LaREM) du président Macron qui a été qualifié de parti attrape-tout.

2.2. La percée de l'extrême droite et la montée des mouvements «populistes»

Aujourd'hui, des mouvements de droite comme de gauche semblent présenter des caractéristiques du «populisme». Ce terme désigne une approche politique qui oppose le peuple aux élites, et qui conteste le système économique en place. C'est le sentiment d'exclusion qui alimente ces mouvements. Ce courant de pensée politique peut prendre des aspects «anti» et revendiquer avoir des solutions aux divers problèmes sociaux. Ce populisme a pris des formes différentes selon les époques, où selon les pays. De nos jours, sa présence dans les démocraties occidentales est incontestable et de plus en plus forte. On retrouve souvent des thèmes communs au populisme et au nationalisme.

En France le thème de l'émancipation a longtemps inspiré des partis politiques dit populiste[29]. Selon l'historien Michel Winock il est «un mouvement protestataire contre les élites…». En effet, l'auteur montre que les mouvements populistes considèrent que les politiciens sont éloignés de la réalité populaire. Et d'ajouter que «c'est un national populisme… en ce sens qu'il est aussi un mouvement identitaire, nationaliste, protectionniste, xénophobe, islamophobe, homophobe et antieuropéen».

En France, le populisme a longtemps été identifié à l'extrême droite.

29- De manière générale le populisme contemporain désigne une approche qui oppose le peuple aux élites politiques, économiques ou médiatiques. On retrouve souvent des thèmes communs au populisme et au nationalisme.

Depuis les années 1990 plusieurs partis d'extrême droite se sont imposés en Europe comme en France. Bien que l'apparition de l'extrême droite en France remonte au début du XXe siècle, leur implantation s'impose effectivement depuis les années 2000. Le parti qui opère ce changement est le Front National (FN). Fondé par Jean-Marie Le Pen en 1972 il commence son expansion au début des années 1980 (grâce à son audience électorale) en se positionnant en parti «anti».

Il est caractérisé par sa fonction «tribunicienne». Lors de l'élection présidentielle de 2002 c'est la qualification du fondateur du parti FN qui provoque un électrochoc dans l'opinion publique. Au second tour de l'élection, «l'union sacré» entre les partis de droite et de gauche va tenir en échec le candidat Le Pen. Malgré cela, le FN persiste et opère un changement à plusieurs niveaux (communication, message...). Aujourd'hui ce parti est dirigé par la fille du fondateur, Marine Le Pen, qui a œuvré depuis 2011 à «dédiaboliser» le parti. Elle affiche dès le début sa volonté de républicaniser le parti et de rassembler tous les «patriotes» de France. Mais la chose n'est pas aisée. Elle finit par réussir son pari puisque le parti s'est imposé comme incontournable de la scène politique française. Lors des élections présidentielles de 2017, la candidate Marine Le Pen se hisse au second tour des élections présidentielles face à l'outsider Emmanuel Macron.

Comment peut-on expliquer cette percée?

Au départ l'extrême droite en France est une droite tout d'abord opposée au modèle républicain (une droite de refus et de rejet des institutions) et son objectif est d'instaurer un ordre nouveau. En surfant sur les peurs intériorisées des citoyens, ces thèmes gravitent autour de l'antiparlementarisme, de l'islamophobie, de la xénophobie, de l'identité et tous ce qui préoccupent les Français dans le moment. Ainsi dans les années 1980 le FN stigmatise les étrangers, les rendant responsables de tous les problèmes socio-

économiques. Lors de la dernière élection présidentielle l'un des thèmes récurrents tournait autour de l'Europe qui est responsable de tous les maux du pays et de la perte de l'identité patriotique.

C'est le propre des «catch-all party». La force de ce populisme français tient à sa capacité de s'adapter. Son succès vient aussi du fait que les citoyens qui se sont sentis trahis par les anciens dirigeants se sentent compris par le populisme que génère le FN. Un autre thème que brandit le FN est la critique permanente de l'ordre établi qu'il faut impérativement changer. Il s'appuie sur le chômage, la pauvreté, les oubliés de la France… autant de thèmes chers aux Français soucieux de garder leurs acquis sociaux.

L'historien français Jean Garrigues considère que c'est la crise du modèle démocratique libéral - que l'Europe n'avait pas connu depuis l'entre-deux-guerres - qui est responsable de la montée du populisme en France et ailleurs. Contrairement à 2002 aux élections de 2017, la droite est divisée et la gauche peine à s'imposer. Les jeunes qui ne connaissent pas les origines du parti sont tentés par le populisme et les 18-25ans ont grandi avec le FN; les résultats montrent que le parti a progressé dans cette catégorie de la population. Même le front intellectuel uni en 2002 contre le FN s'est fracturé en 2017. Certains intellectuels vont prôner l'abstention plutôt que soutenir le candidat Emmanuel Macron. En somme, et malgré la défaite de Marine Le Pen au second tour des présidentielles, il ne fait aucun doute que le FN désormais appelé Rassemblement national (RN) soit devenu un acteur majeur du théâtre politique, français, reflétant ainsi l'image d'une société en perpétuelle mouvement.

Le populisme en France n'est pas l'apanage de la droite car on le retrouve à gauche. En effet, la France insoumise (LFI), fondé par Jean-Luc Mélenchon en 2016, semble aussi porter un discours qui peut être défini de «populiste». Le leader du parti LFI dit lui-même assumer son populisme. Cependant les mécanismes des populismes de gauche sont différents de la droite. Le populisme

de droite est intimement lié à sa dimension identitaire alors qu'à gauche il se rapproche de la vision égalitariste de la société.

Le clivage serait-il entre les patriotes et les mondialistes comme le prétend l'extrême droite en France?

2.3. Le «Macronisme» ou la fin du clivage gauche/droite

À partir des années 2010 les analystes accusent l'alternance au pouvoir entre la droite et la gauche d'être responsable des difficultés économiques de la France. Le clivage droite/gauche empêcherait la mise en place des réformes en vue d'améliorer l'économie. Chaque gouvernement sert son propre camp et sa propre politique. «Un pas en avant, un pas en arrière». C'est dans ce contexte que les partis ont entamé la compétition électorale de 2017. D'abord en interne où chaque parti doit désigner son représentant afin d'affronter son opposant en externe. Mais un certain Emmanuel Macron va rapidement s'inviter sur la campagne électorale de 2017 en créant un nouveau parti, «ni de droite, ni de gauche», afin de casser le cycle des partis traditionnels au pouvoir. Un pari qu'il fallait oser et qui paraissait au départ presqu'absurde. Mais c'est sans compter sur la personnalité du fondateur de La République en marche (LaREM) et de ces soutiens. «La stratégie macronienne a triomphé grâce aux qualités de son leader, mais aussi grâce à sa cohérence avec les élites mondialisatrices occidentales qui sont économiquement de droite, car néolibérales, mais culturellement de gauche, car cosmopolites. Elles forment un centre «libéral mondialisateur» qui s'oppose à la fois à une droite «conservatrice identitaire», (…) et à une nouvelle gauche contestataire «démocrate écosocialiste» (…)[30]» .

Cette stratégie va s'avérer payante et très vite Macron va regrouper autour de lui les militants de la dernière heure, les déçus de l'action gouvernemental, les anciens socialistes dépités

30- https://www.liberation.fr/debats/2017/06/26/macron-et-la-revolution-du-paysage-politique_1579670

par l'inefficacité du président Hollande; des anciens centristes qui n'ont plus foi en leur candidat et qui se retrouvent dans le programme proposé par LaREM et une partie des électeurs de droite néolibéraux. Une partie des soutiens au candidat Macron voit en ce parti l'espoir d'une troisième voie qui romprait avec le passé et le clivage droite/gauche dont la France était prisonnière depuis plusieurs décennies. Mais comment peut-on expliquer les raisons de cette ascension fulgurante?

L'engluement de la France dans les scandales financiers des dix dernières années, la progression du chômage, les inégalités sociales flagrantes, la dégradation de l'image des partis traditionnels ont poussé une partie des Français à se tourner vers le candidat qui incarnait le renouvellement. Il séduit par sa jeunesse et sa force de communication. En un an il passe de statut de ministre de l'Économie à fondateur et leader de son parti (LaREM) avant de de devenir président de la République; tout ça avant d'atteindre l'âge de 40 ans. C'est un parvenu de la politique[31] qui maîtrise tous les outils de l'image. Son succès est dû au fait qu'il soit entouré de spécialistes des médias: il table sur son image publique, il communique sur les réseaux sociaux, il prépare ses discours, il travaille son image… Il est un produit du «marketing» politique. Dans sa campagne il était le seul à défendre l'Europe et son importance pour la France, il montre qu'il est sûr de lui et qu'il maîtrise les dossiers. Le parfait candidat, qui tombe à pic. Sans avoir jamais été élu, ce candidat réussit à se hisser à la tête de la France, une ascension fulgurante où il est élu par 66% des voix.

2.4. Le morcellement de l'offre politique

Le nouveau LFI de Jean-Luc Mélenchon s'est imposé lors de l'élection de 2017 en récupérant une portion importante de la base électorale du PS, phagocytant définitivement la

31- Énarque, inspecteur général des Finances, banquier à la banque d'affaires Rothschild, Secrétaire général adjoint de la présidence de la République de 2012 à 2014 et ensuite ministre de l'Économie, de l'Industrie et du Numérique dans le gouvernement II de Manuel Valls de 2014 et 2016, sous la présidence de François Hollande.

gauche, et coulant le PS par la même occasion. La gauche se divise et aucune majorité s'en dégage. Fracturée et morcelée entre LFI, le Parti Communiste et le parti socialiste de Benoit Hamon (Génération S), la gauche peine à s'imposer. Ces trois forces revendiquent l'héritage moral et politique de l'électorat de gauche. Sans oublier les autres petits partis comme Lutte ouvrière, le parti des verts… qui sont de gauche. En face de la gauche, la droite elle aussi s'est décomposée. Le parti Les Républicains (LR) a non seulement été privé d'une partie de son électorat historique à cause de la percée de LaREM et du RN mais à cause de la dissidence de certains élus LR qui ont formé leur propre parti, fissurant peu à peu la droite. En même temps le centre se disperse entre ceux qui soutiennent LaREM et le centre traditionnel. La REM occupant l'essentiel de cet espace central.

Endigué depuis la Cinquième République, le fractionnement des partis politiques met fin à la bipolarisation existante depuis les années 1970. La multiplication des produits de l'offre politique (une quinzaine de partis) réintroduit ainsi «le régime des partis» qui prévalait sous la Quatrième République. Critiquée sous la Quatrième République comme la cause de nombreux blocages institutionnels, cette profusion serait-elle un prélude au changement de la vie démocratique en France? Ce foisonnement de l'offre politique ne serait-il pas un signe de la bonne santé de la démocratie?

Conclusion

La France, un paysage politique au miroir de la société française.

Le marché politique français n'a donc plus rien à voir avec celui de 2012. L'on peut dire que la vie politique en France est en train de se réinventer. Mais un nouveau cap a été franchi à la suite des élections de 2017 car le changement rompt complètement

avec la tradition des vieux partis traditionnels: Est-ce «La troisième voie?[32]» . En revanche, ce qui n'a pas changé c'est la sociologie politique des Français, toujours prêts à se battre pour revendiquer des droits, pour défendre les acquis sociaux, et laisser leur empreinte sur la politique… Ils peuvent faire et défaire ce qui est. Ils ont élu Emmanuel Macron mais ils peuvent le sanctionner lors des élections ou entamer un mouvement de colère.

En réalité, plus d'un an après l'arrivée au pouvoir du président Macron, les Français sont dépités et sa popularité décroit. C'est dans ce contexte qu'à l'automne dernier (2018) un vaste mouvement de colère né sur les réseaux sociaux ébranle le Gouvernement et tourne à l'affrontement entre Force de l'ordre et «gilets jaunes» (nom que s'est donné ce mouvement). Une colère qui a poussé le Gouvernement à faire marche arrière sur certaines décisions impopulaires. Le président a décidé d'entamer un débat national afin d'écouter les doléances des «gilets jaunes» malgré un «anti-macronisme» perceptible. Une des revendication phare de ce mouvement est le recours au référendum de façon plus régulière afin de laisser le peuple intervenir dans les décisions politiques (comme c'est le cas en Suisse). Ce que reflète ce mouvement c'est l'essoufflement de la forme représentative de la démocratie mais pas la démocratie elle-même. Le mouvement aspire à la mise en place du référendum d'initiative citoyenne (RIC) ou populaire qui doit faciliter la consultation du peuple sans associer le Parlement. Ils veulent participer à leur niveau, à la «fabrication» de la Loi. Bien que dans la constitution le référendum d'initiative citoyenne existe, il est partagé avec le Parlement. Ce mouvement aspire donc à plus d'interventionnisme. La question qui se pose est

32- «La Troisième voie, ce projet de «dépassement de la gauche et de la droite» porté par les élites du New Labour dans les années 1990, a été au centre de nombreuses réflexions théoriques qui ont conduit à reformuler, en partie, la question sociale au Royaume-Uni.» https://www.cairn.info/revue-informations-sociales-2010-3-page-24.htm

de savoir quelle serait le domaine autorisé aux citoyens pour prendre une décision référendaire. Et quelle va être sa portée? Mais s'intéresser et s'investir dans la vie politique n'est-il pas le propre de la démocratie?

En tout état de cause, ce qui parait probable, étant donné la sociologie historique de la France, c'est que le peuple obtient les aménagements, sans toucher à l'essence du système. C'est le propre de la démocratie en France. Elle s'est construite ainsi depuis la révolution française.

Au vu de la crise sociopolitique actuelle de la France, peut-on penser que la Cinquième République est à bout de souffle? «La France est-elle ingouvernable?» comme le titre l'Express du 16 janvier 2019.

Selon le politologue Yasha Mounk «le degré de déligitimation de la politique traditionnelle dont les gilets jaunes sont l'expression est en effet assez inédit en Europe»[33]. En tout état de cause la démocratie reste le seul rempart possible face à la montée des populismes mais elle doit être plus «humaine» selon l'écrivain et économiste Jacques Attali. En effet, pour y parvenir «il faudrait que, dans chaque collectivité humaine, les dirigeants soient choisis sur leurs capacités de comprendre les mouvements du monde, d'incarner la grandeur commune, de dire la vérité, de ne pas flatter les plus bas réflexes, d'écouter, de respecter, d'apprendre, de changer d'avis, de faire confiance, d'aider, d'encourager, de s'émerveiller, d'admirer, avec humilité et empathie».

Et d'ajouter que les « pays qui réussiront à choisir durablement ce genre de gouvernants retrouveront le chemin de la croissance et de la sérénité[34]».

33- L'express, N°3524 semaine du 16 au 22 janvier 2019, p.39.

34- Ibid p.26.

Webographie

- http://www.ecoleliberte.fr/wp-content/uploads/2016/05/Schumpeter.pdf
- http://www.editions-harmattan.fr/index.asp?navig=catalogue&sr=7
- https://www.cairn.info/revue-cahiers-d-economie-politique-2004-2-page-29.html
- https://www.cairn.info/revue-informations-sociales-2010-3-page-24.htm
-https://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2003-1-page-82.htm#no3
- http://www.cours-de-droit.net/les-regimes-autoritaires-a131873384
-https://www.france24.com/fr/20180507-france-an-election-emmanuel-macron-recomposition-paysage-politique-francais-lfi-ps-lr-fn
- https://www.la-croix.com/France/Politique/Pourquoi-Front-national-mobilise-plus-contre-2017-04-27-1200842796
-https://www.lejdd.fr/International/Europe/au-fait-cest-quoi-un-populiste-3760286
- https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2018/03/20/le-bouleversement-du-paysage-des-partis-politiques-en-une-infographie_5273667_4355770.html
- https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2018/12/10/les-gilets-jaunes-recit-d-un-mouvement-hors-norme-ne-sur-facebook_5395359_4355770.html
- https://www.lhistoire.fr/classique/«-la-république-au-village-»-de-maurice-agulhon
- https://www.lesechos.fr/idees-debats/cercle/cercle-176895-la-recomposition-du-paysage-politique-francais-ou-le-retour-au-regime-des-partis-2136520.php
- https://www.liberation.fr/debats/2017/06/26/macron-et-la-revolution-du-paysage-politique_1579670
- https://www.lopinion.fr/dossier/edito/qu-est-que-macronisme-140458
- https://www.monde-diplomatique.fr/2017/04/POPELARD/57377

Bibliographie

- Baal Gerard, Histoire du radicalisme, Repères, 1994.

- Berstein Serge, Histoire du parti radical, PFNSP, 1980.

- Berstein Serge, Winock Michel, L'invention de la démocratie, 1789-1914, Points, Histoire, Paris 2008.

- Démier Francis, La France du XIXe siècle 1814-1914, Points, Histoire, Paris 2000

- Gaxie Daniel, La démocratie représentative, Paris, Montchrestien, 2004.

- Jean-Yves Dormagen, Daniel Mouchard, Introduction à la sociologie politique, de boeck, 3e éditions, Bruxelles, 2010.

- Joseph Schumpeter, Capitalisme, Socialisme et Démocratie, Ed. Payot, 1942.

- Lefebvre Rémi, Leçon d'introduction à la Science politique, ellipses, 2e éditions, Paris, 2013.

- Maurice Agulhon, La République au village, Paris, Plon, 1970. Réédition avec une préface, Seuil, 1979.

- Mayeur Jean-Marie, La vie politique sous la troisième république, Paris, Le Seuil, 1984.

- Melonio Françoise, Naissance et Affirmation d'une culture nationale. La France de 1815 à 1880, Points, Histoire, Paris 2001.

- Offerlé, Michel, Les partis politiques. PUF, 2012.

- Stein Rokkan, Seymour Lipset, Party systems and voters alignements, New York Free Press, 1967.

Presse

- L'Express, n°3524, semaine du 16 au 22 janvier 2019

- Le Point, n°2420, du jeudi 17 janvier 2019.

- Le Point, n°2406, du jeudi 11 octobre 2018.

- L'Obs, n°2828 du 17 au 23 janvier 2019.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

•*Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader*

The U.S. Strategy and Trump Doctrine for the Middle East

.....***55***

•Dr. *Adnan El Amine*

Youth and political conflicts

.....***57***

•*Maryline Ordikian*

Cryptocurrencies in The Field of Cybercrime

.....***58***

The U.S. Strategy and Trump Doctrine for the Middle East

Retired B.GEN P.S.C Nizar Abdel Kader

The United States will withdraw its troops from Syria after President Donald Trump said America has "defeated ISIS" in the ravaged country.

The U.S. administration did not provide a time table for the withdrawal of 2000 soldiers deployed in Syria. However, White House spokesperson Sarah Huckabee Sanders said,"We have started returning United States troops home as we transition to the next phase of this campaign.'However, she did not precise what the nature of the "next phase" is.

Barak Obama as President formulated a Middle East strategy designed to repair the damage done during the George W. Bush presidency through the declaration of two wars in Pakistan and Iraq. The United States was exhausted and needed to rest and create political space for addressing long standing challenges. To this end he reduced troop levels in Afghanistan and withdrew totally from Iraq, asking allies to take more responsibility for regional security. He used sanctions and diplomacy to halt Iran's nuclear program.

Just as Trump promised during the 2016 campaign, he has taken a different approach; he has changed Obama's restrictive rules of engagement and freed up the U.S. military to drive the Islamic State from the territory it had seized. He deserves credit for this achievement, even though the 'declared victory' does not mean ISIS is defeated based on what happened in the past in Iraq.

The U.S. withdrawal from Syria will not only remove the pressure on the Islamic State, it will create a vacuum in Syria that will be filled by the other "hostile" actors such as Al-Qaeda and Iran and its proxies. Turkey will go after the Kurdish fighters of Syrian Demactratic Forces (SDF) which the U.S. trained to fight ISIS.

If Turkey eliminates the SDF, there will be no one left on the ground in Syria to fight any resurrection of the Islamic State.

Trump has made clear that the pressure will only increase"if Iran does not live up to the standards of the United States and its partners and allies – and the Iranian people themselves – want to see."

Trump is seeking a new comprehensive agreement on Iran's nuclear program, which is why he has consistently said he remains open to talks, but he will continue the pressure until Iran demonstrates tangible and sustained shifts in its policies.

With all the efforts deployed by the Secretary of State Mike Pompeo to formulate a new clear strategy towards the Middle East, the U.S. vision and strategy for the region merely mentions vague goals such as promoting stability and a favorable balance of power – but it bears little relativity to President Trump's other priorities and foreign policy pronouncements.

Youth and political conflicts

Dr. Adnan El Amine

This article examines the youth as a repository for change in ways of engaging in creativity or in political and military conflicts or other ways, and the conditions of going in one direction or another. The author considers that young people constitute a subculture where they share patterns of expression, values, behavior, symbols and traditions of all kinds. The main characteristic of youth sub-culture is that it is non-conformist, and thus a mine of alternatives and of demand for social change. Young people are divided into four trends: youth-as-fun, youth-as-trouble, youth-as-responsivity and youth-as-tragedy. The article examines these trends worldwide, in Arab societies and in Lebanon. It notices that the youth-as-tragedy has become a remarkable phenomenon in recent years after the collapse of the Arab Spring and the outbreak of civil wars in several Arab countries. In Lebanon the article finds that the government youth policy feeds on political conflicts, leaving room for nurturing the youth-as-tragedy. But there are still institutions and forces in Lebanon that defend the idea of the state, the public institutions, and the law, which nourishes the other three trends of youth.

Cryptocurrencies in The Field of Cybercrime

Maryline Ordikian

The workers unions in Lebanon were established in Lebanon during a period of economic, social and political crisis that affected all employees.

During their battle to protect employee rights, the workers unions were longing for syndical liberty according to international conventions n. 87 and n. 98 admitted by the International Labor Organisation (ILO), calling for the "protection of employee rights concerning any act of discrimination that can affect syndical liberty", including the right of any employee to be a member in any syndicate and their freedom to participate in any syndical work.

However, the Lebanese Law gave the labor ministry in Lebanon the right to create syndicates, in compliance with the Lebanese Labor code, giving it the right to intervene in the syndicate elections, adding to this that the government yearly finances the syndicates, which makes the syndicate submit to political emergencies that might affect the case of the workers.

In this frame, can the syndicates' movement keep its effort as a pressure group in order to protect the workers and improve the living circumstances of employees?

This question is related to the loopholes in the Lebanese syndicate law and in the syndical status, where the necessity to adopt new organizational methods is required.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

•*Gen.B. B.E.M. retraité Nizar Abdel Kader*

La stratégie américaine et la doctrine de Trump pour le Moyen-Orient

.....60

•Dr. *Adnan El Amine*

La jeunesse et les conflits politiques

.....62

•*Maryline Ordikian*

Les crypto-monnaies dans le domaine du crime cybernautique

.....63

La stratégie américaine et la doctrine de Trump pour le Moyen-Orient

Gen.B. B.E.M. retraité Nizar Abdel Kader

Les Etats-Unis vont retirer leurs troupes de la Syrie après que le Président Donald Trump avait déclaré que les Etats-Unis ont écrasé l'Etat Islamique dans le pays ravagé par la guerre.

L'administration américaine n'a annoncé aucun calendrier quant au retrait de 2000 soldats déployés en Syrie. Or la porte-parole de la Maison Blanche Sarah Huckabee Sanders avait déclaré que «les troupes des Etats-Unis ont commencé à rentrer dans le pays en passant à la deuxième phase de cette campagne». Mais elle n'a pas précisé la nature de cette «phase prochaine».

Lors de son mandat en tant que président, Barak Obama avait formulé une stratégie pour corriger les dégâts commis lors du mandat de Georges W. Bush et qui a connu deux guerres au Pakistan et en Iraq. Les Etats-Unis étaient épuisés et avait besoin d'un temps de repos et d'un espace politique pour établir les défis à long terme. Pour ce but, il a réduit le nombre des troupes en Afghanistan et s'est retiré complètement de l'Iraq, demandant à ses alliés d'assumer des responsabilités davantage quant à la sécurité régionale. Il a eu recours aux sanctions et à la diplomatie pour freiner le programme nucléaire de l'Iran.

Conformément à la promesse lancée lors de la campagne de 2016, l'approche de Trump était différente; il a modifié les règles strictes d'engagement émises par Obama et a donné à l'armée américaine la liberté d'agir contre l'Etat Islamique pour le chasser du territoire qu'il a occupé. Son exploit mérite d'être reconnu, malgré que la «victoire déclarée» ne veuille pas dire

que l'Etat Islamique a subi la défaite, en se basant à ce qui s'est passé auparavant en Iraq.

Le retrait américain de la Syrie ne va pas seulement alléger la pression sur l'Etat Islamique, mais créera un vide en Syrie et qui sera rempli par d'autre acteurs «hostiles», comme «al-Qaeda», l'Iran et ses alliés. La Turquie attaquera les combattants kurdes des Forces de la Syrie Démocratique (SDF) que les Etats-Unis ont entraînés pour combattre Daech. Si la Turquie éliminera la SDF, personne d'autre ne se trouvera sur scène en Syrie pour combattre toute résurrection de l'Etat Islamique.

Trump fut clair en disant que la pression augmentera seulement «si l'Iran n'obéira pas aux critères posés par les Etats-Unis et leurs partenaires et alliés et que le peuple iranien lui-même – veut sentir leur application». Trump cherche un nouvel accord compréhensif quant au programme nucléaire iranien, et c'est pour cela il a tellement déclaré qu'il restera ouvert au dialogue mais il continuera d'exercer la pression jusqu'à ce que l'Iran se montre tangible et adoptera un changement quant à ses politiques.

Avec tout l'effort consenti par le ministre des Affaires étrangères Mike Pompeo pour formuler une nouvelle stratégie claire envers le Moyen-Orient, la vision et la stratégie des Etats-Unis envers cette région est toujours ambigüe et ses buts sont vagues: cette stratégie invite à promouvoir la stabilité et créer une balance au niveau des forces – mais ces buts sont peu relatifs quant aux autres priorités du Président Trump et sa politique étrangère.

La jeunesse et les conflits politiques

Dr. Adnan El Amine

Cet article examine la jeunesse en tant que dépositaire du changement par le biais de créativité, de conflits politiques et militaires ou d'autres moyens, ainsi que les conditions dans lesquelles ils vont dans une direction ou une autre. L'auteur considère que les jeunes ont leur propre sous-culture où ils partagent des modes d'expression, des valeurs, des comportements, des symboles et des traditions de toutes sortes. La principale caractéristique de la sous-culture de la jeunesse est qu'elle est non conformiste et constitue donc une mine d'alternatives et de demande au changement social. Les jeunes se divisent en quatre tendances: les jeunes de divertissement, les jeunes d'émeute, les jeunes de responsabilité et les jeunes de tragédie. L'article examine ces tendances dans le monde, dans les sociétés arabes et au Liban. Il constate que la jeunesse-tragédie est devenue un phénomène remarquable ces dernières années, après l'effondrement du printemps arabe et le déclenchement de guerres civiles dans plusieurs pays arabes. Au Liban, l'article révèle que la politique gouvernementale en matière de jeunesse se nourrit de conflits politiques, laissant ainsi la place à un climat propice aux jeunes de la tragédie. Mais il existe encore au Liban des institutions et des forces qui défendent l'idée de l'État, des institutions publiques, et de loi, laquelle nourrit les autre trois tendances de la jeunesse.

Les crypto-monnaies dans le domaine du crime cybernautique

Maryline Ordikian

La quatrième révolution industrielle a joué un rôle primordial dans la création de percées technologiques comme l'intelligence artificielle, l'internet des objets, la Big data, et les technologies disruptives comme le Block Chain. Ces innovations ont envahi tous les aspects de la vie humaine, démolissant graduellement la vie privée, et modifiant les deux secteurs privé et public. Alternativement, le secteur financier/économique a été touché aussi par la technologie moderne, cette fois-ci par l'émergence des crypto-monnaies qui n'appartiennent à aucun état, les monnaies digitales. La bitcoin, la première en son genre, la plus imminente, était la première à se doter de qualités remarquables telle la décentralisation et le pseudo anonymat. Avec la croissance des publicités des crypto-monnaies, leur popularité et la facilité de les posséder, des organisations criminelles, des groupes terroristes et même des criminels individuels ont commencé à les utiliser comme un moyen pour commettre des crimes et atteindre leurs buts. En une période relativement courte, ce phénomène s'est propagé pour devenir un crime organisé dépassant les frontières, causant des pertes estimées par des milliards de dollar chaque année. Une autre menace importante émergea lorsque ces technologies modernes se sont mises en fusion dans le monde cybernautique, fait qui a permis aux criminels de collecter d'une manière illégale des datas personnelles, tout en visant les devises de l'internet des objets, tout cela pour commettre des crimes liés aux crypto-monnaies.

Le manque au niveau des lois et des régulations concernant ces actes, entrave les efforts consentis pour appliquer la loi, fait qui augmente le taux des crimes. La nouvelle loi Libanaise concernant les transactions électroniques et les datas personnelles a presque mentionné et défini «la monnaie digitale et électronique», et a chargé la Banque centrale la mission de régulariser ce secteur. Dans cette recherche, on a analysé la force de cette loi et on a mis l'accent sur les points faibles potentiels qui rendent cette loi incapable de lutter contre ces actes illégaux liés à la technologie moderne.

الدفاع الوطني اللبناني - نيسان - ٢٠١٩
Défense Nationale Libanaise - Avril - 2019

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

The Economic Impact of Cyber-Attacks

La France: un paysage politique en recomposition

١٠٨